المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص:الفضاء الإقليمي والسياسات الدولية للجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تحت عنوان :

- آليات الجزائر في تأمين حدودها في ظل التطورات الإقليمية الراهنة –

(دراسة حالة : قانون مكافحة التهريب)

من إعداد الطالب:
مكمش علي السعيد

تأطير:
الدكتور مكي محمد

لجنة المناقشة

الأستاذة : العاقل رقية.....رئيسا
الأستاذ:حسام حمزة.....مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول الأمن ومضامينه المختلفة

ـ **المطلب الأول:** مفهوم الأمن وتطوره التاريخي.

ـ **المطلب الثاني:** الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية.

المبحث الثاني: الأمن القومي

ـ **المطلب الأول** مفهوم الأمن القومي وتطوره التاريخي.

ـ **المطلب الثاني**:تطور مفهوم الأمن القومي و تغير المشهد الدولي.

المبحث الثالث الحدود الدولية

ـ **المطلب الأول** نشأة الحدود وتطورها التاريخي.

ـ **المطلب الثاني** المقاربات النظرية المفسرة للحدود,

الفصل الثاني: القضايا الإقليمية الراهنة المؤثرة على الأمن القومي الجزائري

المبحث الأول الإشكالات والقضايا الإقليمية المغاربية.

ـ **المطلب الأول:** الحراك في تونس وليبيا.

ـ **المطلب الثاني** : الرواق الغربي وتداعيات قضية الصحراء الغربية .

المبحث الثاني : التداعيات الإقليمية الجنوبية في الساحل الإفريقي.

ـ **المطلب الأول** : تداعيات الأزمة في مالي .

ـ **المطلب الثاني** : تداعيات حادثة تقنتورين .

المبحث الثالث : التهديدات غير التقليدية (اللاتماثلية)

ـ **المطلب الأول:** الهجرة غير الشرعية و أزمة النازحين.

ـ **المطلب الثاني** : الجريمة العابرة للحدود والتهريب الدولي.

الفصل الثالث: استراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الإقليمية الجديدة

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.

ـ **المطلب الأول**:مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية.

ـ **المطلب الثاني**: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية.

المبحث الثاني: الآليات العسكرية في مواجهة التهديدات الإقليمية.

ـ **المطلب الأول** :الاجراءات العسكرية الداخلية الجديدة.

ـ **المطلب الثاني**: الاجراءات العسكرية المشتركة مع دول الاقليم المغاربي و المتوسطي.

المبحث الثالث : الآليات السياسية والدبلوماسية

ـ **المطلب الأول** ::تسوية النزاعات الإقليمية و التعاون السياسي الإقليمي.

ـ **المطلب الثاني**: الآليات التشريعية و الإجراءات القانونية المتخذة.

ـ **المطلب الثالث :** دراسة حالة :الآلية قانونية (قانون مكافحة التهريب 05/06).

خاتمة

مقدمة

لم يعد يقتصر أمن الدولة في عصر العولمة على أمن الاراضي و الحدود التي تخضع لسيادتها بل اصبحت تتأثر بالفضاء الاقليمي المجاورة لها (استقرار الأقاليم المجاورة لها معناه ضمان الأمن القومي للدولة) ولكون الجزائر ذات بعد جيوسياسي مهم (شاسعة الاقليم), و تتميز برابط اقليمي مغاربي و افريقي, اصبح مفهوم الأمن القومي الجزائري يتأثر بالتفاعلات الأمنية للدول المجاورة لها جغرافيا.

تعتبر الحدود الجزائرية غير عازلة كغيرها من الحدود الدولية لوجود أخطار وتهديدات جديدة اضافة لكونها تمتلك ثروات باطنية ومقومات طبيعية تجعلها أكثر عرضة للأطماع الخارجية سواء التقليدية كالقوى العسكرية والاقتصادية او التهديدات اللا تماثلية المتمثلة في المنظمات الارهابية والخلايا الداخلية الموجهة والمدعومة لخدمة أهداف اطراف خارجية.

ان الدراسات السابقة نظرت لكون الأمن القومي الجزائري الذي تأثر بالحركات الاسلامية والإرهاب فيما بعد هو من يؤثر في البعد الاقليمي المجاور ولم تركز الدراسات على التنظير العسكري لهذا الطرح أي أن الجزائر تتأثر بالعوامل الإقليمية الأزمات الراهنة في البيئة الإقليمية الجزائرية من الحراك العربي في تونس والذي وصلت رياحه إلى ليبيا مرورا بالساحل الصحراوي و الازمة المتجددة في مالي والتوتر الدائم مع الجارة الغربية المغرب نتيجة موقف الجزائر الدائم تجاه حق استقلال الصحراء الغربية، أدى بالجزائر إلى ضرورة معالجة الانكشافات الأمنية في الحدود المترامية ما قد يعرض الأمن القومي الجزائري للأخطار والتهديدات حيث يرجع ظهور الأخطار والتهديدات اللا تمالية كنتيجة للتفاعلات الدولية الناتجة عن الأحادية القطبية فظهرت للوجود كظاهرة الإرهاب الازمات المالية الجريمة المنظمة تجارة المخدرات أزمة المياه التلوث البيئي إلى جانب الأخطار الاجتماعية كالفقر والأمية .... الخ إلى جانب التجاذبات الداخلية التي تهدد الأمن الداخلي للدولة كالصراعات الأمنية الداخلية والتجانس المجتمع

إشكالية الدراسة:

في ظل التطورات الإقليمية للجوار الجزائري، خاصة التهديدات الأمنية التقليدية واللاتماثلية (الغيرتقليدية)،

أصبحت الجزائر في مواجهة عدة جبهات أمنية ناتجة عن حالة عدم الاستقرار في دول الجوار والساحل

الافريقي و قصد تسليط الضوء على التطورات الاقليمية التي تؤثر على الامن القومي الجزائري و كذا تقييم الاستراتيجيات المنتهجة من الجزائر للوقوف في وجه هذه التهديدات نحاول الاجابة على الاشكالية المتمثلة في:

ما مدى تكيف استراتيجيات الجزائر المتخذة لتامين حدودها في ظل الظروف الاقليمية الجديدة ؟

و ما مدى نجاعة هذه الاليات ؟

كما اننا سنحاول الاجابة على الاشكالية الرئيسية من خلال طرح تساؤلات فرعية و هي :

ـ ماهي الأطر النظرية لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية ؟.

ـ ماهي التطورات الاقليمية للجزائر التي تشكل التهديد الاهم على الامن الوطني ؟

ـ إلى أي مدى تؤثر الجزائر وتساهم في حل الأزمات الاقليمية ؟

–هل تغبرت العقيدة الامنية الجزائرية لمواكبة الاحداث الاقليمية الراهنة ؟

أسباب اختيار الموضوع

تتعدد الأسباب والدوافع لاختيارنا لدراسة موضوع آليا الجزائر في تأمين حدودها في ظل التطورات الاقليمية الراهنة، فمنها دوافع علمية وذاتية إلى دوافع موضوعية

الأسباب العلمية:

ـ إن الاستعانة بالمقاربات النظرية والتعييرات المبنية على تطور موضوع الأمن القومي، لم يكن إلا طريقة مستعملة لفهم طبيعة البيئة الأمنية الجزائرية التي يميزها التعقيد نتيجة التطورات الاقليمية والتهديدات التقليدية للأمن القومي والنظر في نجاعة تطبيقها على التهديدات الغير تقليدية، المهددة كذلك لأمن واستقرار الجزائر (الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية)

الأسباب الذاتية:

ـ بحكم كوننا طلبة علوم سياسية تخصص فضاء إقليمي والسياسات العامة للجزائر، يهمنا موضوع الأمن القومي الجزائري الذي يرتبط بالتطورات الاقليمية المغاربية والجنوبية والأورمتوسطية، وهذا بدراسة الجغرافيا السياسية وتأثرها بالتطورات ال اهنة وفي ظل النافس دولي اقتصادي وعسكري وسياسي في المنطقة.

ـ بحكم الانتماء الوطني والمغاربي والإفريقي عامة ولد رغبة لبحث التغيرات الداخلية وخاصة الإقليمية في المنطقة

ـ دوافع شخصية ترجع لطبيعة عملنا في قطاع له علاقة مباشرة بأمن الحدود الجزائرية والاقتصاد الوطني لمرتبط بالتنمية والأمن

ـ إثراء لرصيد المعرفي والنظري الخاص بموضوع الأمن القومي الجزائري وتأثره بالبيئة الإقليمية لتكون ربما سببا لدراسة مستقبلية

ـ اثراء الرصيد المعرفي للموضوع في ظل نقص البحوث العلمية والأكاديمية للموضوع لكونه موضوع راهن,

الأسباب الموضوعية:

-خطورة تطور الأوضاع السياسية والأمنية في دول الجوار والإقليم المحيط بالجزائر يزيد تعقيد مهمة حماية الحدود من رياح ما عرف بالحراك العربي

خطورة ظاهرة الإرهاب العابر للحدود وترابطه مع تهديدات غير تقليدية كالتهريب والهجرة-

-اعتبار أن جميع الدول المحيطة بالجزائر من الاقليم المغاربي إلى الساحل الصحراوي لبؤر توترومنتجة للإرهاب ما يهدد أمن الجزائر والتي تتميز بالامتداد الجغرافي الشاسع.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية كونه يعالج قضية تزايد وتراجع التهديدات الأمنية ويركز الضوء على موضوع الأمن القومي وتأثره بالمتفاعلات الإقليمية.

وبالتخصص أكثر نجد أن الموضوع يكتسي أهمية أيضا من خلال معالجته لموضوع النزاعات والتوترات التي شهدتها منطقة شمال افريقيا والساحل الصحراوي وكيفية تأثير وتأثر الجزائر وأمنها.

وبالقياس على موضوع الحراك العربي نجد أن الموضوع بالغ الأهمية وهو الأطماع الخارجية والتنافس القوى الكبرى على المنطقة مما يؤدي إلى إرجاع فكرة وجود اليد الخفية المحركة للتفاعلات السلبية منها وحتى الايجابية

ثم إن أهمية دراسة مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية ونجاعتها في كبح رياح الحراك العربي والوقوف في وجه التهديدات التقليدية وحتى الغير التقليدية وليدة الفترة من 2011–2016 .

اهداف الدراسة :

-التعرف على مفهوم العقيدة الامنية الجزائرية و معالجة مضمونها

-التفسير الدقيق للتطورات الاقليمية الراهنة في بلدان الجوار الجزائري (حراك ام ربيع)

-معرفة نجاعة الاستراتيجيات الوقائية الجزائرية لتامين الحدود

-تسليط الضوء على الاهمية الجيوسياسية للمنطقة و ابراز الدور و المكانة التي تلعبها الجزائر في المنطقة

صعوبات الدراسة :

نقص المراجع و الدراسات المتخصصة في الموضوع لكونه موضوع مستجد و يعالج تداعيات قضايا لازالت في اوج التفاعلات اقليميا

صعوبة الحصول على المعلومات الامنية و العسكرية لما يكتسيه الموضوع من خصوصية السرية

صعوبة التنبؤ بمستقبل التفاعلات الاقليمية لوجود فواعل و مؤثرات داخلية و خارجية مسببة للاحداث.

أدبيات الدراسة:

رغم كون الدراسات السابقة لموضوع آليات الجزائر في تأمين حدودها في ظل التطورات الاقليمية الراهنة قليلة ,لكون الموضوع لا يزال يشهد تطورات وتفاعلات داخلية وخارجية لكننا اعتبرنا أن الدراسات التي اعتمدناها سلسة وشاملة بالموضوع ملخصة كما يلي :

ـ رسالة ماجستير بعنوان"الأمن القومي اجزائري في ظل التحولات الاقليمية الجديدة التحديات والبدائل" من إعداد عمر سعداوي: حيث تطرقت هذه الدراسة إلى المكانة الجيوستراتيجية للجزائر ما جعلها لعب دورا محوريا في محيطها الاقليمي

ـ مذكرة ماجستير بعنوان "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الافريقي (مقاربة جيوأمنية) من إعداد عمر عمورة وفي هذه الدراسة تحليل ايتومولوجي لمنطقة الساحل الصحراوي وطبيعة التهديدات الغير تقليدية في هذه المنطقة

ـ مذكرة ماجستير بعنوان "أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر" من إعداد الحامدي عيدون

ـ مذكرة ماجستير بعنوان تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري منإعداد سليم بوسكين

ـ دراسة للأستاذ قوي بوحنية بعنوان الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية.

- كتاب المؤتمر المغاربي تحث عنوان "التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات – التحديات "جامعة قاصدي مرباح ورقلة يومي الأربعاء و الخميس28/27فيفري 2013

فرضيات الدراسة:

ـ كلما عرفت البيئة اللإقليمية للجزائر حالة لا استقرار ولا أمن كلما زادت خطورة التهديدات المباشر والغير مباشر على الجزائر.

ـ تعتبر الجزائر دولة محورية لا يمكن الاستغناء عنها في أي معادلة أمنية لإقليمية نتيجة لمكانتها الجيوسياسية الجيوستراتيجية .

كلما زاد العمل المشترك والتكتلات الاقليمية في اطار مكافحة التهديدات المشتركة زادت نجاعة إحتواء مصادر هذه التهديدات.

ـ يشكل المفهوم الجديد للأمن القومي تفسيرا للتهديدات الأمنية العابرة للحدود.

ـ كلما تعددت استراتيجيات الجزائر وآلياتها في مختلف المجالات وكلما كيفت المقاربات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لمواجهة التهديدات التقليدية والغير تقليدية كلما مكنها نت ضبط وحماية حدودها المغاربية والصحراوية.

ـ العملية الارهابية على منشأة النفط في تغنتورين تشكل تهديدا لعناصر ومرتكزات أمن واستقرار الجزائر

حدود الدراسة: (الإطار الزماني والمكاني)

ـ **الحدود العلمية :** تعتمد دراستنا على متغيرين مضبوطين في الإشكالية يتمثلان في المتغير المستقل يمثل التهديدات الأمنية الجديدة الإقليمية ويمثل استراتيجيات الجزائر الجديدة لحماية الحدود من هذه التهديدات

ـ **الحدود المكانية** : تنحصر دراستنا في نطاق إقليمية ثابت وهو شمال إفريقيا (تونس، ليبيا، المغرب، الصحراء الغربية،) ثم منطقة الساحل الصحراوي (مالي، النيجر)

ـ **الحدود الزمنية :** أما الحدود الزمنية للدراسة فتم حصرها من 2010 إلى 2016 وهذه الفترة تمثل طبيعة التغيرات والتطورات التي عرفتها المنطقة من حراك عربي إلى أزمة مالي.

مناهج الدراسة:

استدعت دراستنا لموضوع تداعيات التطورات الاقليمية الراهنة على أمن واستقرار حدود الجزائر وإعتمادها على استراتيجيات قديمة وجديدة لحماية أمنها القومي الاعتماد على عدة مناهج بحثية نلخصها في :

1ـ **المنهج التاريخي:** إن هذا المنهج هو سبيل يتبعه الباحث لجمع معلوماته في الأحداث والوقائع الماضية قصد تحليلها والتأكد من صحتها ثم استخلاص النتائج منها لتعميمها على الأجداث لراهنة وصولا لتنبؤ لمستقبل هذه الظواهر

ـ حيث اعتمدنا على هذا المنهج لتحديد تطور مسار الدراسات والمقاربات الأمنية إلى جانب معرفة المسار التاريخي للتهديدات الأمنية الجزائرية.

ـ كما اعتمدنا على هذا المنهج لتتبع بوادر التوترات الاقليمية في المنطقة المغاربية والساحل الصحراوي في فترة من 2010 إلى 2016.

2ـ **المنهج المقارن:** حيث اعتمدنا على هذا المنهج قصد المقارنة بين طبيعة التهديدات التي عرفتها الجزائر والآليات التي استخدمتها لمواجهتها وبين التهديدات (التماثلية) الغير تقليدية وتكيف المقاربة الأمنية للفصل بين أوجه الشبه والاختلاف بين ترابط السياسات الداخلية الجزائرية العسكرية والاقتصادية والاجتماعية وبين السياسات الخارجية الاقليمية وعلاقة نجاعة الآليات الداخلية لضمان الاستقرار السياسي وكبح رياح الحراك العربي وكذالك للمقارنة بين القوانين السابقة لمكافحة التهريب و الامر محل دراسة الحالة.

3ـ **منهج تحليل المضمون:** حيث اعتمدنا عن هذا المنهج لتحليل بعض الصكوك القانونية المتمثلة في التشريعات القانونية التي شرعتها الجزائر كآلية قانونية لمواجهة الأخطار والتهديدات الداخلية والخارجية (من قانون الرحمة، الوئام، قانون مكافحة الارهاب) ثم اعتمدنا على هذا المنهج كذلك لتحليل بعض اتفاقات الشراكة والتعاون الاقليمية والدولي في المجالات الأمنية، ثم لمعرفة مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية.

تقسيم الدراسة:

تحتم علينا أهمية الموضوع وضع خطة حاولنا من خلالها الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة، حيث ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول : فصل تمهيدي نظري، فصليين تحليين ثم فصل رابع تطبيقي.

الفصل الأول : (الإطار النظري للدراسة):

حاولنا من خلال هذا الفصل شرح وتوضيح المفاهيم والمقاربات النظرية الموظفة في الدراسة وأهمها مفهوم الآمن أبعاده الاتجاهات النظرية المفسرة له ثم مفهوم الأمن القومي والعقيدة الأمنية الجزائرية وصولا لمفهوم الحدود نشأتها وتطورها والمقاربات النظرية المفسرة لها.

الفصل الثاني: طبيعة التهديدات (التقليدية وغير التقليدية)

حيث من خلال هذا الفصل حاولنا طرح الاشكاليات والقضايا الاقليمية الراهن المهددة لأمن الجزائر الإقليمي بدأ من القضايا المغاربية الناتجة عن الحراك في المنطقة ثم مرورا بتداعيات القضية الصحراوية على أمن الحدود الغربية ثم المتغيرات في الساحل الصحراوي أزمة مالي بالتحديد وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري مع طرح بعض القضايا الا تماثلية المهددة للجزائر من التهريب والهجرة غير الشرعية والتطرف,

الفصل الثالث : استراتيجيات مواجهة هذه التهديدات

من خلال الفصل الثالث تطرقنا للآليات والاسترتيجيات القديمة والجديدة المنتهجة من الجزائر لحماية حدودها بالخصوص وأمنها القومي بالعموم التي وظفتها في مواجهة التهديدات الراهنة في المنطقة الإقليمية المغاربية والجنوبية، حيث تم التطرق للآليات المنتهجة في كل الميادين العسكرية ،الاقتصادية، السياسية والدبلوماسية

دراسة حالة: (الآليات القانونية لحماية الحدود قانون مكافحة التهريب 05/06)

عبارة عن فصل تطبيقي حاولنا من خلاله اسقاط آلية من بين الآليات التشريعية قانونية (قانون 05/06) جاءت كآلية استباقية من الدولة الجزائرية لمكافحة التهريب وحماية الحدود الجزائرية المترامية ودراسة النتائج المترتبة عن هذه الآلية.

المبحث الأول : الأمن و مفاهيمه المختلفة

المطلب الأول:مفهوم الأمن و تطور المفهوم تاريخيا.

يعتمد ضمان و بقاء اي دولة على مفهوم الأمن و تحقيقه بمختلف إبعاده وامن الحدود جزء لا يتجزء من هذه الأبعاد,حيث اعتبره عديد الباحثين و الاكادميين من أولويات السياسة الداخلية و الخارجية للدول.

فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى و ظهور العلاقات الدولية كحقل مستقل بذاته,اعتبر الأمن من أهم المشاكل المركزية في العلاقات الدولية ,لاتسامه بالغموض ,لان اغلب الدول تجعل الأمن من أولوياتها و هدف يجب تحقيقه و هدا بالقيام بإجراءات احترازية ,وقائية بصفة فردية او بالتحالف مع دول أخرى.

اطلق ارنولد ويفرز على هذه الحالة اسم " أهداف البيئة" Arnauld wefers

و لهذا سنحاول فهم المسار التاريخي لأصول مشكلة الامن لتشكيل صورة غبر مبهمة عن هذا المفهوم,و صورة متكاملة عن الأمن بشكل عام و عن امن الحدود بشكل خاص,عن طريق دراسة اهم المقاربات النظرية المفسرة للأمن واهم المدارس التي أرست المحاور الأساسية له.

مفهوم الأمن

يصعب وضع تفسير واحد للأمن,وهذا لكون المصطلح مسالة خلافية بين المختصين ,الأمن مفهوم نسبي متغير و مركب و أبعاد عدة و مستويات متنوعة يتعرض لتحديات و تهديدات مباشرة و غير مباشرة من مصادر مختلفة تختلف درجتها و أنواعها و إبعادها و توقعاتها سواء تعلق الأمر بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي و شانها شان الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد يمكن تقديره بشكل قاطع.

ضبط مفهوم الأمن

يوجد منحيين لتحليل مصطلح الأمن

1-تحليل معناه بالرجوع إلى تعريفه.

2- بالتركيز على وضع مضمون له و هذا ما ذهب إليه أول ويفر, إي منحه مضمون موسع و أكثر تعقيد.

المعنى اللغوي للأمن

من الناحية اللغوية نقيض الخوف و يعني السلامة و كلمة الأمن لغة مصدر الفعل امن أمنا و آمانا أي اطمئنان في النفس و سكون القلب وزوال الخوف و يقال امن من الشر اي سلم منه و يقال امن فلان على ك\ا معناه جعله أمينا عليه و هنا تعني الاطمئنان بأمن شيء محمي من الخطر.

و لقدت وردت كلمة امن في القران الكريم في أكثر من 50 أية و منها قوله تعالى "الذي أطعمهم من جوع و أمنهم من خوف " سورة قريش الآية 4 و قوله أيضا –ادخلوا بسلام أمنين سورة الحجر الآية 46. (1)

-و عبر عن الأمن في الأصول اليونانية ,بمصطلح .....و في الأصول اللاتينية اشتق من كلمة سيكوريتا المركبة من كلمة سين بمعنى غير و كورا بمعنى سلامة أي المعنى الكلي غياب السلامة ,و لكن غير المعنى فيما بعد ليصبح بمعنى امن. (2)

oxford English dictionary منح نوعين من المعاني :المعنى الأول يركز على مفهوم الأمن و الأمان و الثاني يركز على الوسائل الموصلة للأمن.

المعنى الاصطلاحي للأمن : هو البيئة الضرورية للحياة الاجتماعية و الازدهار و النمو و هو شرط من شروط نجاح المجتمعات و النشاطات الزراعية,و الصناعية و هو ضروري لحفظ كيان الدولة و كمال استقلالها و عرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه " حماية الدولة من خطر القهر على يد قوة أجنبية ".

---

(1)عادل عبد المولى طشطوش،الأمن الوطني و عناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد:عمان ،دار الحامد للنشر و التوزيع، 2102 ،ص= 14 .

(2)سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية" دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات .الدولية "(جامعة الجزائر : مذكرة ماجستير غير منشورة،2010) ,ص18 .

(3)Oxford Dictionary online :the web site has been browser on : 12/04/2017
http://oxforddictionaries.com/view/entry/m_en_gb0748730#m_en_gb0748730.

تعريف هنري كينسجر : هو أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقها لحفظ حظه في البقاء.

مكنا مارا:الأمن يعني التطور و البناء و التنمية سواء منها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية في ظل حماية مضمونة كما قال بان الأمن يعني التطور و التنمية في جميع المجالات و هذا بمعرفة الدولة العميقة للمصادر و تعتمد على مختلف مصادرها و مقوماتها لإعطاء فرصة للتنمية في الحاضر و المستقبل.

تعريف مارتن غريفيتش و تيري اوكلاهان : الإحساس بالأمن قيمة إنسانية للعيش بشكل محترم ,و آن تكون آمنا يعني أن تكون سليما من الاذى رغم أن الحوادث ممكنة و الموارد قد تكون شحيحة,وقد تبدأ الحروب . (1)

وخلصا أيضا لكون المجتمعات التي تعيش في ظل بلدان متعاونة مع بعضها اقتصاديا أكثر أمنا و أمان من التي تعيش في بلدان العالم الثالث أي توجد النزاعات و تشح الموارد.

تعريف ارلوند وولفرز : يعد تعريفه للأمن من أقدم التعاريف و اكترها إجماعا في الدراسات الأمنية فحسبه الأمن هو غياب تهديدات ضد القيم المركزية في معناها الموضوعي و هو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم في المعنى الذاتي.

تعريف باري بوزان :

الامن هو التحرر من التهديد في سياق النظام الدولي فان الأمن هو- قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيها للأمن(2)

---

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**،(الامارت العربية المتحدة: ترجمة مركز .الخليج للأبحاث ،) 2008 ,ص.

(2) الحامدي عيدون, امن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر, "(جامعة المسيلة : مذكرة ماجستير غير منشورة، 2016) ,ص12 .

المطلب الثاني:النظريات المفسرة للامن.

لقد تباينت التفسيرات الخاصة بالأمن و هذا في كيفية تحقيقه,و تنفيذه فهناك من ركز على القيم الاستراتيجية,ومنها من طرح اهمية الدولة القومية الى جانب من نظر للأهمية الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و صولا للدراسات الامنية النقدية الممثلة للمقاربات الحديثة التي اعادت صباغة مفهوم الامن.

1-الاتجاهات النظرية في الدراسات الامنية:

الاتجاه الاول:الامن قيمة استراتيجية مجردة.

ربط اصحاب هذا الاتجاه الامن بقضايا الاستقلال و السيادة,و مصالح الدول و كيانها و القيم الوطنية حيث يصورون الامن على انه " تصور استراتيجي بنبع من متطلبات حماية المصالح الحيوية, الاساسية لاي شعب بحيت يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية, و يقدم الاجابات النابعة من التصورات المستمدة من التاريخ و الجغرافيا, لكل المعضلات التي التي تواجه الوجود الحي لاي امة من الامم" و بالعودة لتعريف كل من " نورمان بادل فورد" و " جورج لنكولن" لكون الامن مفهوم نسبي معناه ان الدولة تكون قادرة على القتال و الدفاع عن وجودها ضد التهديدات الخارجية و هذا بامتلاك القوة البشرية و المادية التي تحرر شعبها من الخوف,و تساهم في الامن الدولي,هذا التعريف يشرح التفسير الامني على اساس استراتيجي عسكري و ترتكز عناصر الامن لهذا الاتجاه على :

- القدرة العسكرية للدول في مواجهة التهديدات العسكرية و السياسية-*
- الاتفاق على استراتيجية لمواجهة التهديدات*
- توظيف الامكانات الاقتصادية و الاجتماعية لتحقيق ذلك(1)*

---

(1)شوقي ممدوح و مصطفي كامل، **الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي**، (مجموعة رسائل دكتورا ،د.ت.ن) , ص 62.

الاتجاه الثاني : اصحاب النظرة الواقعية

يركز اصحاب هذا الاتجاه على الدولة القومية كفاعل رئيسي و مركزي ان لم يكن الوحيد في السياسة الدولية (امن حدود الدولة القومية في سيادتها و استقرارها) و يعطي اصحاب هذا التجاه الاهمية القصوى للدولة لكونها المؤسسة التي تعمل من خلالها المنظمات الحكومية و الغبر حكومية,و التي تنظم نهج هذه المؤسسات و تحدد الشروط التي تعمل من خلالها, فالسلوك الخارجي للدولة يتسم بالعقلانيةو التخطيط في ظل بيئة عالمية لا تحكمها سلطة مركزية (حكومة عالمية) و لا اتفاق اخلاقي او تضامني وعليه تلجا الدولة للعمل بمدا الامن الذاتي,من خلال الدفاع على مكتسباتها و مصالحها باكتساب القوة و استخدامها و من اهم من نظر لهذه الرؤية هو ديلون. (1)

ولتحليل هذا الموضوع من منطلق النظرية الواقعية يعرفها ستيفن ولت بأنها: تصور الشؤون الدولية باغتبارها صراعا من أجل النفوذ بين دول لا تعنيها سوى مصالحها، وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب ...

يعرفها كينيث ولتر: الواقعية بأنها مصالح الدولة توفر انشاق الفعل والضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير منضبطة للدولة ومن ثم الحساب يقوم على هذه الضرورات التي تستطيع كشف السياسات الأفضل التي تستخدمها مصالح الدول .

وفي كل هذا، النجاح هو الاختبار الجوهري للسياسة، ويعتبر هذا النجاح كواقي ومقوي للدولة,

ويرى **كيوهان** الواقعية السياسية تتضمن افتراض أن مركزية الدولة، على اعتبار أن الدولة هي الفواعل الأكثر أهمية في عالم السياسة والتي تعني أن عالم السياسة يمكن تحليله إذا كانت الدولة كفواعل غقلانية وحيدة تبحث عن الحد الأقصى لتوقعها المنفعة، وافتراض القوة. فالدولة تبحث عن القوة وتحدد مصالحها في مفهوم القوة.

---

(1) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري" الجزائر، أو روبا والحلف الأطلسي** "(الجزائر :المكتبة العصرية .للطباعة والنشر والتوزيع)، 2005 ,ص19 .

المفاهيم المحورية فى النظرية الواقعية:

تعتمد الواقعية على مفاهيم اعتمدها الفكر الواقعي في تفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها السلوك الخارجي للدول، وظاهرة السياسة الخارجية، وتتمثل هذه المفاهيم في الآتي :

1ـ توازن القوى: توازن القوى ـ وفقا للنظرية الواقعية ـ من المنظور الكلاسيكي ضمانة لتحقيق السلم، فإذا كانت الظروف مختلة لصالح دولة ما فهذه الأخيرة هي التي تتجه لإعلان الحرب ، وفي المفهوم المعاصر هناك صلة متينة بين القوة والحرب وبين معدل النمو الاقتصادي، فسرعة النمو الاقتصادي وطبيعته تزيدان مقدرات الدول، وذلك من شأنه أن يؤدي إلى وقوع الصراع ونشوب الحرب بين الدول.

2ـ القوة:تعتبر نظرية الواقعية القوة المحدد الأساسي لسلوك الدولي، وفي ظل غياب المؤسسات والاجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية، فالدول تبقى قوية إما لأنها كذلك أو لأن جمايتها مضمونة من طرف دول أخرى ويجب أن تجعل هدفها الأول هو الحفاظ على قوتها أو زيادتها وبالتالي فالدول تؤكد على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية.

ومن ثم يبقى السعي من اجل الحصول على القوة من قبل الدول سببا لنشوب الصراعات الدولية، لذلك يرى موزغنتو أن سياسة المجال الدولي ليست إلا صراعا من أجل القوة وذلك لأن الصراع من أجل القوة هو حقيقة ثابتة وخالدة في الزمان والومكان وهي في هذا تستوي مع السياسة الداخلية، والعلاقات الدولية ماهي في حقيقتها إلا غلاقات فوة.

3ـ المصلحة القومية:تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، ومن ثم تكون السياسة القومية هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، وهذا يتضمن العديد من المزايا:

- ✓ يجري الاعتماد على مفهوم المصلحة القومية أهداف السياسية الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير الواقعية.
- ✓ إن مفهوم المصلحة القومية يوضح جانب الاستمرار في السياسات الحارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية ، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة .

<u>الاتجاه الثالث : دخول فواعل اخرى في تفسير الامن.</u>

برز هذا الاتجاه بعد تطور النظرة التقليدية للأمن في الفكر الواقعي حيث اتسعت هذه النظرة لتشمل فواعل و ابعاد اخرى عدى النظرة العسكرية او فكرة الدولة القومية , و هذا في فترة 60 و 70 من القرن الماضي , و هذا بعد بروز المؤسسات الاقتصادية الكبرى و التكتلات الاقتصادية و بروز دور المنظمات الغبر حكومية و مؤسسات المجتمع المدني , كعوامل متباينة مع الدولة و اسهامها في معالجة القضايا الاقتصادية و التعاون الاجتماعي و قضايا الامن و السلم الدوليين.

و تجلى هذا الاتجاه من خلال دراسة روبرت كيوهان و جوزيف ناي الذين وضع نظرية ان الدولة ليست دائما الفاعل الاساسي في العلاقات الدولية حيث اكدا و جود مؤسسات غير قومية و قوى أخرى تساهم في العلاقات الدولية و الامنية بشكل متوازي مع الدول من خلال عملية الاعتماد المتبادل المعقد الذي يتم عبر عدة قنوات.

(Complex interdepandence).

لروبرت ماكمنامارا يؤكد على الابعاد الاخرى غير العسكرية the essence Securityكتاب جوهر الامن من خلال ربط التنمية بالأمن بحيث لا يمكن تحقق احدهما بدون تحقق الاخر حيث يقول: " ان الامن ليس هو المعدات العسكرية و ان كان يتضمنها,و الامن ليس القوة العسكرية و الامن ليس النشاط العسكري التقليدي و ان كان ينضوي عليه, ان الامن هو التنمية و من دونها لا يمكن ان يوجد امن, و الدولة النامية التي لا تصل الى النمو لا بمكن ان تظل آمنة "(1).

---

(1) الحامدي عيدون, مرجع سابق ,ص17 .

خلاصة الفرع الأول:

نلاحظ سيطرت الفكر الواقعي على الدراسات الامنية و مفاهيمها في ثلاث مراحل , حيث لا تزال اكثر المدارس الفكرية في حقل العلوم السياسية الدولية,التي تستطيع تفسير سلوك الدول النامية,و رغم تزايد دور

المنظمات غير الرسمية و تزايد وتيرة الاعتماد المتبادل,اقتصاديا بين الدول بفعل ثورة الاتصالات و المواصلات إلا ان الدول النامية لا زالت هي الفاعل الرئيسي ان لم يكن الوحيد حيث لازالت الصراعات المسلحة العنيفة, تحكم العلاقات بين الدول و الافراد و الجماعات , لذا اصبح بقاء الدولة في العالم النامي مهددا بصورة كبيرة سواء من خلال الجماعات الانفصالية او بتهديد الجرائم العابرة للحدود او القوى المعادية سواء كانت دولة او منظمات اقليمية ما جعل التفكير الملي في كون بطء التنمية او اعاقة التنمية الاقتصادي تهديد للأمن الانساني و المجتمعي,فحسب الدراسات النقدية المجتمع اكثر عرضة للتهديد من الدولة بحد ذاتها.

الفرع الثاني:الدراسات الامنية النقدية

ميزها اعادة صياغة مفهوم الامن و اهم المقاربات البديلة, ظهرت هذه النظرية بداية التسعينيات حيث قدمت اطروحات و نظريات هزت الدراسات الامنية حيث ركز النظريات النقدية امثال كروز و ويليامز على الفرد و الافراد كمرجع لدراسة الامن كونهم سباقون في تعريف التهديدات, و ليست حكرا على الدول ذات السيادة عكس النظرية الواقعية التي ربطت امن الافراد بأمن الدولة, و نجد في نفس الصدد طرح بوث موضوع "حقائق الامن"

مع بداية الالفينات شهدت الدراسات الأمنية ظهور ثلاثة مدارس كبرى في الدراسات الأمنية و هي:

1-مدرسة ايبسويت (مدرسة ويلز) :

من ابرز مفكري هذه المدرسة نجد كين بوث الذي ركز على مباني فكرية في مقاربته لإعادة صياغة مفهوم الأمن و هي:

أ-مصطلح الانعتاق(1) :و هو قلب النظرية الأمنية النقدية(2) للأمن العالمي و يهدف الانعتاق في هذه النظرية إلى التحرر من جميع القيود التي يمكن ان تعيق الأفراد و الشعوب من تجسيد خياراتهم ,و هو السعي نحو تحقيق الرفاهية, و الحداثة ماديا و اجتماعيا و التحرر أيضا من قيود الطبيعة و الجهل و الخرافات, و يسعى أيضا للتحرر من الاستبداد و التبعية الاقتصادية.

ب- الأفراد كمرجع للأمن: يوجد عديد الحالات اين تتمتع الدولة بالأمن,في حين ينعدم بالنسبة للفرد حيث تكون الدولة أحيانا سببا لانعدامه , و تختلف التهديدات الأمنية نحو الفرد لتتعدى إلى التهديدات الغير تقليدية مثل العنف الجسدي , الوضع الصحي المتدني , سوء المعيشة البطالة , الفقر و التهميش ,و هذا ما يجبر الفرد في دخول في صراع مع اللا امن.

ج- دور المؤسسات الأكاديمية في إنتاج المعرفة الأمنية يعتبر نقد الدراسات الأمنية التقليدية من منطلق الخلفية غير كاف, حيث يجب نقد المؤسسات الفكرية المنتجة لهذه الخلفية,ما يجب معرفة المسارات التكوينية في الجامعات و المدارس و مراكز البحث و المعاهد و الدوائر الحكومية و الغير حكومية,حيث أن المعرفة الأمنية لا تأتي من فراغ , وهي ليست مجرد قرارات و أحكام علمية مبنية على مراقبة ظواهر معينة , بل تعبر عن صراع أفكار و تقاليد قيم و مصالح متباينة داخل الإطار المؤسسي الذي تنتج عنه , وتعريف القضية الأمنية يكون عملية جدلية بين المنظرين داخل المؤسسة العلمية, و يعد الانعتاق شرط أساسي يبدأ من داخل الأكاديمية حسب ما أشارت إليه ريتا توراك.

(1)يعني الانعتاق" فعل الإطلاق من العبودية أو الرعاية "، ويري بوث أنه– كنظرية و كممارسة " :-الحرية من القيود،والسعي إلى حماية الناس و الكفاح ضد الجور والاستبداد الملكي،و التعصب الديني،الجهل ،عدم المساواة، وكل الأمور التي تحد من تنفيذهم لما يختارون بحرية بالتوافق مع حرية الآخرين"، فهو يمنح إطارا ثلاثيا للسياسة كمرسى فلسفي للمعرفة،

(2) أول من ربط مصطلح" النقدية "بحقل الدراسات الأمنية، ثم تطور لاحقا مع 1 - " Ken Booth اعتبر "كين بوث

أعمال" كيث كروز "و" مايكل و يليامز."

2- مدرسة كوبنهاغن:

هي ابرز المدارس في إعادة صياغة مفهوم الأمن,حيث تجاوزت الطرح التقليدي العقلاني,للدراسات الأمنية وتعتبر أعمال كل من" باري بوزان" و" اول ويفر" و " جاب ديويلد" وغيرهم ممن عملوا بمعهد أبحاث السلام في كوبنهاغن من الركائز المعرفية للمدرسة(1).

تعتمد هذه المدرسة في طرحها بشكل كبير على النظرية البنائية, خاصة في تصور الأمن كبناء اجتماعي و التركيز على هوية الفواعل, و كيفية تشكيلهم للمصالح الأمنية, كردة فعل على تركيز الأمن على الدولة بعد نهاية الحرب الباردة.

فلم يعد التهديد يقتصر على بقاء الدول و استقلالها, كما كان سابقا بل تعدى إلى الجماعات الاجتماعية من الأقليات و المهاجرين و اللاجئين, إلى الصراعات الدينية و الاثنية و غيرها من الفواعل الغير وطنية, فادى هذا لاعتبار المجتمع كموضوع و مرجع للأمن من طرف أنصار هذه المدرسة, و الهوية كقيمة موضع تهديد مقابل السيادة من جهة ثانية(2) .

و السؤال الذي يطرح هو كيف وسعت مدرسة كوبنهاغن من مفهوم الأمن؟ و الإجابة تكمن في الاعتماد على مفهومين أساسيين للتحليل الأمني هما القطاعات و المستويات كما حددهما باري بوزان في كتابه "الشعب, الدول و الخوف " سنة 1991, أين اعتبرت تحليلاته مزيج بين الواقعية البنائية و التحليلات البنائية.

---

(1) يعتبر" بيل ماك سويني "أول من صنف هؤلاء العلماء معا عند استعماله للمرة الأولى لتسمية" مدرسة كوبنهاجن."

(2) في هذا الصدد يرى" ويفر "أنه بفعل جملة من الظواهر العولمة، الظاهر العابرة للحدود، تدفقات الهجرة ،الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية، الاندماج في كيانات أوسع، التجارة بالمخدرات و الجريمة العابرة للأوطان،...الخ فان المجتمع مهدد أكثر من الدولة.

القطاعات الأمنية وتوسيع الدراسات الأمنية: حددها باري بوزان ب خمس قطاعات أساسية هي:

1-القطاع السياسي: حيث يتحدث عن شرعية الأنظمة, ايديولوجبة مؤسسات الدولة, و حماية السيادة الوطنية.

2-القطاع العسكري: تهديدات عسكرية و الأمن الصلب للحدود الإقليمية و امن الأفراد

3- القطاع الاقتصادي:اقتصاد الدولة و الوصول للموارد و التجارة .

4- القطاع الاجتماعي: الحريات, الرفاه الاجتماعي حرية المعتقدات و الهوية.

5- القطاع البيئي: التهديدات الكونية الايكولوجية, التي تهدد الوجود البشري.

مستويات التحليل الأمني: انطلق باري بوزان من الثلاث صور التي و صفها والتز و هي الفرد, الدولة, النظام الدولي , نظرا لصعوبة مرجعية الأمن لكون امن الفرد و النظام الدولي تابعين للدولة باعتبارها المرجعية الأهم, وضع بوزان شرط قوة الدولة, أو ضعفها للأمن, يرى بوزان مدى قوة الدولة تقاس على مدى قوة مؤسساتها, و استقرارها و مدى انسجامها السياسي و الاجتماعي الداخلي, فالترابط المعقد بين القطاعات الداخلية و الخارجية جعل من الصعب فهم مكمن التهديد لام ناي حكومة ما ان كان من الداخل ام من الخارج, و هذا ما يعقد من مستوى التحليل الأمني(1) .

(1) -Barry Buzan, **"New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century" International Affairs**, (Royal Institute of International Affairs, 1991), p 433

Regional security complex : المركب الامني الاقليمي

يرى باري بوزان أن هذه الفكرة تفسر الأمن كظاهرة عقلانية أي انه لا يمكن فهم الأمن الوطني بمنئ عن الأمن الإقليمي, فالأمن الإقليمي يعمل على تامين بعض الدول داخليا, و دفع التهديد الخارجي عنها, بشرط توافق مصالح و غايات هذه المصالح الإقليمية , و تشابه التحديات التي تواجهها, بالاتفاق على إجراءات بين هذه المجموعات الإقليمية, و هذا بتواجد الإرادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة, و من مجموعة مصالح مشتركة بين هذه الدول(1).

كما يشتمل المركب المني على الاعتماد المتبادل في التنافس مثله مثل المصالح المشتركة, و العامل المشترك الأساسي لهذه الدول هو التهديد و الخوف, و عليه طرح باري بوزان دعوة صريحة لاعتبار المستوى الإقليمي وحدة أساسية للتحليل تنطلق من خلالها القضايا الأمنية.

كما استعمل باري بوزان مصطلح المجتمع الأمني الإقليمي, للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها البعض بشكل وثيق, لدرجة انه لا يمكن بحث الأمنية للدول بمعزل عن بعضها البعض.

البنية الأساسية للمجتمع الأمني الإقليمي:

أ-**الحدود:** هي التي تضمن توزيع القوى بين الوحدات.

ب-البنية الفوضوية: يجب ان يتشكل المجتمع الأمني الإقليمي على دولتين مستقلتين على الاقل.

ج-القطبية: تضمن التفريق بين الدول و بقية دول الجوار.

د-البناء الاجتماعي: يغطي انماط العداوة او المودة بين الوحدات.

(1)سليم قسوم ، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية" دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية**"، مرجع سابق، ص 109.

3-مدرسة باريس:

مع بداية التسعينات برزت الدراسات التي تركز على الأمن الداخلي, من خلال التطرق للممارسات الشرطية حيث تعالج هذه الدراسات الأمن كتقنية حكومية, أين تمارس الضبط و الرقابة الاجتماعية ووظائف اخرى حكومية, حيث ظهرت ابرز هذه الدراسات في باريس تحث إشراف "ديدييه بيغو" لهذا سميت بمدرسة باريس.

اهتمت هذه المدرسة بالمستويات الدنيا للأمن, كالجريمة و العنف الاختطاف...الخ, بدلا من الاهتمام بالنظرة الكلاسيكية للعنف (الحرب) و ركزت على انعدام الأمن المجتمعي كقضايا الهجرة, الجريمة المنظمة, و اهتمت بظواهر جديدة كالتهريب و الشغب و الاحتجاجات, و غيرها خاصة في ظل العولمة الأمنية, وهنا تفتت فكرة الحدود الوطنية لان الظواهر التقليدية كالحرب و الدفاع و الإستراتيجية الداخلية, ...الخ لم تعد مرهونة بالحدود الداخلية او على إطراف الحدود, ومن ابرز أفكار هذه المدرسة

أ-الاندماج بين البعدين الداخلي و الخارجي للأمن: يرى أنصار هذه المدرسة ضرورة لاندماج بين البعدين الداخلي و الخارجي للأمن ليمارس الحقل الأمني تأثيره لان تصور المدرسة الواقعية حول مفهوم السيادة و الدولة غير قادر على التكيف مع الأجواء و التطورات الجديدة, و التوترات بين قطاعات كالشرطة و القضاء او العسكر و الاستخبارات, لهذا يتم دمج البعدين مع رد اعتبار الفواعل الأمنية التي كانت مقصاة, واصبحث الآن في قلب الحقل الأمني, ومن نتائج دمج القطاعين نجد أن الأمن الداخلي توسع للخارج فيما أصبح الأمن المحلي ذو صبغة خارجية.

(1)كما قامت هاته الدراسات بتغيير موقع التخصص من العلاقات الدولية نحو النظرية السياسية و علم اجتماع الهجرة وعلم الاجرام و القانون بالاعتماد على استخدام طريقتين :الأولى :شبكات مهنيي الأمن وهم الخبراء في مجال الامنيين الداخلي و الخارجي، مثل :الجنود، الشرطة، الدرك، الجمارك، حراس الحدود، اعوان المطار، واخرون وغيرهما، وثانية :التكنولوجيا :مثل كاميرات المراقبة، اجهزة تحديد الهوية، و المراقبة عن مسافة و غيرها .على غرار الاستعانة بمساهمات الخبراء في مجالات التي تغطي الامن الداخلي :مثل الشرطة العلمية ،القضاة، المحللين النفسيين، مهندسي البرمجيات، وخبراء الانترنت.

ب–إدارة القلق: هم مهنيو انعدام الأمن الذين يمثلون الناحية العملية للحقل الأمني, و هم من منتقدي المدرسة التقليدية الأمنية, لإهمالها دور انعدام الأمن رغم كونه يمثل المصدر الحصري للمعرفة الأمنية حيث يقول بيغو:

"ان الفواعل و الأجهزة و التقنيات, هي المنتجة للمعلومات, و البيانات التي تبنى عليها الحقائق الإستراتيجية الأمنية على غرار ممارسة القوة و القدرة على الإكراه", وكمثال عن اندماج الآمنين الداخلي و الخارجي نجد إن العسكر أصبح يقوم بمهام الاعمار و حفظ الأمن الداخلي بينما الشرطة أصبحت تقوم بمهام خارجية,و بروز نشاطات مشتركة بين القطاعات كحرس الجدود و الشرطة او بين العسكر و الشرطة.

خلاصة المدارس الثلاث:

* استطاعت المدارس الثلاث إدخال مفاهيم جديدة و أدوات تحليل جديدة في حقل الدراسات الأمنية

*أعادت تصور مفهوم الأمن فلم بعد الأمن مجرد حماية من التهديدات بل أصبح عملية مستمرة من المراقبة و السيطرة المجتمعية.

*غيرت مدرسة باريس من مفهوم الأمن الهجومي إلى أنماط جديدة كالأمن الاستباقي (الهجوم الاستباقي)

على الأفراد المشتبه بهم أو مصادر اللا امن المحتملة.

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي وتطوره التاريخي.

تعريف الأمن القومي:توجد عدة تعاريف للأمن القومي حيث يحدث أن لا تشترك هذه التعاريف في مضمون_واحد ولكن المتفق عليه أن التعريف الأول للأمن القومي كان سنة 1952م, من طرف ارنولد وولف في مقال تحث عنوان:" الأمن القومي مركز غامض" ,رأى فيه بالمعنى الموضوعي أن الأمن يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية, أما بالمعنى الذاتي فيشير إلى غياب الخوف من ان تكون هذه القيم محل هجوم .

أما بالنسبة **لهانس مورقانتو**, فالأمن القومي هو ما يساهم في وحدة و حماية الإقليم الوطني و مؤسساته

اما **ريمون ارون** فرؤيته للأمن على انه عكس اللا امن, الذب يسود العلاقات الدولية.

بيونوبل هارتلاند تونبغ: "الأمن القومي هو قدرة الأمة على متابعة مصالحها الوطنية كما تراها مناسبة في اي مكان ما من العالم."

إن مفهومي الأمن القومي و الأمن الإقليمي من أكثر المواضيع سجالا في حقل الدراسات الأمنية, حيث ان الامن القومي في بدايات تعريفه ارتبط بالقدرة العسكرية, المفضية للعمل المسلح الرادع لتحقيق الأمن.

و كان والتر زيبمان من أوائل من عرفوا الأمن القومي حيث رأى ان الدولة أمنة اذا لم تبلغ مرحلة تضحي فيها بقيمها إن أرادت تجنب الحرب, حيث قال:" إن الأمة تبقى في وضع امن الى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي الحرب, وتبقى قادرة على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه."

فامن الدولة من هذا المنظور يبقى محافظ و مركز على القوة العسكرية و مرادف للحرب, لكن مع نهابة الحرب الباردة توجب إعادة صياغة هذا المنظور ليشمل تهديدات أخرى غير عسكرية وسعت من مفهوم الأمن القومي فيما بعد.

---

(1) الحامدي عيدون, مرجع سابق ,ص13 .

يتفق العديد من الباحثين على حداثة الدراسات المتعلقة بالامن القومي, كظاهرة علمية و كمستوى تحليل

حبث ان هذا الموضوع كان ولا زال الشغل الشلغل لمختلف النظم السياسية, سواءا تم تناوله باسم الدفاع او المصلحة القومية او السيادة ام غيرها من المصطلحات, ويجعر حصول موضوع الامن القموي على اهتمام التفكير الاستراتيجي و العسكري و السياسي للاعتبارات التالية:

*كونه محور للسياسة الخارجية لاي دولة او لمجموعة من الدول, فهو من مرتكزات السياسة الخارجية للسلوك الخارجي لتحقيق امنها القومي.

*لارتباط الامن القومي بالتهديدات و الاطماع الخارجية التي تخوض الدول صراعا ضدها في سياقها الحدودي.

*كون الامن القومي احد الركائز الاساسية التي تدخل ضمن قضايا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لان بلورة اي اتراتيجية للعمل الوطني في مجال التنمية او السياسة الخارجية تفرض وجود مفهوم او نظرية تنطلق من الامن القومي او تسعى لتحقيقه.

اما الامن الاقليمي يعرف بابسط معانيه التي ترمي لتحقيق امن مجموعة من الدول مرتبطة ببعضها البعض, و الذي بتعذر تحقيق امن اي دولة عضوة فيه خارج النظام الاقليمي.

عرف الامن الاقليمي على انه," سياسة مجموعة من الدول تنتمي ال ى اقليم واحد, تسعى الى الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لمنع اي قوة اجنبية من التدخل في هذا الاقليم" وو فقا لهذا التعريف فالامن الاقليمي بسعى لتحقيق الامن الداخلي للدول و دفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل امنها, بشرط توافق غايات و اهداف هذه المجموعة من الدول, او تشابهت التحديات و التهديدات التي تواجهها.

(1)محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة :جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية،) , ص ص52.51

الأمن الاقليمي لا يعدو مستوى من مستويات الامن المتعددة, ويسعى لتحقيق جملة من الاهداف, بدا من الدفاع عن الوحدات المكونة لهذا الاقليم, عن طريق تنمية القدرات العسكرية و مرورا بلقبول الطوعي للانخراط ضمن هذا الاقليم, عبر توحيد الارادة في مواجهة الاخطار, و انتهاءا ببناء الدات و تنمية موارد الاقليم كمنطلق لتحقبق التكامل بمختلف مستوياته, بين وحدات النظام الاقليمي , و لتفعيل هذه المطالب اجرائيا لابد من تحديد مفهوم و ابعاد للامن القومي و ايجاد منظومة مركبة تعمل على تحقيق هذا الهدف و تنظيمه, مع ايجاد مناخ عام يكفل الحفاظ على تماسك هذا النظام و حيويته و قدرته على التكيفمع مستجدات بيئته الداخلية و الخارجية (1).

من خلال التعاريف الموضوعة للامن القومي تمخضت العديد من الأسئلة النظرية التي تبحث عن:

*ما هي القيم المركزية التي يجب حمايتها (بقاء الدولة ام الوحدة الترابية ام الرفاهية.....)

*ماهو موضوع امن الوحدة (هل هو الدولة ام الامة ام الفرد او الانسانية)

ما هي التهديدات التي توجب مواجهتها (العسكرية ام غير العسكرية او الموضوعية ام الذاتية).

-1 سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته" دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"**، مجلة .العربية للعلوم السياسية 19 ، صيف 2008 ، ص9 .

مظاهر الأمن القومي:

1-**المظهر المادي:** و هي المظاهر المادية التي تؤدي لتلبية حاجيات الانسان و اشباع متطلباته ما يؤدي لحصوله على الامن, كالاستقرار و السكن و فرص العمل ووجود محيط امن سواءا في مجال عمله او مسكنه, ويشمل على الظواهر الطبيعية ايضا(1) .

2- المظهر النفسي: وهو اعتراف و تقدير المجتمع لهذا الانسان و ايجاد مكانة له ايا كان حجم و خصوصية هذا المجتمع, ففقدان الانسان لدوره و اعتراف المجتمع به, يفقد المجتمع و الفرد الاحساس بالامان على نفسه و ممتلكاته, و الشهور بالامن له ثلاث خصوصيات و هي :

أ-التطور: يتطور هذا الشعور من الطفولة الى الشيخوخة, ومن البداوة الى الحضارة, ومن حيث الزمان و المكان.

ب-الفطرية: ان الاحساس بالامن هو غريزة فطرية موجودة في اعماق الانسان و هو حماية لوجوده و بقائه في هذا الكون.

ج- النسبية: نسبة الاحساس بالخوف تختلف من مجتمع لاخر فما قد يتير الخوف في مجتمع ما لا بتير بالضرورة نفس النسبة من الخوف في مجتمع اخر.

***عناصر مفهوم الامن القومي:** هما عنصرين:

أ-المجتمع القومي, الذي هو عبارة عن وجود شعب واحد متجانس و متجد يشكل البيئة الاساسية الاجتماعية للدولة او للشعب.

ب-الإطار السياسي لهذا المجتمع, ويشمل الدولة او النظام الحاكم المسيطر على مقاليد الأمور في الدولة.

---

(1)سليم بوسكين,**تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري**, (مذكرة ماجستير,جامعة بسكرة,2015,ص31.

خصائص الأمن القومي:

1-النسبية: لا تستطيع دولة ما تحقيق امنها بصفة مطلقة دون ان يتقاطع ذلك و لو بدرجة اقل مع امن دولة اخرى, مما يجعل مفهوم الامن القومي نسبي و غير مطلق, وبذلك فحالة الامن كما هي نسبية للافراد نجدها ايضا نسبية للدول.

2-المرونة و التغير: ان مفهوم الامن القومي هو متطور و متغير حسب تغير الظروف و المراحل التاريخية و المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و نوعية التهديدات التي تواجه الدولة و يتغير من عنصر لاخر و من مرحلة لاخرىفي الدولة الواحدة.

3- الثوابث و المتغيرات: لابد من التمييز بين التوابث و المتغيرات في مجال الامن, وكذلك التمييز بين الحد الادنى و الحد الاعلى لمستوى امن الدولة, في كل مرحلة من المراحل وفق جهود مدروسة, للوصول الى المستويات المطلوبة في كل مرحلة, و توفير قياسات لحدود الامن القومي, في المراحل المختلفة مع الوضع في الاعتبار المراحل الخطرة و الحاسمة في حياة الدولة, و في امنها و سلامتها.

4-وضوح مفهوم الامن لدى الجماهير: يجب ان يكون مفهوم الامن مفهوما وواضحا و مقبولا لدى جماهير

الشعب, و ان يحظى بالاقناع و الالتزام الحقيقي لدوافعه و معطياته, بحيث يكون المواطن ركيزة لاجهزة الامن في الدولة لاداء مهمتها في حفظ امن الدولة و سلامتها, ان الانفصال بين الشعب و اجهزة الدولة و عدم اقتناع الشعب بما تقوم به اجهزة الامن, يؤدي الى احباط مشاريع الدولة و افشال مخططاتها, و بالتالي ضياع الامن في الدولة و فشله.

5-بيان التهديد الواضح لاستراتيجيات الدولة: يجب ان تحدد استراتيجيات الامن في الدولة بصورة واضحة المعالم, و المضامين وان تحدد التهديات و التهديدات التي تواجه الدولة, بحيث تكون الصورة واضحة و مفهومة لذى الشعب, الذي يكون شريكا في تحقيق هذه المضامين بدلا من وجود غموض يؤدي الى الريبة و الشك في اهذاف اجهزة الامن.

6- ان يبنى مفهوم الامن القومي على اساس الاستراتيجية الشاملة للدولة: و هذا بالتركيز على استخلاص عناصر القوة في الدولة, بحيث تكون هذه العناصر الاستراتيجية مرتكزا لبناء امن و وحدة الدولة و استقلالها, فالامن الحقيقي و العلمي هو الذي يقوم على عناصر القوة الشاملة.

7-الامن القومي ذو صبغة دفاعية و بناءة: ان هذف الامن القومي الشامل هو الدفاع عن كيان الدولة و الحفاظ على سلامتها, و يكشف ذلك عن طبيعة نشاطه و اساليبه و خطط عمله كجهاز دفاعي بناء و

لذلك يجب التمييز بينه و بين المفهوم الهجومي للامن, ا والى المفاهيم التي ترمي الى العدوان التوسعي فمفهوم امن الدولة هو مفهوم بناء مشرف يصبو الى تحقيق غاية شريفة هي الحفاظ على امن الشعب, و امن الدولة وتحقيق التعايش السلمي بينهما و بين غيرهما من الدول في اطار الفهم الثابث لنسبة مفهوم الامن.

8- الامن القومي مفهوم علمي ايجابي واضح: لم يعد مفهوم الامن القومي مفهوما مبهما غير واضح المعالم

بل اصبح امرا علميا واضحا يهدف لغاية نبيلة, و هي صيانة امن الافراد و الجماعات و الدول و الحفلظ على كيانها ووجودها من خلال جهد علمي مدروس لتحقيق هذا الهدف, في اطار الوسائل و الاستراتيجيات و الخطط المحققة لهذا الغرض.

(1) سليم بوسكين,**تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري**,نفس المرجع,ص.32.

المطلب الثاني :تغير مفهوم الأمن القومي نتيجة التحولات الإقليمية الراهنة

كان من الوجوب إعادة النظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدولية نتيجة التغير الذي العالم و حقل العلاقات الدولية, حيث حددت هذة التغيرات على مستويين :

أ-**تغير على مستوى الفاعلين:** لم تعد الدولة القومية الفاعل الأساسي و الوحيد في العلاقات الدولية, بل برزت عدة فواعل أخرى كالمنظمات الدولية الحكومية و الإقليمية و حتى غير الحكومية, بالاضافة لبروز در الشركات المتعددة الجنسيات, اما على المستوى الداخلي الوطني فظهرت فواعل جديدة, هي المنظمات و المجتمع المدني و الاقليات و الجماعات الاثنية و غيرها من الفواعل الداخلية, مع ظهور الحركات الانفصالية و الاستقلالية.

ب-**على مستوى مصادر التهديد:** لم يعد التهديد الخارجي العسكري المصدر الوحيد لامن الدولة, حسب ما راته سابقا المدرسة الواقعية, بل ظهرت انماط جديدة غير عسكرية على سبيل المثال, تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة, وانتشار الامراض و الاوبئة, التلوث البيئي... الخ, فاصحاب النظرة الواقعية عجزو عن التعامل مع هذه التهديدات الجديدة, لكونها غبر مرئية و القوة العسكرية لا تستطيع التعامل معها, وقد تكون اثار هذه الاخطار الجديدة اكبر من الخسائر العسكرية' فنجد مثلا ان الدول قامت بصرف قرابة 240مليار دولار في التسعينيات لمواجهة مرض الايدز(1), وحتى و لو غلقت الدول حدودها فلن تستطيع اقاف هذه الاوبئة و الاخطار الغير تقليدية, و لم تنفع استعمال القوة العسكرية في وجهها, و الفشل الاقتصادي لاي دولة ينجم عنه مشاكل داخلية كالفقر و الاحتجاجات و التطرف و قد تمتد هذه المشاكل لدول الجوار و هنا وجب على المجتمع الدولي التعامل معها باستعمال وسائل و ادوات جديدة على غرار ازمة التلوث العالمي او الارهاب العالمي.

احصائيات مرضى الايذز,على الموقع الالكتروني,
(1)http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_534000/534473.stm

*لقد شهدت العقود الاخيرة مزيدا من التركيز على بعض القضايا العالمية, كالبيئة و الانفجار السكاني او قضايا اللاجئين او الأمن البحري ...الخ, لان الدولة القومية لم تعد تستطيع الوقوف في وجه هذه الاخطار و القضايافالاتحاد السوفياتي الذي امتلك ترسانة نووية تستطيع مسح العالم باسره, لم يقدر على الوقوف في وجه الانقسامات الداخلية و الحركات الانفصالية, حيث تحولت المشاكل الداخلية من عسكرية الى أزمة اقتصادية, و انفجار اجتماعي.

*تشير الاحصائيات الى كون 95 بالمئة من الصراعات في تسعينيات القرن الماضي كانت داخلية, ومعظم ضحاياها كانو من المدنيين و ليس من العسكريين, و هذا مايؤكد تغير طبيعة التهديدات لان الصراعات اصبحت بين الجماعات و ليس بين الدول, و النزاعات الاثنية في رواندا و الدينية في الصومال و القبلية في ليبيريا دليل على ذلك.

خصوصية هذه الصراعات انها تتسم بالتعقيد و التشابك, وارتباطها بخلفيات و جدور معقدة تتسم بالعنف الشديد و عدم احترام حقوق الانسان.

نتيجة للعولمة اصبحت مصائر الدول و المجموعات مرتبطة ببعضها البعض, و اصبحت التهديدات مشتركة لان العولمة فتحت الحدود لانتقال السلع و الافراد, و الاموال و تحرر الاقتصاد العالمي, فقد اشارت الدراسات ان العولمة الاقتصادية انتجت انظمة اقتصادية غير مستقرة وهشة لا يمكن التحكم فيها خاصة الاسواق المالية فاي سلبيات قد تصيب الاقتصاد العالمي ينجم عنها تاثيرات مباشرة على الافراد و المجتمعات, و يؤدي الى بروز اخطار جديدة تستثمر في هذه الازمات الاقتصادية.

*لقد صدر تقرير عن برنامج الامم المتحدة للإنماء سنة 1999م بعنوان عولمة ذات وجه انساني

يؤكد انه رغم الفرص الكبيرة التي قدمتها العولمة من تحرر '' Globalization with human face''

اقتصادي وفرص تنمية و ازدهار و تقدم في شتى المجالات نتيجة تقدم التكنولوجيا و سرعة انتقال المعلومة و تحرير الاسواق لانتقال السلع و الخدمات, الا انها اوجدت اخطار على الامن الانساني مشتركة بين الدول الغنية و الدول الفقيرة على حد سواء.

---

(1) سليم بوسكين,**تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري**,نفس المرجع,ص.35.

<u>التهديدات الأساسية التي تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة:</u>

1-عدم الاستقرار المالي: ظهرت عدة ازمات مالية منها التي مست دول جنوب شرق اسيا سنة 1997 او التي مست العالم سنة 2009 حيث يتوقع المزيد من الازمات المالية, مستقبلا و التي ربما قد تكون نتائجها اكبر من تلك التي مست العالم سنة 1929م و فعلا حدثث عدة ازمات متفاوثة كالازمة المالية في اليونان و البرتغال رغم انضوائهم تحت الاتحاد الاوروبي.

2-غياب الامن الوظيفي و عدم الاستقرار الداخلي:ظهر هذا التهديد نتيجة العولمة التي فتحت المنافسة العالمية ما دفع بالحكومات و المؤسسات الاقتصادية الى الى اتباع سياسات توظيفية مرنة و غير مضمونة و اتباع عقود توظيف غير دائمة, ما جعل الاستقرا الوظيفي غير مضمون.

3-غياب الامن الصحي:سهولة انتقال الافراد و فتح الحدود سهل من انتقال الاوبئة و الامراض و الفيروسات, فلقد بلغ عدد المصابين بالايدز 50مليون للاسف يتمركز اغلبهم في الدول النامية و الفقيرة, ما يؤثر على نمو هذه الدول ولقد وجد المجتمع الدولي نفسه عاجزا في معالجة و الحد من اوبئة مست حتى الحيوانات و انتقلت للإنسان كجنون البقر و انفلونزه الطيور ثم الخنازير...الخ.

4-غياب الأمن الثقافي: مع ظهور الاقمار الصناعية ووسائل الاعلام في ظل العولمة زادت سرعة انتقال الافكار و الثقافات و امتزجت بصفة غير متلائمة, و غير متكافئة ما شكل اختراقا للتقافات المحافظة او العريقة او الخاصة, ما هدد استمرارها نتيجة اختراق تقافاث غربية و جنيسة لقيمها المجتمعية.

5-غياب الأمن الشخصي: نتيجة انتشار الجريمة المنظمة و العنف و الصراعات الداخلية, وهناك عدم امن في الممتلكات و الاموال و الافكار لانتشار القرصنة و الاحتيال و الجرائم الالكترونية نتيجة التطور العلمي و التكنولوجي في عصر العولمة.

6-غياب الأمن البيئي: لقد تاثرت المعادلة و التوازن البيئي نتيجة المخلفات و الفضلات الصناعية و النووية و ظهرت اخطار بيئية جديدة لم تعرف من قبل تهدد البشرية و الامن الانساني ككل كثقب الاوزون و الاحتباس الحراري و انقراض بعض الاجناس الحيوانية و النباتية, وتعويض المواد الصناعية للطبيعة البيئية نتيجة التمدد و الانفجار الديموغرافي نحو الغابات و المناطق الزراعية.

7-غياب الأمن السياسي و المجتمعي: افرزت العولمة ايضا سهولة انتقال الاسلحة و التكنولوجيات الحربية و ظهور منظمات ارهابية و مرتزقة, ادت لبروز نزاعات و توثرات مفتعلة اخيانا لغرض اقتصادي او ديني او ايديولوجي, فاصبحت الشركات المتعددة الجنسيات و الشركات الصناعية الحربية تفتعل التوترات لايجاد اسواق سلاح و مناطق فوظى تخدم مصالحها.

بعد الحرب الباردة و في 90 القرن الماضي تحول الاهتمام لدور الدولة الاقتصادي, وقدراتها الاقتصادية بالموازات مع القدرات العسكرية, و ادى التكامل و الاندماج الاقتصادي لايجاد روابط بين دول مختلفة كل الاختلاف في الاديولوجية و الاثنية و الاجتماعية و السياسية...الخ, لكنها خلقت جو ملائم للسياسات الامنية المشتركة.

لقد نظر اصحاب الاتجاه التقليدي في تحليلاتهم الامنية لدور الحكومات و المنظمات الدولية في ترتيب انماط العلاقات الدولية, لكن هذا لم يمنع هذه الدول و المنظمات من تنفيد التزاماتها و تعهداتها في اغلب الاحيان, فمثلا قضايا اللاجئين في العالم لم تحل رغم وجود مواتيق و معاهدات في هذا الصدد, لكون العالم لايزال يعرف 45.5 مليون لاجئ و نازح اغلبهم من بؤر التوتر في العالم,من سوريا الى العراق و الصومال و افغنستان....الخ

خديجة عرفة,تحولات مفهوم **الامن...الانسان اولا:على الموقع الالكتروني:**

http://www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3043.html.

المبحث الثالث:ماهية الحدود

المطلب الاول: نشاة الحدود و تطورها التاريخي:

مفهوم الحدود و التخوم الدولية:اخدت هذه الكلمتين معان مختلفة داخل الاوساط العلمية,تداخلت مع كلمات اخرى مثل الخطوط الحدية, الحواشي و غيرها, حتى اصبحت تستعمل للدلالة على نهاية شيء ما,و سنحاول تفسير معنى المصطلحين من خلال ما يلي:

1- كلمة الحدود المشتقة من اللغة اللاتينية بمعنى بوردر1 .**border**

تعني الخط الامامي للجيش,وتعني ايضا خطوط التماس الحافة او حد الشيئ ويعرفها المعجم الانجليزي English dictionary على الجزء الخارجي او الحافة.2

2-اخذ كلمة على اصل الالزام بمعنى حدود خط معين فهو يقيد المجال وتعني خط فاصل للحدود بين دولتين.

اما في معجم قاموس العرب 3 فجاءت كلمة حدود بمعنى الفصل بين شيئين لكي لا يختلطا, اما التخوم فهو منتهى اي قرية او بلدة او ارض التخوم تعني ايضا الفصل بين ارضين ذات حدود, ومن هنا نفهم ان التخوم كلمة اكثر جغرافية و الحدود تستعمل في علم السياسة, و لقد عرف الفرق بين الكلمتين على ان الحدود ذات خط واحد لمعلم مساحة الدولة بينما التخوم ذات معلمين طول و عرض لتحديد مناطق ارضية.

3-**تعريف الحدود الدولية في القانون الدولي:**وضع فقهاء القانون الدولي عدة تعاريف لمفهوم الحدود من الناحية الاصطلاحية بين لفظ التخم التي تعني خط و بين لفظ الحد الذي يعني الحيز المنبسطضمن هذا الخط, و يتفق فقهاء القانون الدولي على ان الحدود خط وهمي يفصل بين قطعتين من الارض, يحدد هذا الخط الحيز المخصص لممارسة الاختصاصات الحكومية و السيادية للدولة.

و عرفها قاموس المصطلحات القانونية على انها الخط الفاصل الذي تبدا او تنتهي عنده اقاليم دول مجاورة تكون الحدود بين الدول عبارة عن فواصل طبيعية او اصطناعية, بين الاقاليم او الدول تتحدد من خلالها بداية و نهاية المكان الذي تمارس فيه الدولة سيادتها,و قد تكون الحدود برية او بحرية.

1- Online Etymology Dictionary ,:see it on 15/04/2017
<http://www.etymonline.com/index.php?term=border>
2 -Etymology and Terminology, Posted by: Borderless Borderguard :see it on 15/04/2017<http://bordersca.wordpress.com/2008/01/28/etymology-andterminology/>
3 -ورد في المعجم لسان العرب بلفظ] حدد :[الحد.

ويفرق القانون الدولي بين الحدود السياسية و الحدود الإدارية بكون الأولى تعبر عن الفصل بين الدول و لها صفة الشرعية و لا يجوز تغييرها اما الحدود الإدارية فهي تفصل بين الأقاليم داخل الدولة و ليست لها صفة الشرعية و يمكن تغييرها1.

و يمكن ان نوضح النظام القانوني للجوار وفق ثلاث وجهات:

أ–بالنسبة لسكان مناطق الحدود: يدعون الحدوديون نسبة لاقامتهم في منطقة حدودية و تقدم لهم امتيازات تتمثل في تسهيلات في التنقل, لكن في نفس الوقت تفرض عليهم قيود مثل احترام مساحات معينة للبناء بعيدا عن الحدود او الرقابة المتكررة عند المرور.

ب–بالنسبة للمرافق العامة: يتمركز الجمارك كجهاز ضبط للحدود عند المحطات الدولية و طرق المواصلات.

ج–بالنسبة للدول المتاخمة للحدود: تفرض عليهم ضوابط و اجراءات في العرف الدولي كحق الملاحقة القضائية او تعيين الحدود او الالتزامات التجارية و الجمركية.

4–مفهوم الحدود حسب مختصي الدراسات الحدودية: جاء مختصو الدراسات الحدودية لوضع الفرق بين الحدود و التخوم و الخطوط الحدية, ومن اهم هؤلاء المختصين نجد brescott 1978, anderson1996

Caflish2006, حيث بريسكوت مثلا لايستعمل كلمة حدود بل التخوم فقط, frontieres و الخطوط الحدية

يرى اندرسون ان مصطلح حدود يستعمل لتعريف الحد بين منطقة كانت محل نزاع, اما كافليش فيرى بان الحدود هي خط تقسيمي للاقليم البري و البحري و الجوي و الباطني للدول التي تمارس سيادتها بشكل كامل.

1-و يرجع السبب ذلك) اعتبار المفهومان مترادفان (إلى **1** - :حداثة ظهور موضوع الحدود السياسية على المسرح الدولي، الدولي، -**2** عدم توفر الخرائط الدقيقة، - **3** ضعف الخبرة الفنية في طرق المسوحات الارضية سابقا.

تصنيفات الحدود الدولية: من الناحية الجيو سياسية فتصنيف الحدود له اهمية كبيرة, رغم خصوصية كل حد حيث لا يمكن التعميم فيها و اول من صنف الحدود الى طبيعية و اصطناعية هو الورد كورزون

1–تصنيف بوجز boggs :

صنفها بوكز الى اربعة استنادا الى اشكالها و هذه التصنيفات هي 1:

أ–الحدود ذات الظاهرة الطبيعية:وهي الحدود التي تعتمد على التظاريس الجغرافية لوضع الفواصل بين الدول و الاقاليم مثل الجبال او التلال او الانهار او الغابات او الصحاري...و تختلف ظروف الحدود من تظاريس لاخرى حيث بصعب التنقل في المناطق الحدودية ذات الطبيعة الجبلية او الصحراوية و تصعب التنمية بينما العكس في التظاريس التي تستعمل في الاستراتيجيات الدفاعية و العسكرية كالمرتفعات و المضائق البحرية.

ب– الحدود ذات الظاهرة البشرية2: يمكن ان تعتبر فاصلا بين قوميتين مختلفتين في اللغة او التركيبة الاجتماعية او الدينية مثل الحدود التي قسمت الهند و باكستان من خلالها او الجزيرة العربية, و احيانا لا تكون بالضرورة هذه الفوارق و الاختلافات معيار لوضع الحدود فمثلا لبنان تجمع بين مختلف الديانات او سويسرا الفدرالية التي تجمع عديد اللغات.

بما ان الحدود الوضعية قد لا تراعي معايير الاختلاف بين سكان المناطق الحدودية فقط تظم فئة او اقلية او قبيلة او جهة الى المجال الجغرافي لدولة او لخصوصية اخرى ما قد يفرز احساس بعدم الانتماء او العزلة او الحنين الى الدولة الاصل على غرار ظم الالزاس و اللورين لالمانيا او او كشمير في المنطقة الهندية او الاهواز في ايران, ما يخلق التوتر في هذه المناطق.

ج–الحدود المرتبطة بالظواهر الهندسية و الفلكية: و هي تخضع للظواهر الفلكية كخطوط الطول و دوائر العرض, او من خلال اتفاقيات تقسيم هندسية و هذا من التصنيف لا يراعي الخصوصية الاثنية او الدينية او الثقافية ...في تقسيماتها,بل هي تقسيم ناتج عن مصالح استعمارية, و تشكل 60 بالمئة من تقسيمات الحدود في المناطق العربية و الاسياوية و الافريقية.

د– الحدود المختلطة: حيث تجمع بين مختلف التصنيفات السابقة فقد يخضع جزء لتقسيم على اساس طبيعي و قسم اخر على اساس هندسي و اخر على اساس بشري.

1– عبد الرزاق أبو داود، "**قضايا الحدود في العالم العربي**"،المجلة الجغرافية العربية، عدد25 .(1994),ص ص.344-345.

2– تعتبر كنتيجة فعلية **للحدود الاصطناعية** والتي تعني أ ا حالة غير طبيعة تدخل الإنسان في تشكيلها و في رسمها خطوطها و هي قسمان) الحدود الاصطناعية–1 :(حدود بشرية و –2 حدود هندسية و فلكية كما سيتم إيضاحهما فيما سيأتي.

2– تصنيف هارشون hartchon :

اعتمد على خمس فئات من التصنيف حسب الارتباط القئم بين الحد و اللاندسكيب1 LANDSCAPE ,وهي:

أ–**الحدود الأولية:** هي الحدود التي توضع عندما تكون المناطق فارغة او خالية من الاستطان البشري

ب-الحدود السابقة: هي التي سبق ظهورها التطور الحضاري و تكون قد تكونت قبل الوجود البشري المكثف, و يطلق عليها اسم الحدود الرائدة, مثل الحدود بين كندا و الولايات المتحدة الامريكية.

ج- الحدود اللاحقة: هي الجدود التي تظهر بعد ظهور الملامح الحظارية للمناطق فتاخد في ترسيمها الخصائص اللغوية و الثقافية و التاريخية و هي التي على اساسها تبلورت الحدود الاوروبية.

د-الحدود المفروضة: هي الحدود التي لا تحترم الخصوصيات اللانسكيبية التي سبق ان تبلورت و برزت التركيب الحظاري للمناطق فتقسمها وفق ما تراه القوة السلطوية كالمتعمرين يخدم مصالحها و الموجودة عموما في الحدود الافريقية.

هـ- الحدود المنحصرة: وهي الحدود القديمة الوجود و المهجورة او الحدود الاثرية فيعاد التقسيم على اساسها, مثل الحدود بين الالمانيتين.

---

1 -كلمة" **لاندسكيب** هي كلمة (Lands) ألمانية الأصل تتكون من مقطعين أولهم **لاند** في اللغة الأنجليزية و (ship) في اللغة الألمانية هو مثل شيب (scape) الإنجليزية و يعنى بالعربية **أرض** و المقطع سكيب و تعنى صديق لتكون فريندشيب (friend) هو لاحقة تلحق بنهاية كلمة سفكس لتعطيها معنى معين مثل كلمة فريند معناها صداقة ،و يقصد ب **لاندسكيب** : الجزء المرئي لمساحة من الأرض بما تحتويه من معالم طبيعية من(friendship) أشكال و هيئات أرضية و كائنات حية من أنواع نباتية و حيوانية و بشر و كذلك ما يتواجد ا من أعمال و هيئات صناعية كأعمدة إنارة مثلا أو منشأة مبنية كما يظهر ا أيضا التأثيرات المناخية.

3-تصنيف باركر برادلي PARKER BRADLY:

ركزعلى امرين هما : أ- ان كل من الحدود و التخوم تخلق انواع مختلفة من الحدود كالحدود الجغرافية و السياسية و الديموغرافية, الثقافية و الاقتصادية و هي في الواقع مجموعة متداخلة من الحدود.

ب- ان هذه الانواع قائمة بصفة عكسية لطبيعة كلا المفهومين اي حدود خطية صلبة, ثابثة و تخوم نطاقية لينة و مائعة, وبحكم ان الجدود هي انقسامات و فواصل غير محددة تشير الى انواع متداخلة و مختلفة فهي تطرح نمطين من العلاقات الحدودية القائمة بين الدول.

1-حدود اتصال: هي التي تسهل الاتصال بين المجموعات السكانية في اطار الحدود, وعادة ما تكون جدابة نتيجة المصادر الطبيعية المتوافرة, فتسمح بنمط سهل للانتقال و الاقتصادبين المجموعات السكانية المتجاورة.

2- حدود انفصال: وهي الحدود التي تصعب التصال و التعاملات بين المجموعات السكانية المتجاورة و التي تفصل بينها تظاريس طبيعية صعبة كالصحاري او السلاسل الجبلية و التي قد تتخد كتحصينات دفاعية.

وهناك تقسيم على اساس سن الدولة فهناك حدود صبية و حدود مراهقة و حدود ناضجة و حدود هرمة.

أ - حدود الدولة الصبية :تتميز هذه الحدود بالثبات ، حيث تنشغل الدولة بترتيب أمورها الداخلية، غير أن هذه الحدود تظل ثابتة من وجهة نظر الدول المجاورة.

ب - حدود الدولة المراهقة :تتسم هذه الحدود بعدم الثبات بسبب نزعتها التوسعية في الإقليم.

ج - حدود الدولة الناضجة :تتميز بالثبات، خاصة إذا كانت الدول ا اورة غير معنية بالتوسع.

د - حدود الدولة الهرمة :تتميز بكون حدودها غير مستقرة.1

1-محمد أزهر و السماك، **الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات**، (الموصل : مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،)1998 , ص43 .

السياق التاريخي لتطور الحدود:

لقد تبلورة فكرة الحدود لدى البشر مند القديم, وبرزت الى الوجود عند ظهور فن الزراعة, ثم تطورت عند ظهور التجارة و الصناعة, وظهورها بشكل عام جاء نتيجة حب الانسان للتملك و الحيازة, و هذا ما الزم

ايجاد فواصل و حدود بين الملكيات المختلفة للافراد, فكان اي تعدي على حيز ملكية خاصة يعد تجاوزا و ينشب خلاف و صراع من اجله, وهنا تبلورت فكرة الصراعات الحدودية, عن طريق الاقتتال الفردي او الجماعي ليتطور ليصبح نظامي.

أ-مراحل تطور الحدود:

1- **المرحلة الاولى:** في القديم 1عرفت المجتمعات السكانية بالتباعد عن بعضها البعض, و لكن هذا لم يمنعنا من تحديد مناطق سيطرتها على شكل تخوم تعتمد على التضاريس لتحديد الفواصل حيث اعتمدت طرق محددة للتجارة و العبور للمناطق المجاورة, و اعتمدت على هذه التضاريس الوعرة في اغلب الأحيان كمواقع دفاعية له ضد الاعتداءات و كانت مساحة نفود المجموعات او القبائل او حتى الدول تعتمد على قوة الدولة و مقوماتها العسكرية.
2- **المرحلة الثانية:** تعود للعصور الوسطى اين كثرت الدول على الخارطة السياسية, و سعت الى التوسع و بسط النفود و الهيمنة, لكن بقي تحديد النفود و المساحات على التخوم كمعالم تحديد لمناطق السلطة و السيادة
3- **المرحلة الثالثة:**ظهرت في العصور الحديثة, وظهور الدولة القومية و وجوب الاعتملد على الحدود السياسية, للفصل بين سيادات الدول, وهذا مايكسب الدولة السمعة الشرعية و الاعتراف الدولي, و يمكن القول ان الحدود السياسية صناعة اوروبية, ظهرت و تطورت مع تطور الانظمة السياسية في اوروبا, في القرن 16, و تعد معاهدة واست فاليا1648م 2 كمرجع تاريخي لهذا التطور, لكن لا يمنع هذا بوجود معاهدات سابقة لوات فاليا عملت على تقسيم المواقع او تحديد مناطق السيادة مثل معاهدة فردان verdanم843 و معاهدة مرسين 870.

1- كان اليونان مثلا يحفرون خنادق بين أراضي دولتهم وأراضي الدول ا اورة ،كما كان الرمان يبنون علي الغالب أسوار، ولجأ العرب إلى نظام الثغور) يقصد به نظام إقامة منطقة الحصون، التي بنيت على تخوم الشام والجزيرة العربية لصدّ غزوات الروم، ولهذا أطلق عليها مصطلح" الثغور الرومية(."وكانت سيناء و كل الشام ارض حاجزة بين دولة مصر على ضفاف النيل و بابل على ضفاف الدجلة و الفرات ،و قام الصينيون ببناء الجدار المعروف باسم" سور الصين العظيم "وطوله 2500 كم للحماية من غارات المغول و كحد بينهم وبين من يجاورهم.

2 -فما سمي بصلح وَسْتفاليا) وهو في الحقيقة عبارة عن معاهدتي السلام اللتين وقعتا يوم 15 ماي 1648 و 24 أكتوبر 1948اعتبر نقطة تحوّل جذرية و استثنائية في تاريخ أوروبا ، فقد أ ى توقيعه حرب الاعوام الثلاثين، و زعزع النظام القديم القائم على الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والإمبراطورية الرومانية المقدسة خلال القرون الوسطي، و اقرّ صلح وستفاليا بمبدإ السيادة، وتم الاتفاق على احترام الحدود الجغرافية لباقي الأطراف و عدم التدخل في شؤو م الداخلية، فولدت آنذاك قارة أوروپا العصرية المؤلفة من دول ذات سيادة على الرغم من ان بعض الدول استفادت من المعاهدة اكثر من غيرها خاصة فرنسا.

4- **المرحلة الرابعة:** معاهدة فرساي 1919م التي جاءت بعد نهاية الحرب العالمية الاولى, و قسمت الامبراطورية العثمانية, و معاهدة السلم 1947م عقب الحرب العالمية الثانية, و اتفاقية سايس بيكو من بين اهم الاتفاقيات و المعاهدات في العصر الحديث التي قسمت التركات الاستعمارية ووضعت الحدود الحديثة للدول الخاسرة في الحروب او الدول الضعيفة و المستعمرات القديمة, حيث جاء في

كتاب توماس بكنهام thomas packenham عام 1991م في كتابه "التكالب الاستعماري على افريقيا" ما يؤكد هذا الطرح.

ب-صناعة الحدود الدولية:

لقد عرفت صناعة الحدود الدولية مراحل معقدة حتى وصلت لتحديد الخطوط الواضحة للفصل بين السيادات, وانتهت بالتفاهم بين الدول على مناطق الحد الذي يفصل كل دولة حتى تمنع صراعات قديمة كادت تدمر العالم,و لقد صنف جونز jones هذه المراحل الى:

1-مرحلة تعريف الحد difinition : تتم من خلال الاتفاقيات و المعاهدات, التي تبرم بين الدول تنطلق بقرارات سياسية عامة, و التفاهم مبدا اساسي لتقسيم الارض وتبيان الحدود.

2-مرحلة التعيين و التحديد delimination : هو عملية الاختيار النهائي لحدود معينة داخل مناطق اختيار واسعة, ثم ينقل المختصون ما تم الاتفاق عليه على الخرائط و الرسومات و الاشكال.

3-مرحلة التخطيط و الترسيم delineation : وفيها يتم تجسيد الرسومات و الخرائط و الأشكال على الأرض بوضع العلامات و الفواصل و الأعمدة و النصب الخراسانية ووضع نقاط المراقبة,

4-مرحلة الإدارة administration : وهي عملية أخيرة من خلالها يتم التفاهم عن كيفية تسيير, المعابر الحدودية و إنشاء نقاط الجمارك, و الاتفاق على خطط مكافحة التهريب و الأعمال الضارة بكل جانب و كذا حركة البدو و الرعاة و التجارة بين البلدين 1.

*يمكن لصناعة الحدود ان لا تحترم مرحلة او اكثر من هذا التصنيف فبعض الدول ورثت حدودها من الاستعمار القديم و هو حال اغلب الدول الإفريقية.

- .1 عبد الحميد، غنيم ، **الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية**، (الكويت :مكتبة الفلاح)، 1998 , ص141 .

المطلب الثاني : المقاربات النظرية المفسرة للحدود

إن الحدود عبارة عن نقطة اتصال و تفاعل بين الدولة و العالم الخارجي المحيط, و توجد نقطتين أساسيتين في التحليل النظري للحدود أولاها هو التنظيم و السيطرة و الثانية هي التامين و الحماية.

1- التنظيم و السيطرة:يجب ان تمتلك الدول باختلافها على ثلاثة خصائص و هي: الارض (الحدود الدولية), حكومة ذات سيادة(الشرعية الدولية), السكان(الشعب).

وهذه الخصائص تحدد طبيعة التنظيم و الممارسة في الحدود المحيطة بكيان الدولة, و يمكن القول ان خاصية الشرعية الدولية للحكومة ذات السيادة 1, هي الحاسمة حيث الحكومة او السلطة هي من تحدد السياسات العامة و الخارجية, في تنظيم و سير حدودها الوطنية.

و من جهة أخرى فان المهام الأخرى الموكلة لها تتمثل في تسيير تنقل الأفراد, و البضائع و ليس عرقلتها لان التفاعل مع العالم الخارجي, هو اساس و نمط للحياة البشرية و حالة الاقتصاد فدولة مثل الولايات المتحدة الامريكية تشهد مرور 500مليون شخص و 130 مليون سيارة من والى حدودها.

ان جوهر فكرة امن الحدود يكمن في السيطرة المطلقة عليها, و العمل على تنظبمها و مواجهة الاخطار التقليدية و الغير تقليدية, و من المهام غير الاقتصادية نجد ضرورة حماية الحدود من كل محاولات الاختراق المادي و المعنوي, مثل الهوية الثقافية او الفكرية للدولة.

2-التامين و الحماية: يمثل التامين و الحماية المهمة الموازية و العملية للسيطرة على الحدود, يقول هولديك holdek "الدفاع هو الهدف الأساسي للحدود و أن الإنسان لا يقتضي اعاقته عن الاتصال و الاحتكاك بوسائل الطبيعة " اما فريديريك راتزل frederic ratzel يرى ان افضل الحدود هي التي لها اهمية عسكرية, مثل الجبال و الانهار و الصحاري, و هذا لكون هذا النوع من الهجوم تسهل عملية الدفاع و تعرقل الهجوم.

حدود الدولة يجب ان تؤمن بغض النظر عن العلاقة بين الدولتين المتجاورتين, و هي عملية ليست بالسهلة لانها تربط بطول الحدود البرية منها الساحلية او الطبيعية1, و تصعب عملية المراقبة لتامين الحدود بحسب خاصية الدولة او الدول المجاورة فقد تكون الدولة الجارة دولة فاشلة او ذات توثر و صراع داخلي, او ذات طبيعة اقتصادية خاصة, او حتى جوار الدول التي تحكمها انظمة استبدادية او عسكرية او متطرفة, فهنا تظهر ظرفين للتامين في الظروف العادية و التامين الحدودي في الظروف الاستتنائية.

1- والتي تفهم عموما بأنها عدم وجود أي سلطة أعلى من الدولة في الشؤون الداخلية و الخارجية على حد سواء، ويضفي عل الدول وضعا مميزا بوصفها الفاعل الرئيسي في الحياة الدولية، و توفر الضمانات بالمساواة الرسمية و الاستقلال السياسي، و توفر إمكانيات للوصول إلى الموارد و العلاقات،وهي حسب تعبير **لا**Miller :" **هي كيان ، أو قدرة دولية تضاهى."**

التهديدات و الانكشافات الأمنية الحدودية:

1-التحليل التقليدي لمفهوم التهديدات : على اساس تصور التهديد الامني من تهديد حقيقي مثل التهديد العسكري, او الاقتصادي او الاجتماعي او قطاعات اخرى من قطاعات الامن, التي قد تكون مركز خطر.

2-التحليل البنائي لمفهوم التهديدات: توضح المسارات و العملية التي تتشكل وفقها التهديدات و الاخطار فالتهديدات الامنية ليست دائما موضوعية بل قد تتكون بصفة ذاتية, قائمة على دو اللغة و الخطاب, و غيرها الامر الذي يدفع للتساؤل عن طريقة تشكل هذه التهديدات.

الأنماط التصورية للتهديدات الحدودية:

أ- **تهديدات ذات طبيعة امنية:** ترتبط بطبيعة المشكلات المثارة في مناطق الحدود, و التي يتم التعامل معها بشكل يومي و روتيني من طرف مصالح الامن او حرس الحدود او خفر السواحل, مثل عمليات التسلل عبر الحدود و عمليات تهريب الأسلحة,الاموال و المخدرات و البشر ايضا و كذا تهريب السلع و البضائع, و هي جرائم قانونية , و تعتبر هذه الممارسات سائدة في المناطق الحدودية, بل قد يكون احيانا اقصاد المناطق الحدودية مرتبط بهذه الممارسات.

ب-**تهديدات ذات طبيعة عسكرية:** ترتبط هذه التهديدات بالعلاقة مع الدول المجاورة, السياسية منها و بكون هذه التهديدات مكشوفة ام لا, مع وجود صراع قائم ام محتمل, وقد تاججت هذه التهديدات في النصف الثاني من القرن العشرين, و قدمت نمطين من التهديدات و هما:

ت- ***نزاعات الحدود:** تكون على نمط خلاف أو صراع عنيف بين دولتين, نتيجة خلاف حول مناطق حدودية او خطوط التقسيم و الدافع في غالب يكون حول مناطق إستراتيجية ذلت أهمية اقتصادية او عسكرية ...الخ, و للاسف فهناك اكثر من 32 مشكلة حدودية بين الدول العربية, أدت إلى نزاعات حادة بين الدول العربية1 و اضحت المصدر الاول لما سمي بمظاهر الصراعات العربية-العربية, حيث هناك 16 حالة استخدمت فيها القوة العسكرية, تفاوتت ما بين احتكاكات و صدامات و حروب محدودة.

1- وعادة ما يشار هنا إلى نموذج روسيا الاتحادية، التي يبلغ طول حدودها مع 16 دولة مجاورة، حوالى 73 ألف كيلو متر مربع، تتطلب نظام أمن حدود شديد التعقيد وباهظ التكلفة، وهى مشكلة حادة تواجه دول كالسودان والجزائر وأحيانا السعودية.

* **هجمات الحدود:** الهجمات العسكرية ترتبط بالدفاع عن الدولة و ليس حماية الحدود, و توجد نظريتان في المناطق الحدودية المتوترة للحماية و هي:

أ-نظرية الدفاع عن الخطوط الداخلية, وهي الاعتماد في الداخل على وسائل المراقبة و الانذارات المتطورة مع الاحتفاظ بالقوات الرئيسية في العمق, و جعلها قادرة على التحرك السريع, و هذا بالتاهب التام للقوات الميكانيكية و المحمولة جوا, و لكن في هذه الحالة تصبح المناطق الحدودية كمناطق عسكرية, او ذات اجراءات استراتيجية خاصة, قد تؤثر على التنمية و النمو.

ب-نظرية الدفاع عن الخطوط الخارجية: هي نظرية تقليدية حيث تحشد و تعبئ القوات النظامية في المناطق و العميقة, وتعد قديمة التطبيق لوجود اعتبارات جديدة و تطور تكنولوجي عسكري.

ج-تهديدات ذات طبيعة غير عسكرية: ابرز تهديدات هذا النمط هي داخلية المصادر و خارجية التداعيات, وهي من قبيل الامن اللين SOFT SECURITY و هي غير مباشرة كعدم الاستقرار السياسي, الفقر العجز الاقتصادي, ندرة الموارد, النزاعات العرقية و الطائفية, الارهاب و التطرف, التهريب و تجارة المخدرات و غيرها.

يتم تحريك القوات و الوسائل للتامين الحدودي حسب نمط التهديد من حرس الحدود, الى الاستخبارات او الجمارك او الشرطة او الجيوش النظامية حسب نوع التهديد, و نوعية الاختصاص و التدريب لكل جهاز.

- 1يمكن تحديد معنى موجة الماضي وفق نقطتين :**الأولى** :أن قواعد الاشتباك العربية المتعلقة بالتعامل مع مشكلات الحدود لم تكن مستقرة أو مريحة، فالدول لم تقبل الحدود الموروثة عن الاستعمار كما فعلت الدول الإفريقية، ولم تقم أيضا لفترة طويلة بالعمل على حلها، وإنما كانت تترك هكذا، وكأ ا غير قائمة، إلى أن تتفجر المشاكل السياسية بين الدول، فتظهر مشكلات الحدود .**و الثانية** :أنه كانت هناك نوعية سيئة من المشكلات التي لا تتعلق بخطوط الحدود، وإنما دلالات عدم تحديدها، أو عدم ترسيمها، بالنسبة لتصورات دولة ما بشأن هوية الدولة ا اورة، فقد بدا أحيانا أن دولا عربية تعتبر دولا مجاورة جزءا منها، بشكل معلن أو غير معلن، وقد أدى ذلك إلى إثارة أسوأ الهواجس بين الدول العربية.

عناصر تحليل التهديدات الامنية

إن دراسة التهديدات الأمنية تستوجب تحديد عناصر التحليل الأمني حسب ما أشارت إليه عديد الدراسات, بالموازاة مع أنواع التهديدات الأمنية, وهذه العناصر هي:

1-طبيعة التهديد: وفق النوع تقليدي او غير تقليدي, البعد المحلي او الاقليمي او الدولي, من ناحية سياسية او اقتصادية او عسكرية او جغرافية.

2-مكان التهديد: بضبط و تحديد نوعه و اتجاهاته من حيث البعد و القرب الجغرافي مباشر او غير مباشر

3-زمان التهديد:مدى استمراره او تاثيره في الوقت الخالي او المستقبلي(مؤقت, مستمر, ثابت او متغير).

4-درجة التهديد: درجة القوة و الخطورة فكلما زادت درجة الخطورة زادت درجة التعبئة للقوة

5-تعبئة الموارد 1: و تعتمد على قوة و خطورة التهديد.

مستويات حماية الحدود

هي عبارة عن التدابير المتخدة للحماية, و تعبئة الموارد لمواجهة التهديدات و هذه التدابير هي:

*توفير تدابير مراقبة الحدود بهدف الحماية من دخول الاشخاص الغير مشروع و البضائع, التي تعد تهديداعلى مستوى ادنى.

*اقامة تدابير سلامة الحدود وهي تلك التي يتم تنفيدها لتوفير الحماية ضد التهديدات المتوسطة المدى مثل العنف و التهريب و ما شابهها.

*تسيير امن الحدود و هي التدابير المتبعة لاحباط الارهاب و وانتشار الاسلحة.

1- سليمان عبد الله الحربي،مرجع السابق،ص ص29 -30.

تحليل و ادارة المخاطر الامنية (SECURITY RISK ANALYSES AND MANAGEMENT)

1-الاصول: اي شيئ ذو قيمة بحاجة للحماية.

2-التهديد: اي نشاطاو عمل او اجراء يشكل او قابل لتشكيل خطر.

3-مواطن الضعف:حالات الوهن ا واو القابلية للاصابة عند المشاكل, او اي ثغرة امنية

4-التدابير المضادة :اي اجراء او جهاز له القدرة على الحد من مواطن الضعف.

5-الخسارة المتوقعة: تاثير سلبي على الاصول بسبب التهديد.

6-الأثر: الخسائر الناتجة عن نشاط التهديد, و هي في غالب الاحيان الاغتيالات او الدمار او الاختطاف او الافصاح1 او غيرها.

1 -حسب قاموس مفردات امن المعلومات، الإفصاح هو الكشف عن معلومات لأشخاص غير مصرح لهم أو انتهاك السياسة الأمنية لنظام بالإفصاح عنه أو تغييره أو تخريبه أو فقد شيء سواء بنية مبيتة أو عن غير قصد .الإفصاح عن بيانات حساسة أو تغيير ها أو تبديلها أو استخدامها بدون تصريح) بما في ذلك مفاتيح تشفير النصوص (والإفصاح عن وثيقة محمية من الكشف الكامل لاحتوائها معلومات سرية محمية في حال أن نستبعد منها المعلومات السرية.

<u>خلاصة الفصل الأول:</u> يمكن أن نستخلص من مضمون الفصل الأوّل الاستنتاجات الرئيسة التالية:

1- إنّ تعريف الأمن والأمن القوميّ مازال لم يتّضح رغم جملة التطوّرات التي حصلت في حقل الدراسات الأمنيّة .صحيحٌ أنّ تعريف وولفرز الذي يلقى قبولاً واسعاً لدى دارسي الأمن أتاح التساؤل حول ما هو التهديد؟ ومن هي الوحدة المرجعيّة المعنيّة بحماية نفسها من التهديد؟ ممّا قاد إلى توسيع مجال الدراسات الأمنيّة بدءًا بمدرسة كوبنهاجن بالإقرار بوجود تهديداتٍ جديدةٍ ليّنة غير عسكريّة بيئية، مجتمعية، سياسية، عرقية، لغوية وغيرها ، وبالإقرار كذلك بتنامي دور الفواعل غير الدولتيّة في حركيّات اللاأمن، وهو ما أدّى إلى توسيع الوحدات المرجعيّة للأمن لتشمل فواعلاً غير الدّولة كالنظام الدولي، المجتمعات والإنسان الذي أصبح المرجعيّة الأساسيّة للمقاربات النقديّة والانسانيّة للأمن .لكنّ ذلك لا يعني أننّا لسنا بحاجةٍ إلى

تعريفات أكثر توضيحًا للأمن، لأنّ معنى" غياب الخوف "كما في تعريف وولفرز مازال غامضًا، وإن كان تعريف الأمن صعبًا، فكيف إذا جئنا إلى تعريف الخوف؟
وكما شهد العالم حروبًا لحماية" الأمن القومّي"، قد تشنّ حروبٌ في المستقبل ضدّ" الخوف "والأمر أخطر هنا، لأنّه في غاية الذاتية .ويمكن أن نصنّف الاستراتيجيّة" الاستباقيّة "التي تشنّ الحروب بموجبها لمجرّد الشّك في نيّة التهديد أو القدرة على التهديد ضمن هذا الإطار.

2- .إنّ خضوع الأمن لقاعدة الذاتيّة يعيدنا إلى الطروحات الواقعيّة، فاختلاف إدراكات الدول لأمنها يؤدّي إلى اختلافها في تعريف أمنها، وإنّ اعتماد الدول على الذاتيّة في دأبها نحو تحقيق أمنها يؤدّي في كثير من الأحيان إلى حالة لا أمن بالنسبة لدول أخرى.
فمن أجل تحقيق رفاهيتها الاقتصاديّة أو اختبار سلاح ضروريّ لدفاعها، قد تهدّد دولةٌ ما الأمن البيئيّ لكثير من الدّول الأخرى؛ وبداعي حماية أفرادها من تهديدٍ غير دولتيّ جماعةٍ إرهابيّةٍ مثلاً ، قد تتدخّل أو تعتدي دولة على دولةٍ أو دول أخرى فتخرق أمنها؛ وبداعي حماية" حقوق الانسان "أو تخليص شعب من نير وظلم حكومته، قد يستخدم حقّ ال"التدخّل الانسانيّ "لتحقيق مصلحة دولةٍ أو دول قليلةٍ، وهكذا .إنّ هذا إن دلّ على شيءٍ فإنّما يدلّ على أنّ تعريف الأمن لا يخلو من الذاتيّة رغم محاولات
إضفاء طابع الموضوعيّة عليه.

3.لتجاوز مشكلة الذاتيّة التي تميّز تعاريف الدول لأمنها، حاول النقديون وضع تعريفٍ يتجاوز الدّول ويعتمد على الأفراد كمرجع، فحاجات الأفراد بالنسبة لهم متشابهة استنادًا إلى الإعلان العالميّ لحقوق الانسان، وبالتالي فإنّ أمنهم كذلك متشابهٌ، فلا يمكن تخيّل أنّ فردًا أيًا كان وأينما كان لا يعتبر الفقر أو نضوب الموارد الطبيعيّة مثلاً تهديدًا، وبالتالي فإنّ الاعتماد على الفرد كمرجع من مقاربةٍ نقديّةٍ يسهّل من مهمّة تعريف التهديد وبالتالي تعريف الأمن .أبعد من هذا، إعتبر النقديون أنّ الدّول في كثير ملاءمة هذا الطرح، فالولايات المتّحدة لم تكن فقط عاجزةً كثير من الأحيان تشكّل تهديدًا لأمن أفرادها، وقد أثبتت أحداث11 سبتمبر2001م عن حماية أمن مواطنيها، بل الأدهى من هذا أنّها كانت هي السّبب في لا أمنهم بسبب سياساتها في الشرقين الأوسط والأدنى. لكنّ تلك الأحداث بيّنت في المقابل أنّ النظرة الواقعيّة التقليديّة للأمن ما زالت صالحةً كذلك، لأنّ ردود أفعال المواطنين الأمريكيّين أكّدت أنّ أمن الأفراد مازال تابعًا لأمن الدّولة، وأنّ الأخيرة هي المسؤولة عن حماية الأفراد وأمنهم وهذا جوهر الطرح الواقعي.

4- ممّا أكّدته الاعتداءات على نيويورك وواشنطن كذلك أنّ احتمال الحرب مازال قائمًا في سياق فوضويّة النظام الدوليّ .لكنّ فوضى النظام الدوليّ كما لاحظ بوزان ليست كلّها هوبزية، لأنّ الاعتماد على الإقليم كوحدةٍ تحليل يؤكّد أنّ الفوضى الدّوليّة تختلف من إقليم إلى آخر، فبينما تسود بعض الأقاليم فوضى هوبزيةٌ، توجد في المقابل أقاليمُ أخرى كثيرةٌ تسودها فوضى ناضجةٌ لوكية أو كانطية يدرك فواعلها استحالة تحقيق أمنهم دون التعاون فيما بينهم بالنظر إلى ما يربطهم من اعتمادٍ متبادل كانت
التهديدات العابرة للأوطان سببًا رئيسًا في إيجاده .وقد قاد اعتراف الدول بوجود اعتمادٍ أمنيّ متبادل بينها وتهديداتٍ مشتركةٍ لأمنها إلى ظهور مجتمعات أمن، كما اصطلح عليها دوتش، أو مركّبات أمن إقليميّة كما اصطلح عليها بوزان وويفر .وهذا ما قاد بدوره الدول إلى الاتفاق حول قيم ومعايير ومؤسّسات لتنظيم علاقاتها البينيّة والحيلولة دون اللجوء إلى العنف في إيجاد الحلول لمشكلات الأمنيّة.

5-إن كان إنشاء المجتمعات الأمنيّة خاضعًا لشرط وجود حجم مرتفع من الاتصالات والاعتماد المتبادل بين مجتمعات إقليم معيّن، فإنّ تأسيس شراكةٍ أمنيّةٍ إقليميّةٍ لا يخضع بالضرورة لهذا الشرط، لأنّ الأخيرة تنشأ عن إجماع دول إقليم معيّن حول ضرورة بناء أمن تعاونيّ وإجراءات بناء الثقّة بينها عبر التخفيض من

العنف في علاقاتها؛ تحسين الاستقرار الإقليميّ والقطريّ وترقية السلم والنموّ الاقتصادي عبر العمل متعدّد الأطراف رغم وجود خلافاتٍ وتوتّراتٍ بينها .إنّ العمل بالميكانيزمات السابقة يساعد على تخفيض الفجوة بين الثقافات والعقائد الأمنيّة نتيجة تبني قيم، معايير، قواعد ومبادئ متّفق عليها بصفةٍ مشتركةٍ، وهو ما يقود مع مرور الوقت إلى تكوين هوية أمنيّةٍ إقليميّةٍ مشتركةٍ توحّد مفاهيم الدول للعدوّ والصديق.

6-إ نّ الفضاء الجيوسياسيّ الذي توجد ضمنه الدّولة يؤدّي دورًا مهم في إدراك التهديد، وبالتّالي لا يمكن فهم السياسة الأمنيّة لدولةٍ ما دون الأخذ بالاعتبار الأوعية الجيوسياسيّة التي توجد ضمنها .فالكثير من التهديدات يكون مصدرها خارج إقليم الدّولة أو حتّى بعيدًا عنها جغرافي□ا، لكنّها تترك آثارًا واضحةً على أمنها بسبب طبيعتها العابرة للأوطان .من هنا كانت الدّولة مجبرةً على المراقبة والتأثير في الأقاليم التي تكون مصدرًا للتهديد أو يحتمل أن يأتي التهديد منها، كما أنّها مجبرةٌ في هذه المهمّة على
التعامل مع فواعل كثيرةٍ ليست بالضرورة دولاتية,منظّمات، جيوشٌ، جماعاتٌ مسلّحةٌ، عصاباتٌ، شركاتٌ أو غيرها قد تتوافق معها وقد تتنازع، وهذا ما قادنا إلى القول بأنّ البيئة الأمنيّة للدّولة مستقرّةٌ/غير مستقرّةٍ تحتّم أو على الأقلّ تكيّف سلوكها الأمنيّ وتعاملها مع التهديدات على المستويين القطريّ والدوليّ، وهو ما يتضح انعكاسه جلي□ا على السياسات الأمنيّة للدول التي أصبح يؤخذ في الحسبان لدى وضعها طبيعة التهديدات الداخليّة والخارجيّة واحتماليّة بروزها وكيفيّة الوقاية منها قبل وصولها.

الفصل الثاني:القضايا الإقليمية الراهنة المؤثرة في الأمن القومي الجزائري:

المبحث الأول: الإشكالات والقضايا في الإقليم المغاربي

المطلب الأول: الحراك في تونس وليبيا:

نجم عن الثورة التونسية وأحداثها أزمات اجتماعية واقتصادية، وهذا يعود للتحول السياسي من جهة والآداء المرتجل للحكومات المتعاقبة طيلة الأربع سنوات المنفرطة، والذي يعود إلى انعدام الخبرة السياسية الكافية للفاعلين السياسيين المتناوبين على الحكم. فقد شهدت تونس بعد تلك الأحداث حكومات سياسية

متتالية تشترك في خاصية الارتباك على مستوى الآداء وفي تغليب المصالح الحزبية والفردية بالدرجة الأولى، وعدم إعطاء الأهمية الأولى للمصلحة الجماعية والوطنية من ناحية، وانعدام الوعي الكافي بصعوبة وخصوصيات الوضع من ناحية أخرى، مما آدى إلى عجز هذه الحكومات على تحقيق مطالب الشعب كتوفير متطلبات العيش الكريم وتحقيق الحرية والعدالة وأهمها توفير فرص العمل. وهذا مانتج عنه زيادة في تأزم الوضعية الإجتماعية على جميع الأصعدة. فقط بلغت نسبة البطالة لخريجي المؤسسات التعليمية بعد الثورة 33.5% سنة 2013 بعد أن كانت في حدود 27% سنة 2012. (1)

كما أن الظروف الإقليمية التي عرفت اختلالا جعلت العديد من التونسيين العاملين بليبيا العودة للوطن، بالإضافة إلى الأعداد الهائلة من المواطنين الليبيين الذين لجأوا لتونس بعد قيام الثورة الشعبية الليبية. وقد زاد الوضع تعقدا بعد ارتفاع نسبة الاضطرابات في أغلب القطاعات المهنية والتي كان عدد كبير منها غير متوقع من الناحيتين الزمنية والتنفيذية .

وهذا ما أدى لرحيل بعض المستثمرين الأجانب وتراجع نظائرهم من محليين وأجانب عن انجاز مشاريعهم (1) ومن شأن الضربات المتتالية التي تعرفها التجربة الانتقالية ـ رغم تقدمها. أن تهدد انجاح النموذج الفوضى التي تعيشها الديمقراطي الأول في الوطن العربي بسبب جملة التأثيرات الإقليمية الناجمة عن ليبيا، حيث تبرز الخارطة الجيوسياسية لمنطقة شمال افريقيا أن تونس تعيش تأثيري قطر ليبي الذي يعيش فوضى "اللادولة " حيث يقول الدبلوماسي السابق والمختص في الشأن الليبي "البشير الجويني" أنه "لا يمكن الحديث عن أي استقرار في تونس دون استقرار الوضع الداخلي الليبي"، فقد أصبح الوضع التونسي متأثرا بواقع الفوضى الليبية من خلال كميات الأسلحة التي تم تهريبها إلى داخل التراب التونسي من قبل الجماعات المتشددة.

---

(1)–بودح سارة, **الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**,مدكرة ماجستير,جامعة ورقلة,2015,ص.13.

ومن جهته يعتبر الباحث الجامعي في الشؤون المغاربية "المنصف وناس" أن نجاح ما تبقى من مرحلة الإنتقال الديمقراطي التونسي راجع إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في كامل منطقة شمال افريقيا التي ترتبط فيما بينهما بعلاقات استراتيجية أي أن ما يحدث في ليبيا أو مصر أو الجزائر أو المغرب يمكن أن ينعكس سلبا أو ايجابا على تونس".

كما أن التقاطع في عمق العلاقات الاستراتيجية بين تونس وليبيا والجزائر أحد أهم مقومات تطور منطقة الشمال الإفريقي من جهة والذي من شأنه عند اختلاف المصالح وتباين الأولويات أن يعيق تقدم سياسي قد

تشهده إحدى البلدان الثلاثة.

على الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية الجزائرية وقيام الجماعات الارهابية خلال الشهرين الأخيرين (جوان،جويلية 2014) باغتيال عدة عناصر من الجيش التونسي في جبال الشعانبي، لكن الإنفلات الأمني الكبير الذي تعيشه ليبيا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الذي سمح بانتشار وسيطرة الميليشيات المسلحة ذات الإنتماء القبلي والتي تمتلك أسلحة خطيرة، أصبح يشكل تهديدا أكبر على أمن الجزائر، خاصة بعد حادثة إختفاء 11 طائرة مدنية من مطار طرابلس الدولي الذي كان يتعرض لهجوم عنيف من قبل الميليشيات المسلحة (2014).

ومما يزيد الأمور سوء، تجد الجزائر نفسها منفردة ومضطرة لمواجهة هذه المخاطر وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة، في حين أخفقت البلدان المجاورة وقف تقدم الإرهاب بسبب عدم امتلاكها قوات عسكرية وقوات أمن قوية للقيام بهذه المهمة. فمالي تملك جيشا لا يتعدى قوامه 20 ألف جندي، بينما لا تتمكن المؤسسات الأمنية الموريتانية حتى من حماية مؤسسات الدولة الرسمية ضد هجمات تنظيم "**القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي**". في حين لا تمتلك تونس الخبرة في مجال مكافحة الإرهاب.

---

(1) 1 :عائشة القلالي، **أي إصلاح ثقافي لتونس بعد الثورة** .على الرابط http://www.annaqed.com 2017/04/07 14:38

ومع بروز ما يسمى بتنظيم "الدولة الاسلامية في العراق والشام ـ داعش ـ" هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذاالتنظيم وايستلائه على الحكم فيها كما حدث في العراق. وفي ظل هذه الظروف هناك توقعات أن الجيش الجزائري قد يتخلى عن عقيدته العسكرية ب**عدم التدخل**في القضايا الخارجية ووفقا لمختلف الصحف الجزائرية، ذكرت مصادر أمنية رفيعة المستوى أن الجيش لن يبقى مكتوف الأيدي بينما تستولي الجماعات السلفية على السلطة في ليبيا وتهاجم تونس، وقد قال عقيد جزائري متقاعد مؤخرا" إن أي جيش في العالم سيكون قد تصرف بغباء إذا لم يعمل على مواجهة التهديد الخطير القادم من وراء حدوده" وتابع

قائلا: "إن سقوط ليبيا بيد التكفيريين ومن بعدها تونس سيعني تحول الجزائر لساحة حرب مفتوحة، وإذ لم تسارع الجزائر لإنقاذ تونس وليبيا عند الضرورة، فإن ذلك سيكون كارثيا بالنسبة لأمنها القومي".(1)

وأصبح الوضع الداخلي في ليبيا بين انتشار للأسلحة، واشتباكات ذات طابع قبلي وميليشيات ثورية ترفض الانطواء تحت سلطة الدولة التي تعاني هشاشة سياسية وأمنية، بالإضافة إلى ضعف المجلس الوطني الانتقالي في تقديم نموذج سياسي مستقر، بات مصدرا قلق وتهديد لدى دول الجوار العربي والافريقي، وخاصة من تهديد عودة مقاتلي الطوارق الذين ساندوا القذافي كما هناك تخوف من استغلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي للأسلحة المنتشرة في ربوع ليبيا. (انظر الخريطة رقم 01)

وما تعيشه ليبيا اليوم يشكل تهديدا لاستقرار دول الجوار، خاصة تهريب الأسلحة التي أضحت اليوم تجارة رائجة في ليبيا والذي مس دول الجوار العربي والافريقي، وبدأ يشكل شوكة في ظهر هذه الأنظمة .إذ أن بعض التقديرات تشير لتهريب ما يقرب من 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف "أربي جي" في مرحلة ما بعد الثورة،فالسلطات المصرية ألقت القبض على أسلحة خفيفة ومتوسطة ومهربة من ليبيا لأكثر من مرة. ونفس الامر مع النيجر أو الجزائر التي تملك حدودا مع ليبيا تصل لأكر من ألف كيلو لا تستطيع السلطة في ليبيا مراقبتها أمنيا،كما أن تجارة الاسلحة امتدت لمنطقة الساحل والصحراء، خاصة مالي حيث الحرب بين الحكومة والطوارق، وكذلك تنظيم القاعدة الذي يسيطر على المناطق الصحراوية بين مالي والنيجر وموريتانيا والجزائر بالإضافة إلى حركة العدل والمساواة لتي تم تداول تقرير حول حصولها على سلاح من ليبيا عبر الحدود الجنوبية، علاوة على الحركات المناوئة لأنظمة النيجر والتشاد.

(1) ياسين بودهان ، **دور الجزائر في حل الأزمة الليبية .على الرابط** 2017/04/06 14:00
http://www.washingtoninstitute.org

وهناك تخوف من تنامي "قاعدة" الساحل والصحراء فالأوضاع التي تعيشها ليبيا تشكل أرض خصبة لتنامي قوة تنظيم القاعدة الذي يوجد حينما تصبح الدولة فاشلة. فضلا عن فرار أعداد كبيرة من السلفيين الجهاديين من سجون ليبيا وتونس. وهو ما بات يهدد بزيادة تقوية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، كما يعضه من علاقاته مع التنظيما الأخرى المتقاربة معه فكريا حتى أن تقرير للأمم المتحدة حذر من وصول أسلحة ليبية إلى جماعة بوكو حرام المتشددة في نيجيريا، كما أشار أيضا إلى أن بعض السلطات تعتقد أن جماعة بوكوحرام تقيم علاقات متنامية مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. كما أن ثمة ارتباطات تلوح بين حركة البوليساريو في المغرب والقاعدة، يجد البعض مؤشراتها في محاولة البوليساريو الاستقواء بالسلاح القادم من ليبيا عبر القاعدة.

كما أن البيئة الليبية تشكل مصدر غذاء لحركات التمرد في الجوار الإقليمي. واللافت في هذا السياق أن عودة الطوارق الذين حاربوا لصالح القذافي إلى شمال مالي، أججت من الصراع المسلح بين الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحكومة، والتي تغيرت مطابها من حكم ذاتي إلى الإنفصال ن دولة مالي وهذا ما أدى لارتفاع فرص الطوارق في تقوية تمردهم إلى مرحلة المطالبة بالانفصال عن دولة مالي وهذا ما آدى لارتفاع فرص الطوارق في تقوية تمردهم خصوصا مع ظهور متغير آخر و حركة أنصار لدين التي تحارب ضد حكومة مالي في أزواد، وترتبط بعلاقات مع تنظيم القاعدة، ويتم تمويلها بالأسلحة التي خرجت من ساحة المعركة في ليبيا، كما أن النيجر مرشحة بفعل تداعيات الوضع الليبي لتفجر علاقة صراع مع الطوارق. (1)

وعليه يمكن القول أن الوضع الأمني المنفلت في ليبيا يشكل التحدي الأكبر والذي تواجهه الحكومة الليبية، فعدم القدرة على تشكيل جيش وطني موحد قادر على ضبط البلاد ووجود سلاح منفلت، بقي الأمن على الغالب مفتوحا على كل الاحتمالات مانتهى باختطاف رئيس الحكومة علي زيدان. فقد شهدت ليبيا أوضاع أمنية وأحداث صعبة منذ نجاح ثورتها ... إنفلات أمني وانتشار للسلاح وتعدد الكتائب المسلحة التي تعمل وفقا لأجندات متباينة كل ذلك في ظل عدم وجود توافق سياسي يشكل دعامة للبلاد في وجه العنف والأطراف المتشددة.

المصدر :بوحنية قوي ، الجزائر و الانتقال الى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا ، مركز الجزيرة للدراسات : 29 جانفي2014

(1) علي،**خالد** حنفي.**الإقليمية ليبيا علاقات في الثورة تأثيرات :القلق الجوار**

على الرابط : http://digital.ahram.org.eg 18:00 2017./04/06

الإشكاليات الأمنية للحدود في الجناح الشرقي الجزائري:

1. ليبيا التحدي المحلي والانفلات الحدودي الخارجي:

أ. الوضع الأمني للحدود في عهد القذافي:

في ظل حكم القذافي، كانت مهمة مراقبة الحدود تنفذ من قبل إدارات متنافسة تعاني سوء التنسيق فيما بينهما وذلك في وزارات عدة. وقد أنيطت إدارة المراكز الحدودية وتجهيز تأشيرا وجوازات السفر بإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية، في حين أن الجهة المنظمة لمكافحة التهريب والمخدرات كانت جزءً من وزارة المالية. (1)

وبناءً على ذلك، كان كل مركز حدودي في كل بلدة يتمتع بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي. لم يكن سوى عدد قليل جدا من المسئولين خارج المدن الرئيسية والموانئ لديهم أجهزة كمبيوتر وبالتالي فالوصول إلى قواعد البيانات لوثائق السفر والقوائم السوداء على سبيل المثال كانت غير متوفرة في بعض الأحيان، ونتيجة لذلك، كانت هناك أجنحة عدة للسلطة داخل كل مركز . كانت المرافق تعاني من نقص شديد في الموارد، فقد كانت المراكز أشبه بالأكواخ في بعض الأحيان وتفتقر للكهرباء. نظرا إلى عدم وجود حواجز مادية على الحدود الليبية، باستثناء البحر الأبيض المتوسط وحقول الألغام التي تمثل تركة الحروب التي خاضتها ليبيا مع التشاد في سبعينات القرن الماضي ومع مصر خلال الحرب العالمية الثانية. ولأن الامكانيات التس سحرها القذافي للبنية التختية والمراقبة كانت قليلة جدا، لم يكن في مقدور الأجهزة الأمنية الليبية المختلفة سوى رصد وليس منع حركة الهجرة والتجارة عبر الحدود. لكن قدرتها على القيام حتى بهذه الوظيفة تأثرت بالقضايا القديمة المتراكمة داخل قوات الأمن والتي لا تزال تعيق عملها حتى الآن.

أنيطت بالجيش مهمة ضبط بعض المناطق الحدودية، وخاصة منطقة "الويغ" قرب الحدود مع النيجر وقاعدة معطن السارة الجوية القريبة من السودان، لكن هذا الأمر لم يوفر أي شكل من أشكال السيطرة المركزية والمنسقة أيضا. كان القذافي قد قام عمدا بتقسيم وتجزئة عمليات قوى الجيش والتسلسلات القيادية، لم تكن هناك وزارة دفاع، بل كانت فروع الجيش المختلفة تقوم بشكل منفصل بإرسال التقارير إلى القذافي شخصيا عبر لجنة مؤقتة للدفاع.

---

(1)عبد الوهاب سيواني، **التهريب الجمركي و استراتيجيات التصدي له**،) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم .التسير،جامعة الجزائر،(2007 ، ص .99.

كانت الكتائب المختلفة التي تتكون منها القوات المسلحة الليبية موضوعة ضمن قواعد منفصلة، حيث كان لكل منها ترددات واتصالات خاصة بها وتسلسلات قيادية مرتبطة بلجنة الدفاع المؤقتة، ففي حين أن الجيش الوطني الرسمي كان يتمركز في المناطق الشرقية، التي كانت تشكل المصدر الرئيسي للمتطوعين فيه، كانت هناك كتائب أخرى متميزة عن غيرها، كونها تتمتع برواتب أعلى وتجهيزات أفضل إقليميا، لعبت ليبيا في ظل حكم القذافي دورا في خلق التوتر في منطقة جنوب الصحراء وذلك في كل من مسألة الطوارق والتبو.

فالمسألة الأولى: من خلال دعمه التاريخي لموجات الطوارق لتأسيس كيانهم في الصحراء الكبرى والمعروفة باسم "إمبراطورية الطوارق العظمى" والتي تم شأنها أن تضم مجتمعات الطوارق من الدول

الساحلية المختلفة حيث أنشأ القذافي فيلق للمقاتلين من الطوارق تحت إمرة ليبيا في الثمانينات والتسعينات محاولا إجهاض كل عمليات الوساطة الجزائرية بين حركة المتمردين الأزواد في شمال النيجر ومالي وحكومة البلدين. (1)

أما المسألة الثانية:(التبو) فقد عهد القذافي لقبائل البو بإدارة الأطراف والحدود ضد احتكار التجارة والتهريب العابر للحدود. ولقراهم من حقول البترول ومخزونات المياه الجوفية، ولوقوعهم عند الملتقى الجنوبي الليبي بالشمال التشادي وشرق النيجر، كان التبو يفاوضون على وضعهم الاستراتيجي مقابل الاعتراف بلغتهم وحقوقهم ووزنهم السياسي بإدارة الجنوب الليبي الموحد المتقاسم بين فزان (FEZZAN) وبرقة (CYRENAICA) ويطالبون بالتمثيل في إحدى الوزارات السيادية الثلاث: البترول، الخارجية والداخلية. وكعلامة على المنافسة المحلية على التحكم في مداخيلت الأنشطة الإجرامية .

على الحدود بين التشاد والسودان ومصر، فإن الواجهة الدموية بين التبو وقبيلة الزوي (Zuwaya) في فيفري 2012 تظهر درجة التوتر السائد على الحدود الليبية والمنتشر حتى شمال غرب التشاد متأثرا أيضا باشكالية التدفقات غير المشروعة حيث أنها تقع على طريق تهريب المخدرات التي يربط شمال مالي بأوروبا عبر مصر وليبيا.

---

(1)لورنس عايدة عمور، **التدحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد" الربيع العربي"**، الكتاب السنوي. .للبحر الأبيض المتوسط،المتوسطي 2012 ، دار فضاءات للنشر والتوزيع،عمان،الاردن، 2012 ،ص 130

رغم رحيل النظام السابق الليبي إلا أن دور الطوارق في زعزعة الاستقرار الإقليمي للمنطقة لم يتضاءل مع استفادة نسبية للجزائر من سقوطه، (زوال نظام معاكس للإستراتيجية الإقليمية الجزائرية في المنطقة)، حيث حافظت الجزائر على موقفها القائم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية الليبية بالرغم من أنها جيوسياسيا هي الدولة الأكثر عرضة للتهديد والأكثر قدرة على العمل (من حيث الموارد الاقتصادية والعسكرية).

ب ـ صراعات الحدود بعد سقوط نظام القذافي:أخلف سقوط نظام القذافي إلى نشوء أزمة دائمة في ما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة الليبية الجزائرية وغيرها. وبعد نحو عام من انهيار النظام، لا تزال مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود الليبية البالغ طولها 4300 كلم, من نواح غير

مضبوطة وربما قابلة للضبط وخارج المراكز السكانية. لم تتمكن القوات المسلحة الليبية من السيطرة على الهجرة والتهريب الذي يتدفق عبر البلاد .مع إنهيار الجيش وقوات الشرطة إبان الاقتتال الذي شهدته ليبيا خلال 2011 حلت مكانهما أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة(1)، التي تصف نفسها بالكتائب التي تعمل باسم ثورة 17 فيفري. (انظر الخريطة رقم 02)

وما أن العديد من هذه الجماعات المسلحة، لم يشارك على نحو واسع في القتال ضد قوات القذافي، فإن ولاءها بالكاد كان يتعدى القبائل التي جاءت منها، وهذا كان واضحا بشكل خاص في المناطق الحدودية الليبية، التي كانت بعيدة عن المعاقل الثورية في بنغازي مصراتة والجبال الغربية. تسبب الفراغ في السلطة الذي نجم عن غياب القذافي في نشوب صراعات محلية للسيطرة على المراكز

الحدودية والتجارة عبر الحدود بين القبائل المتنافسة وأيضا بين الحكومة المركزية والعديد من الكتائب، وقد استولت الكتائب، التي جاء بعضها من قبائل نائية، بهدف فرض رؤيتها الخاصة بها. وفي أماكن أخرى تقوم القبائل الحدودية بالقتال من أجل السيطرة على طرق التجارة أو قط بانتهاز الفرصة لتصفية حسابات قديمة مع أولئك الذين يرون بأنهم غير ليبيين أو من أنصار القذافي.

(1)كثيراً ما توصف الجماعات المسلحة في ليبيا عبر وسائل الإعلام ب"الميليشيات ."ومع أنها تسمية ملائمة، إلا أنه يمكن القول إن تتسم بالتضليل وعدم الدقة .في السياق الليبي تُستخدم كلمة ميلشيات حصراً لوصف مجموعة ليس لها صفة الدولة، في حين أن الجماعات الليبية المسلحة) الكتائب (إما نشأت كجزء من الجهد الثوري أو أنها تشكلت بموافقة، إن لم يكن بمباركة من، ا لمجس الوطني الانتقالي ووزارتي الدفاع والداخلية .كما أن أياً من هذه الجماعات لا يتمتع بمدنية حصرية، نظراً لوجود العديد من ضباط الجيش السابقين ضمن صفوفها .وبما أ ا تُسمى في ليبيا ب"الكتائب"، فإنه يتم استخدام التسمية نفسها هنا .للحصول على المزيد من الدراسات التصنيفية حول الجماعات المسلحة في ليبيا.

رغم تراجع أعمال العنف إلى حدٍ ما، إلا أن المناطق الحدودية الليبية لا تزال في حالة من الصراع المجمد، فمن تفتت دور الجيش الليبي في إدارة ومتابعة عمليات مراقبة الحدود، فشل وإنهيار الدولة الليبية أصبحت بعض القبائل الحدودية الليبية مثل التبو والطوارق ـ وكلتاهما من المجموعات العرقية غير العربية ـ التي تقن الصحراء ميالة أكثر للعنف أقل جنحا للسلم وللثقة بالدولة أو التعاون معها، ومنه دخلت ليبيا في مشكلة مجتمعية أمنية قائمة على فكرة "الفوضى الناشئة" ANARCHY EMERGINGعلى حد تسمية (باري بوزن BARRY BOSEN) (1)أين توجد المجموعات الوطنية نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها كل على حدى،وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك التي ميز الدول في النظام الدولي،

فازداد بهذا حالة اللايقين واللاستقرار المجتمعي والأمني وأصبحت البلاد أكثر خطورة وغير قابلة للتنبؤ مما كانت عليه سابقا في وقت القذافي، وعظم من مهمة حماية الحدود الجزائرية الليبية من جهة أخرى.

خريطة رقم 02: ليبيا وتوزيد النفود فب الاقاليم:

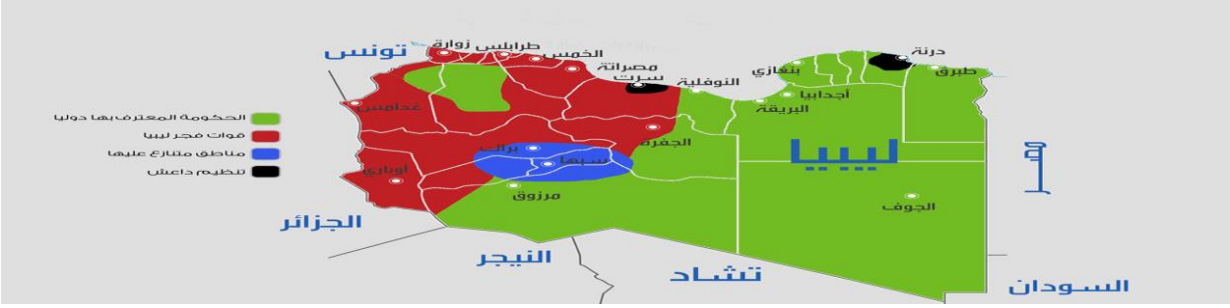

(1) الحامدي عيدون, مرجع سابق ,ص105 .

ج ـ تداعيات الإنفلات الأمني الحدودي الليبي على الجزائر.

يتسبب عجز ليبيا في السيطرة على مناطقها الحدودية بمشاكل كبيرة بالنسبة لجميع جيرانها وخاصة الجزائر الجزائر منها، فالتهريب غير المشروع من الأسلحة والبشر الذي يعبر الأراضي الليبية، يتدفق إلى حد ما إلى جميع أنحاء المغرب العربي والساحل الإفريقي ، وذلك بفضل الجماعات العرقية وعلاقاتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظم والتي تعمل على ربط المنطقة بعضها ببعض وتبرز صعوبة هذا الوضع بشكل خاص في مالي، حيث يقوم متمردو الطوارق بالتحالف مع الجماعات الإسلامية من أنحاء الساحل كافة باستخدام الأسلحة المشتراة في ليبيا للسيطرة على الجزء الشمالي من البلاد، على غرار الساحل كافة للإيستلاء على المراكز الحدودية من قبل الجماعات المسلحة والفساد لحرس الحدود المحلي، كل هذا يؤثر سلبا على أمن الجزائر أيضا، حيث تدخل البضائع المهربة والأشخاص من الضفة الجنوبية للحدود الجزائرية. كانت الأجهزة الأمنية التي تراقب الحركة عبر الحدود تأتمر بأوامر القذافي، وعلى الرغم من أن منظومة القوانين كانت تتسم بالفوضى وعدم التنظيم فإنها كانت فعالة إلى حد ما ولكن فقدت هاته الأجهزة الأمنية بعد الإطاحة بنظام القذافي، وواجهت الجزائر تناميا ملحوظا في الهجرة غير النظامية وتهريب الأسلحة والمخدرات من شرق جنوب البلاد، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى مطالبة ليبيا وغيرها من الدول المغاربية والإفريقية بتسديد الرقابة على حدودها والعمل على التعاون في تسيير أمورها البيئية، على الرغم من أن دول شمال إفريقيا الأربعة (المغرب والجزائر، تونس وليبيا) تاريخيا لم تتعاون وتثق فيما بينهما، ولم يقدر الإخوة المتاعدين (Enemy Brothers) على لم شملهم الإقتصادي والإجتماعي أو حتى على إتمام مشروع تكاملي ـ إتحاد المغرب العربي ـ المنشود، وكنتيجة لذلك فتح المجال نحو تصعيد العلاقات الصراعية عابر للحدود بدلا من الخوض في غمار علاقات تعاونية فيما بينهما. من تباعيات

تدهور الوضع الأمني في ليبيا الجيوسياسية والأمنية أيضا عودة الصراعات المجمدة للنشاط بفضل الانتفاضة الليبية و "الحراك" وإعادة طرح سؤال السيادة على الأراضي والمطالبات بالتمثيل السياسي وبالعدالة الاجتماعية. (1)

لقد كان للثورات العربية تأثير غير متوقع على الجماعات البعيدة عن قلب الإنتفاضة والتي ظلت لفترة طويلة غير مرئية، ولهذا فالمناطق الحدودية تُظهر الرغبة في الإتحام بعملية التحرر العامة عبر الاحتشاد المنجرف للسكان،والسبب الآخر الذي يفسر استيقاظ الصراعات القديمة هو الدور والتأثير الذي كان يلعبه القائد الليبي في الصحراء الكبرى وبتوظيفه لمختلف الأقليات القومية في ليبيا وفي الاراضي المجاورة ـ كان القذافي عاملا لعدم الاستقرار وفي نفس الوقت للسلام لعدد من الشعوب (التبو والطوارق) ـ .

(1)عبد النور بن عنتر، ليبيا ..خطايا إستراتيجيه صحيفة العربي الجديد ،لندن، تم تصفح الموقع يوم :2017/04/20 على الموقع:

http://www.alaraby.co.uk/opinion

بقيت الحدود مع ليبيا تعرف حالة من عدم الاستقرار، بسبب جملة من المشكلات:

- تنامي الأزمات السياسية حول عدم الإجماع حول طبيعة الحكم المنشود العابر لما بعد الانتفاضة فالإتفاق كان حول إسقاط نظام القذافي لا أكثر، وكأن التخلص منه كان هدفا بحد ذاته، وليس وسيلة لإقامة دولة ديمقراطية.
- اتسمت الإنتفاضة الليبية ضد النظام البائد بالتدخل العسكري الأجنبي ماجعلها محلية المنشأ وأجنبية الآداء في جلّها وهذا ما أفسد مسارها لسياسي بعد سقوط نظام معمر القذافي.
- عدم التحكم في الصراعات المسلحة لحد عدم التحكم بأجزاء منها بواسطة قوات الحكومة أو التابعة لها، وإنما سيطرت علها ميليشيات متناحرة ، تأبى الاعتراف بالسلطة الليبية الجديدة.

في ظل كل هذه الظروف والمشكلات التي شهدتها ليبيا، أصبحت الجزائر مجبرة على بذل المزيد من الجهد، لتأمين حدودها، وبما أنها ترفض التنسيق والتعاون الأمني مع المجموعات الليبية المسلحة والتي تتحكم في الجانب الليبي الحدود، وبسبب التفاعلات والتداعيات العسكرية للصراع على السلطة في ليبيا، فإن أجزاء من الحدود أصبحت خاضعة لميليشيات لتأمين حدودها، الأمر الذي يعود بنا لأثر غياب الدول أو فشلها كسببا لتنامي التهديدات غير دولاتية المصدر في المنطقة، وهذا ما يجعل إخلال الأمن والإستقرار في المناطق الحدودية مهمة في غاية من التعقيد.

(1) الحامدي عيدون, مرجع سابق ,ص107 .

2 ـ تونس بين المرحلة الانتقالية والانكشاف الأمني:يختلف وضع الحدود مع تونس عن الوضع مع ليبيا، ذلك لكون دولة تونس لا تعرف مشكلات سياسية كبرى، تهدد بفشلها وإنما تمر بمرحلة انكشاف أمني، بسبب المرحلة الإنتقالية، كما أن هذه الحدود غير طويلة بالمقارنة مع الحدود الليبية الجزائرية ومع مالي، أما مشكلة الحدود مع تونس فتكمن في استيطان جماعات إرهابية في المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر، ما يخلق مشكلة أمنية للبلدين. وهذا الوضع المختلف هو الذي يفسر الدرجة العالية من التنسيق والتعاون الأمنيين بين الجزائر وتونس، حيث تجد الجزائر في هذه الأخيرة شريكا حقيقيا، وتدعم كلاهما الأخرى بشكل واضح أمنيا وإقتصديا (دعم مالي)، مما يدل على درجة عالية من التوافق السياسي بين البلدين زادت المخاوف حول صعود الحركات الجهادية والتجارة الغير مشروعة بالأسلحة عبر حدود دولية هشة ومسامية بالأخص مع تطورات المخاوف في البلدان المجاورة المغاربية فقد زاد تفكك ليبيا وانحدارها الواضح نحو الحرب الأهلية إضافة إلى الفراغ الأمني في أعقاب انتفاضة تونس، ويشير تركز

الهجمات في جبل شعامبي على طول الحدود التونسية الجزائرية إلى احتمال أن يكون المتطرفون الجزائريون أيضا قد انخرطوا في القتال. (انظر الخريطة رقم 03)

أعرب مسؤول من حزب النهضة في تونس عن قلقهم البالغ من تحول تونس بسرعة إلى ممر تهريب لتجار السلاح الذين يعملون بين ليبيا ومالي. فقد تكررت عمليات ضبط مفاجئ لمخابئ الأسلحة الكبيرة، كما حصل في 17 جانفي عندما اعتقلت قوات الامن التونسية أعضاء جماعة مسلحة وصادرت قذائف صاروخية وبنادق كلاشينكوف ويمكن أن صبح تونس أكثر من مجرد طريق عبور عندما يعود التونسيين الذين يقاتلون إلى جانب القاعدة في بلاد المغرب إلى ديارهم من مالي وغيرها، ووفي هذا الصدد يبدو أن هناك هاجسين أمنيين أساسيين يؤرقان الحكومة التونسية:

- التخوف من التحالف بين السلفية الجهادية التونسية الناشئة والسلفية الجهادية (الإرهابية) العابرة للحدود، حيث تكون الأراضي التونسية أحد مسارحها العملياتية لهذا التحالف.
- تحول تونس إلى ملجأ أو ساحة انسحاب للجماعات الإرهابية المتعددة الجنسية والفارة ـ تحت الضغط ـ من الجزائر ومالي وليبيا محولة الأراضي التونسية إلى قاعدة انلاق تضرب منها دول الجوار وفق عمليات الفر والكر.

---

(1) الحامدي عيدون, مرجع سابق ,ص109 .

ومن منظور دولي، ثمة مخاوف عميقة من شبكات المقاتلين التونسيين في الخارج وارتباطهم المحتمل بالشبكات الإرهابية في سوريا والعراق. وقد أثار زعيم تنظيم أنصار الشريعة المحظور مؤخرا أبو عياض التونسي ، الذي يقيم في طرابلس على الأرجح، ولاءه للدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام (داعس) بعد إعلانها الخلافة الإسلامية، المزيد من القلق إزاء توغلها المحتمل داخل الأراضي التونسية.

وكان رئيس الحكومة التونسية المكلف، مهدي جمعة، قد عبّر عن هذه المخاوف في 17 جويلية 2014 في ظل أكبر هجوم شهده جبل شعامبي حتى الآن، والذي أسفر عن مقتل 14 جنديا وإصابة 20 آخرون حين صف حرب تونس على الإرهاب بأنها حرب ذات امتدادات إقليمية لكن الإرهاب ليس الامر الوحيد الذي من شأنه أن يعيق الانتقال السياسي في تونس فالمناخ فالتشريعي

الأوسع وضمان الحقوق الأساسية عرضة إلى خطر أيضا، إذ أنه لابد من مواجهة الأنشطة الإرهابية وضبط الحدود لإرساء الأمن والاستقرار وتحقيق النمو في تونس من جهة، إضافة إلى الانتقال والترسيخ السليم للديمقراطية بإجماع حول القضايا الأساسية، بما في ذلك القيام باستثمارات مكثفة وتطبيق برامج تنموية في المناطق التونسية الحدودية، والإتفاق على عدم تسييس إدارة قطاع الأمن في البلاد، وحماية استقلال القضاء، ففي غياب الإشراف الضروري، قد تعيق مكافحة الإرهاب الإنتقال الديمقراطي في تونس وتفسح المجال أمام عودة الدولة الأمنية البوليسية بحلة جديدة.

خريطة رقم03 :خريطة تونس السياسية

source=image.www.aljazeera.net

المطلب الثاني: الرواق الغربي وتداعيات أزمة الصحراء الغربية:

1 ـ التوترات المتصاعدة بين الجزائر والمغرب:

إن العلاقة بين الجزائر والمغرب تعرف توترات ونزاعات متصاعدة منذ استقلال الدولة الجزائرية سنة 1962 إلى اليوم وتنعكس هذه التوترات في المشاهد الأربعة التالية:

أ ـ الخلاف الحدودي (حرب الرمال):

وهو الخلاف الذي تدافع فيه الجزائر عن حدودها كما تركتها فرنسا في مقابل المغرب الذي يطالب بحدوده كما كانت قبل مجئ فرنسا والتي تمثل معاهدة لالة مغنية 18 مارس 1845 كمصدر مرجعي لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة "إيسيلي" في 14 أوت 1844 بسبب دعمه لثورة

الأمير عبد القادر الجزائري، وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا لتصبح هي الحدود بين المغرب و الجزائر، إلا أن الاتفاقية أبقت منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب، أي منطقة تيندوف" في وضعية غامضة، وقد تلت هذه الإتفاقية عدة إتفاقيات أخرى في 1901 و 1902 كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الإستعماري لفرنسا وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر مما كان يفضي للإنتفاض التدريجي من التراب المغربي، وبقي الحال كما هو إلى أن حصلت الجزائر عل استقلالها في جويلية 1962م. وطالبت المغرب من الجزائر استرجاع أراضيها وهو ما نجم عنه اختلاف حدودي وصل لحد مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في أكتوبر 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية طيلة شهري جويلية وسبتمبر من نفس السنة حيث تقدم المغرب نحو تيندوف وفشلت المفاوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر وحضرها عن الجزائر عبد العزيز بوتفليقة، وقد تم إحتواء النزاع بعد تدخلات عربية وإفريقية، كما عالج لقاء مصغر في القمة العربية بالقاهرة 1964 بعض أسباب النزاع. (1)

---

(1) إدابير أحمد، **الأثنية و الأمن المجتمعي :دراسة حالة مالي(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2012جامعة الجزائر))** .ص ص 124-125.

إلى أن المشكل المتعلق بالصحراء الشرقية بقي عالقا خاصة مع اكتشاف الحديد بها وتجرد مطالب المغرب بضرورة تسوية المشكلة، ليكتسي النزاع بعدا دوليا حيث اصطبغ بصراعات الحرب الباردة واصطفاف المغرب بجانب الولايات المتحدة الأمريكية بينما الجزائر ساندت الاتحاد السوفيتي، ولاسيما بعد انقلاب بومدين 1965 ، ولم يخل التوتر من صدمات عسكرية في 1967 أدت لسعي المغرب لطرح النزاع على الأمم المتحدة، وهذا ما جعل النزاع بقوة. إضافة إلى صعوبة نقل الحديد المكتشف عبر الصحراء في اتجاه المحيط الأطلسي مرورا على المغرب باعتبار الكلفة الكبيرة لنقله من منطقة تيندوف إلى الساحل المتوسطي للجزائر في الشمال.

وهو ما فرض على الطرفين الدخول في مفاوضات تتيح بالاستغلال المشترك لمناجم الحديد في مقابل اعتراف المغرب بجزائرية تيندوف، فكان من ثماره مفاوضات إيفران 15 جانفي 1969 ثم مفاوضات 27

ماي 1970 وبعدها مفوضات 15 جوان 1972، والتي انبثق عنها معاهدة حول الحدود الجزائرية المغربية نصت على اعتراف المغرب بجزائرية تيندوف والمشاركة في انتاج وتسويق حديد تيندوف(1).

ب ـ مشكلة الصحراء الغربية:

سنة 1975 عرفت الجزائر مع المغرب مشكلة حول الصحراء الغربية وهي السنة التي قررت فيها اسبانيا الانسحاب من الصحراء الغربية، حيث سقطت هذه الأخيرة تحت السيطرة اسبانيا عام 1883، وأصبحت مقاطعة اسبانية سنة 1934، ولكن مع تنامي الشعور القومي الوطني لدى الصحراويين، عقب الحرب العالمية الثانية، وتصاعد حركة الاستقلال في العالم وخصوصا في افريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، مصر السودان وغيرها) بدأت المطالبة برحيل الإسبان عن تلك المنطقة، وخاض سكان الصحراء الغربية حرب عصابات ضدهم خلال فترة الخمسينات والستينات وسبعينيات القرن الماضي، وبعد ذلك تم توحيد المقاومة بمنظمة عرفها العالم باسم البوليساريو وهي تعني الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء وواد الذهب، وهما اسمان لمنطقتين بالصحراء الغربية.

---

(1) مصطفى الخلفي، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية** .على الرابط http://www.aljazeera.net 13:44 2017/04/26.

وتحت ضغط حرب العصابات التي شنتها هذه المنظمة ضد القوات الإسبانية وتزايد ضغط الشارع الاسباني المطالب بانسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية، وكذلك المجتمع الدولي قررت اسبانيا عام 1975 الانسحاب من المنطقة. وكان الوضع آنذاك على الشكل الآتي:

- المغرب تدعي أن الصحراء الغربية هي أرض غربية منذ القدم، وقد قدمت أدلة تعتبر فيها الصحراء وموريتانيا أراضي مغربية ضمن ماكان يعرف "بالمغرب الكبير".
- موريتانيا تدعي أن الصحراء الغربية هي أرض موريتانية تريد استعادتها.
- جبهة البوليساريو كانت طرفا آخر باعتبارها تمثل الشعب الصحراوي الذي يسكن في هذه المنطقة ومازال يقوم بأعمال حرب الغرية ضد قوات الإحتلال الاسباني، وهو يطالب باستقلال تام لهذه المنطقة واعلان دولة مستقلة عن بقية الاعتراف، وكانت الجزائر تدعم هذه الجبهة وتمدها بكل حاجاتها.

- أما اسبانيا فكانت تميل إلى منح الإقليم استقلالا ذاتيا وإقامة دولة صحراوية تكون تابعة لها.

رفعت قضية الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية مع إعلان اسبانيا نيتها بالانسحاب منها وع قرار الأمم المتحدة بإلغاء كافة أنواع الإستعمار وحق تقرير المصير، كشكل من أشكال النزاعات القانونية، وقد نظرت المحكمة في القضية قانونيا، وناقشت طلبات الأطراف المشتركة فيها، وادعاءا كل منها ومأمن براهين قانونية ومستندات تثبت الحق الذي يدعيه في ملكية الصحراء الغربية، لكن بعد نقاشات والمداولات أصدرت المحكمة حكمها بأن أي من الأطراف المدعية لا يملك الإثبات الكافي للحق في ملكية الصحراء، واعتبرت الصحراء تعود لأهلها الذين يقطنون بها ولهم الحق في إدارة أنفسهم وتقرير مصيرهم، وهذا ما رفضه كلا من موريتانيا والمغرب وقامت بعقد اتفاق مدريد وهو اتفاق ثلاثي بين كل من اسبانيا المغرب وموريتانيا، صدر في 14 نوفمبر 1975، قامت فيه اسبانيا بالتنازل عن اقليم للصحراء الغربية مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع ، وبقاء أسطول صيده البحري في المياه الإقليمية الصحراوية. (1)

وقد رفضت منطقة البوليساريو هذا الاتفاق، وتابعت عملياتها العسكرية ضد القوات الاسبانية، وفي شهر فيفري 1976 أعلنت قيام دولتها المستقلة مدعومة من الجزائر تحت اسم جمهورية الصحراء الغربية الديمقراطية Sahrawi Arab Democratic Repunlic.

---

(1)–بودح سارة, **الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**,مرجع سابق ,ص.9.

وعينت حكومة لها بالمنفى، وتعتبر منطقة تيندوف المقر الرئيسي لحكومة منظمة البوليساريو مع عشرات من اللاجئين والمقاتلين الصحراويين وتبعد مدينة تيندوف حوالي 50 كم عن حدود المغرب والصحراء الغربية.

وقد اندلع بين قوات البوليساريو من جهة والقوات المغربية والموريتانية من جهة أخرى، غير أن موريتانيا وأمام ضغوط داخلية وتغير السلطة، انسحبت من القسم الذي كانت تحتله العام 1979 على أن تسلمه لقوات البوليساريو إلا ان القوات المغربية فاجأت الجميع واحتلت هذا القسم وأصبحت الصحراء بكاملها تحت سيطرة التاج المغربي، واستمر القتال بين المغرب وبوليساريو المدعومة من الجزائر والتي تدخلت بشكل مباشر في هذه الحرب حيث اشتبك الجيش المغربي مع جيشها وسق قتلى وجرحى، وبعد ضغوطات عربية ودولية، أوقفت الجزائر تدخلها المباشر بينما تابعت البوليساريو حربها ضد المغرب طيلة فترة الثمانينات وحتى مطلع التسعينات عندما تدخلت منظمة الأمم المتحدة العام 1991 ووضعت حدا لإطلاق النار

وأرسلت بعثة عرفت باسم "مينورسو" ، أي بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء، حدد هدف البعثة بمراقبة ووقف غطلاق النار ومباشرة إجراء الاستفتاء على مصير الصحراء، أي إما الانضمام للمغرب أو الاستقلال وهو ما يعني حق تقرير المصير لشعب الصحراوي، وقد حدد العام 1992 لإجراء هذا الإستفتاء، ولكن الخلاف حول من يحق له أن يصوت في هذا الإستفتاء، مابين العرب وجبهة البوليساريو جعل منه أمرا بعيد التحقق، فالبوليساريو تعتبر أن المغرب استقدم إلى الصحراء الغربية عشرات الآلاف من المستوطنين المغاربة لتغير كفة الأغلبية الصحراوية المطالبة بالإستقلال التام، وهو ما جعل الأزمة تستمر إلى يومنا هذا. (انظر الخريطة رقم 04)

أما وجهة النظر الجزائرية قد استندت على القرار الذي أصدرته لجنة تصفية الاستعمار للأمم المتحدة والتي تمثلت في أن تضمن حقوق الشعب الصحراوي، وأن السلطة الحاكمة اسبانيا بالمشاورة مع المغرب، موريتانيا، والجزائر كما دافعت الجزائر على مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربي مستندا غلى العديد من قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم 1514 الصادر عن الدورة رقم 15 للجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يؤكد حق الشعوب ي تقرير مصيرها، والإقرار بحريتها الكاملة في اختيار وضعها السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، كذلك استندت إلى القرار 20/3229 الذي يؤكد ضرورة اتخاد الخطوات العاجلة، في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، بدون شروط أو تحفظ في التعبير، وبكل حرية من النظر إلى المعتقد أو اللون أو الجنس لتتمكن من الحصول على الاستقلال التام. (1)

كما أن الجزائر كانت معارضة لاتفاقية مدريد واعتبرته بأنه انتفاض لقرار مجلس الأمن، ولقد سلمت الحكومة الجزائرية مذكرة إلى الأمين العام، وضحت فيها عدم اعترافها بهذه الاتفاقية وأعلنت أن الإطار المقبول والوحيد لتصفية الاستعمار في الصحراء يجب أن يكون تح إشراف الأمم المتحدة، وعلى أساس مبدأ تحقيق المصير وترى الحكومة الجزائرية أن المملكة المغربية لها مطامع إنشاء امبراطورة كبرى، تمتد من طنجة إلى طامبوكتو وإلى سان لوي في السنغال كما تضم جزء من مالي والجزائر أيضا إضافة إلى الصحراء الغربية والجمهورية الموريتانية حتى تصل إلى مصب نهر السينغال.

خريطة رقم 04:المناطق المحررة في الصحراء الغربية

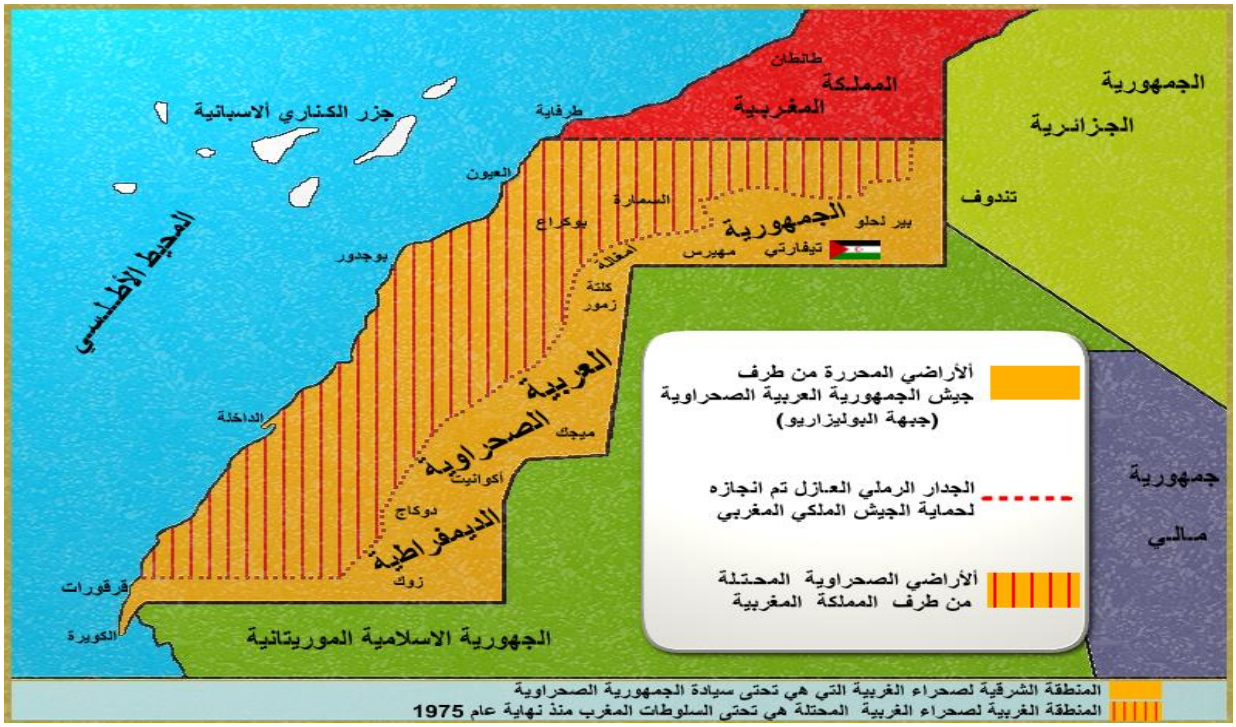

المصدر :http://img15.hostingpics.net/pics/342882SAHARAOCCDENTAL

(1)-.أحمد، علو ,**ازمة الصحراء الغربية حرب افريقيا المنسية** على الرابط: http://www.lebarmy.gov.lb ,18:20

ج ـ غلق الحدود بين الجزائر والمغرب:

لقد تم غلق الحدود البرية بين الجزائر والمغرب عام 1994 حيث شهد المغرب وفي نفس السنة اعتداءات إرهابية ضد منشآت سياحية في مراكش تورط فيها مغاربة وجزائريون وخلفت قتلى من السياح الإسبان، ومن باب الإحتياط فرض المغرب التأشيرة على المهاجرين الجزائريين القادمين من أوروبا والراغبين في المرور عبر أراضيه إلى الجزائر، حيث لم تكن وسائل النقل البحري متطورة واعتبرت الجزائر القرار إهانة إهانة وتعسفا، وكان ردها هو إغلاق الحدود البرية لتصبح رفقة كوريا الشمالية والجنوبية، الحدود الأطول إغلاقا وكذلك من الناحية الزمنية، ورغم تغير هرم السلة في البلدين، فقد رحل الملك حسن الثاني وتولى العرش

محمد السادس، وبدورها شهدت الجزائر إختيار رئيس جديد وهو عبد العزيز بوتفليقة والتطور الوحيد الذي حصل هو إلغاء التأشيرة بين البلدين حيث ألغى المغرب التأشيرة عام 2005 والجزائر قامت بذلك عام 2006، وتستمر الرحلات الجوية وفي المقابل تستمر الحدود المغربية الجزائرية البرية مغلقة. ورغم لب الملك محمد السادس لفتح الحدود في خطاباته الرسمية الموجهة إلى الشعب المغربي ضمن نظرته لبناء المغرب العربي، تؤكد أن لها مطالب أمنية بالدرجة الأولى يجب على المغرب الإلتزام بها، فخلال التسعينات كانت تطالب بوقف مرور السلاح من المغرب إلى الجماعات المسلحة حيث كانت تتهم الرباط بتمويل الحركات المسلحة، وفي الوقت الراهن يؤكد أكثر من مسؤول ،منهم وزير الخارجية رمطان لعمامرة أن فتح الحدود البرية مرهون أساسا بإلتزام المغرب مع مرور المخدرات " القنب الهندي" ومحاربة التهريب عبر الحدود، وأصبح منع المخدرات ومكافحة التهريب من العناصر الرئيسية في أي استراتيجية لرفض فتح الحدود.

ورغم أن الولايات المتحدة تعتبر أن فتح الحدود عاملا رئيسيا في تسهيل البحث عن حل لنزاع الصحراء الغربية، لكن الجزائر تصر على موقفها الرافض طالما لا يتم البث النهائي في الملف الأمني، وأصبحت معالجة المشاكل الثنائية بين البلدين تجري في إطار شمولي ضمن دول خمسة زائد خمسة "المغرب وموريتانيا والجزائر وليبيا وتونس إضافة إلى فرنسا واسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا" ويتعلق الأمر بملفات مثل الإرهاب والهجرة السرية وتهريب المخدرات. (1)

---

(1)حسين مجدوبي، **مأساة المغرب والجزائر :عشرون سنة على حدود برية مغلقة** .على الرابط:http://www.alquds.co.uk

د ـ مشكلة السباق نحو التسلح بين الجزائر والمغرب:

أورد المعهد العالمي للبحث من أجل السلام (ستوكهولم) تقريرا مفصلا عن تسابق البلدين المغاربيين نحو التسلح خلال عام 2008، منتها إلى تسطير ملاحظات مقلقة:

فالمغرب رغم وضعيته الاقتصادية الصعبة، كبلد مستورد لا منتج للنف الذي تصاعد سعره خلال عام 2008 احتل المرتبة الخامسة بين كل الدول العربية من حيث الميزانية العسكرية، وذلك بإنفاقه حوالي 3.5 مليار دولار أي 16% من ميزانية الدولة المغربية، بينما الجزائر التي كانت تحتل المرتبة الثالثة عربيا من

حيث الإنفاق العسكري بمبلغ 2,4 مليار دولار عام 2007 ، صارت المرتبة الثانية عام 2008 بمبلغ 4.5 مليار دولار.

وإذا كنت هذه الحصيلة في عام 2008، فإن 2009 شهدت ازديادا ملحوظا، حيث خصصت الجزائر مبلغ 6.25 مليار دولار وهذا الإزدياد في المبلغ يلاحظ أيضا في سياسة المغرب المالية، فإذا راجعنا الأرقام بصيغة المقارنة يتضح أن ثمة تصاعدا مطردا، ففي عام2003 كانت الميزانية العسكرية المغربية لا تجاوز 2,14 مليار دولار، بينما وصلت في 2004 إلى 2.8 مليار لتتجاوز ثلاثة مليارات ونصف مليار دولار في عام 2008.

كما أجمع الخبراء العسكريون والتقارير المتخصصة والصحافية على استمرار سباق التسلح المغربي الجزائري وعلى وصفه بالجنوني، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها البلدان، كما أن السباق نحو التسلح المحموم بين الرباط وقصر المرادية ساهم بشكل كبير في التصاعد الصاروخي للميزانيات المخصصة للقوات المسلحة، ففي الفترة ما بين 2007 و 2011 استورد المغرب والجزائر حوالي 59% من الواردات الإجمالية للقارة الإفريقية من السلاح، غير أن الجزائر اقتنت في نفس الفترة أكثر من 2190 طائرة أما المغرب فأقتنى ما يزيد عن 1170، أما أنظمة الدفاع فوصلت إلى 120 بالنسبة للجزائر مقابل 42 بالنسبة للمغرب ,أموال باهضة تبدد في اقتناء أسلحة لا تستعمل، كما اقتنت الجزائر 825 صاروخا و 675 باخرة في حين اقتصرت مقتنيات المغرب على 159 صاروخا و 174 باخرة.

بينما خصصت المغرب في الفترة 2010 – 2011 اعتمادات مالية كبيرة لتسليح الجيش وتغطية نفقات شراء الأسلحة وتأهيل مختلف أجهزة الدفاع والقواعد العسكرية، كما قامت بإحداث صندوق لفائدة القوات المسلحة المغربية يسمى" صندوق شراء وإصلاح معدات الجيش" بهدف سد نفقات مختلف أجهزة الدفاع والمراقبة العسكرية. وأما المغرب بلغت ميزانية القوات المسلحة سنة 2012 ما يناهز 50 مليار درهم منهم 10 دولارات مخصصة لاقتناء الأسلحة في حين الجزائر لهذا الغرض 8 مليار دولار ما يناهز 64 مليار درهم. (1)

ولقد عاد الصراع التاريخي بين المغرب والجزائر لزعامة المنطقة المغاربية، وغرس جذور سباق النفوذ الاستراتيجي في منطقة الصحراء الكبرى، ليرخي بظلاله على التقارير الدولية، من خلال صفقات السلاح

التي أبرمتها كلا من الجزائر والمغرب لتعزيز ترسانتهما في انتظار من يطلق أول رصاصة بين الإخوة الأعداء بعد أن شكلت 35 سنة الماضية حربا طويلة الاستنزاف بين البلدين الغارقين في مشاكل اجتماعية واقتصادية تنعكس بشكل مباشر على المواطنين في الجزائر العاصمة كما في رباط المغرب. لتأتي الأرقام المرصودة لميزانية الجيش لكلا البلدين، لتزيد من تدعيم السباق المحموم نحو التسلح بعد أن كشفت الجزائر أن انفاقها ضمن 2013 على الجيش والقوات المسلحة يزيد بقليل عن 10 مليار دولار وهو ما يعني ارتفاع قيمة نفقات الدفاع والتسلح في الجزائر بنسبة 14% تقريبا قياسا بالسنة الماضية.

هذا في الوقت الذي ذكر تصنيف لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIAأن الجزائر تحتل المركز 17 ضمن 20 دولة الأكثر انفاقا على الجيش والتسلح، وفي الجانب الآخر صنف نفس التقرير المغرب في المرتبة 38 في نفس المجال.

---

(1) إدريس ولد القابلة، **سباق التسلح بين المغرب والجزائر هل هي ضرورة مفروضة على بلادنا أم هو مجرد اختيار؟.على الرابط:** .2017/04/18:20,26http://elaphblogs.com

والسباق المحموم بين المغرب والجزائر نحو التسلح يقابله صراع سياسي تترجمه العديد من تصريحات المسؤولين من كلا الجانبين حول مشاكل عالقة بين الدولتين تخص الصحراء المغربية والحدود المغلقة منذ بداية التسعينات والهواجس الأمنية على خط التماس الشرقي بين الدولتين وكل هذا ما يجعل درجة التوتر بين الإخوة الأعداء في أعلى مستوياتها، وتنبئ بتصعيد الخلافات التي قد تصل بتوجيه السلاح الروسي للتجارة الشرقية نحو المغرب الذي يستعد هو الآخر لهذه الواقعة بتدعيم قواته من خزائن السلاح الأمريكي والفرنسي.

كل هذه المعطيات وغيرها تجعل من العلاقة بين الجزائر والمغرب قابلة للاشتعال في أي لحظة بعد عقود طويلة من الاستنزاف والسباق نحو التسلح بمليارات الدولارات، وهو ما أصبح عائقا للتنمية في كلا

البلدين في ظل مطالب شعبية متنامية لاستثمار الأموال التي تصرف في شراء البنادق لبناء المصانع وتشييد المدارس لحياة أفضل

3 ـ التداعيات الأمنية للإنكاشاف الحدودي الموريتانيا:

تعد موريتانيا حالة منفردة المشهد المغاربي الحالي فهي تنتمي إلى المجموعة التسلطية (إلى جانب الجزائر، المغرب) لكنها تشبه في الجوانب الأمنية دول المجموعة الانتقالية (تونس، ليبيا) نظرا لضعف نظامها الذي خرج من رحم الانقلاب العسكري، وانكشافها أمام الجماعات الارهابية العابرة للصحراء وفي الحلقة الضعيفة في المجموعة التسلطية، خاصة وأنها تمتلك أطول حدود (2200كم) مغاربية مع الجزائر ومالي، إضافة لعدم قدرة الدولة الموريتانية على تشديد مراقبتها على طول الحدود نظرا لهشاشة النظام وانكشاف الدولة وضعف قدراتها عدة وعتادا، مما جعل من تأمين الحدود أمرا في غاية لصعوبة وهذا ما تؤكد مقولة جاك أنسل (Inesl Jacques) أنه لا توجد مشاكل حدود بقدر ما توجد مشاكل دول.

ويمثل انتقال وفرار الجماعات الإرهابية إلى موريتانيا الهاجس الأمني الأكبر لها، خصوصا في ظل توتر الأوضاع في كل من مالي وليبيا داخليا وتخوفها من انتقال حالة اللاستقرار جواريا ملاذا الجماعات الارهابية نحو التراب الموريتاني، بحكم قدراتها المحدودة في حماية كل هذه الحدود الطويلة الأمر الذي يفسر العلاقة التعاونية الفرنسية الموريتانية في مجال مكافحة الإرهاب الأمر الذي تسبب لها بمتاعب أمنية(1)

(1)حسام حمزه'**الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري**,مذكرة ماجستير, جامعة باتنة, 2011,ص

منذ سنوات، وبالتالي كل هذا يوضح صورة الإنكشاف الحدودي لموريتانيا مع الدولة الجزائرية ويعتم في الوقت نفسه سبل صد هذا الإنكشاف إذ غالبا ما تلجأ تلك الجماعات الإرهابية إلى المثلث الحدودي النيجيري ـ الليبي ـ الجزائري ولكن نظرا لتشديد الرقابة الجزائرية على الحدود الجنوبية الغربية وتوفرها للوسائل الضرورية لمحاربة تلك الجماعات للحيلولة دون استقرارها على ترابها إضافة إلى تجنب الجماعات الإرهاية للتشابك مع القوات الفرنسية أو خوض حرب معها في الأراضي المالية يجعل من التراب الموريتاني في الملجأ الأسهل لهذه الجماعات بدلا من تشتتها في الصحراء الكبرى.

إن إعلان موريتانيا أنها لن تنخرط في عملية التدخل العسكري في مالي ودفاعها عن التسوية السلمية في حل الأزمة يعكس التخوف من ان تستهدفها الجماعات الإرهابية من جهة، ويبرز من الإقليمية والعالمية

للانجاز غير المشروع بالمخدرات والاسلحة والبضائع والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا، الجزائر ، المغرب عمق هذا الوضع الامني مشكل إنتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية (الجماعة السلفية للدعوة والقتال) والمغاربية (الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة) إلى الصحراء والساحل عبر مدّ مجال نشاطها إلى صحراء موريتانيا، مالي، النيجر،التتار بعدما كانت هذه التنظيمات تتخذ من هذه المناطق في السياق خلفية لدعم عماليتها لوجيستية تللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، فأصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعلا جيوسياسية إقليمية غير قومية ودون دولاتية ذات ارتباطات فكرية، مادية و عضوية مع الإرهاب العالمي تؤثر بشكل اسم في الديناميكيات الأمنية للمنطقة. (1)

(1)حسام حمزه'**الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري**,نفس المرجع.

المبحث الثاني:التداعيات الإقليمية الجنوبية المهددة لأمن الحدود الجزائرية.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة في مالي.

تمثل الحدود الجنوبية المترامية عمق الجزائر الاستراتيجي, لاتصالها المباشر مع منطقة الساحل الصحراوي(1) الإفريقي, و ارتباطها ببؤر توتر و منطقة صراعات و تجاد بات ومناطق عدم استقرار امني, وتنتقل تداعيات هذه التوترات إلى الدول الجارة للإقليم الجنوبي الصحراوي, بما فيها الجزائر, وما يزيد من خطورة الوضع في الإقليم هو الاوضاع الهشة لمختلف الدول المجاورة للجزائر, و لكون المؤشرات الاستراتيجية تنذر بفشل بفشل الدول اقتصاديا ما يزيد من احتمالية الانفجار الاجتماعي الذي ينتج مزيد من التهديدات المختلفة التي تنتشر في دول الجوار, و الرواق الجنوبي الجزائري يمتاز بالتعقيد في مشاكله التي تتميز بالتوسع في البلدان المجاورة للبلدان المجاورة للجزائر اي انتشار تداعيات مشاكل و تهديدات منطقة الساحل الصحراوي الى افريقيا جنوبا,فتصبح التهديدات من اقليمية الى قطرية, وما يزيذ من واقعية هذه

المقاربة الجزم بهشاشة و ميوعة الحدود وهذا بالإضافة لاتساع الرقعة الجغرافية للساحل الصحراوي, ومن خلال التدقيق في هذه التداعيات نجد:

1-الطبيعة الجغرافية : ان الطبيعة الوعرة للحدود الجنوبية الجزائرية تزيد من الانكشاف الامني و كذا الحدود المترامية الصحراوية, الصعبة المراقبة و السهلة الاختراق.

2-مبدأ المشكلات: و التي هي في الأساس مرتبطة بالجنوب, فهي تشكل خطرا يصبح تهديدا فيما بعد, فان كان التهديد غير معروف يدرج في خانة الأخطار المبهمة و والضبابية, والمشكوك فيها.

3-تشكل الفواعل: حيث تصدر عن فواعل غير حكومية و يؤثرون على امن الفواعل الأخرى كالأنظمة و الأفراد, و المجتمعات و الأقاليم, إضافة الى الخصوصية الانتروبولوجية لبعض الفواعل الرحل الدين يجوبون الحدود الدولية .

4-مسببات التهديدات: ناتجة عن ما تشهده إفريقيا من مشاكل داخلية و أزمات و انعكاسها خارجيا (الحركات الانفصالية, الانقلابات العسكرية, الصراعات الاثنية و الحروب الأهلية...) و تهديدات متعلقة بالأمن الإنساني (الهجرة غير الشرعية, الإمراض و الأوبئة, الفقر و المجاعة, ...).

---

(1) الساحل هو ذلك الجزء من القارّة الإفريقية الذي يشكّل منطقة عبور بريّ من شمال إفريقيا (المغرب العربي)إلى إفريقيا جنوب الصحراء والممتدّ على شكل حزام على مسافة 3862 كلم.

5-نمط التهديدات: تتميز بكونها غير قطرية و عابرة للحدود و دات طبيعة غير عسكرية, و لم تعد محددة جغرافيا بفعل العولمة, فقد اعطت بعد عالمي للامن و شددت روابط الاعتماد الامني المتبادل و لها نوعين من التهديدات الجديدة و هي :

أ-**تهديدات ذات طابع سوسيو اقتصادي:** و تظم النمو الديمغرافي, الهجرة و التهديدات البيئية.

ب-**اسليب مخلة بالاستقرار: كالارهاب والجريمة المنظمة, تجارة المخدرات** وانتشار الأسلحة الخفيفة و الاسلحة الكيماوية.

<u>الازمة المالية و انعكاسها على الامن القومي الجزائري:</u>

ان ابرز ازمة تشكل تهديدا قادما من الجهة الجنوبية الجزائرية المالية هي ازمة الطوارق, و هي من اقدم التحديات للامن القومي الجزائري فهذه الازمة موروثة من الاستعمار, الذي قسم عشوائيا الحدود و الخارطة

السياسية لمستعمراته دون مراعاة الخصوصية في توزع الاثنيات و الاقليات في المنطقة, فتشتتت قبائل الطوارق في 5 دول دات سيادة و هي الجزائر و مالي , النيجر و ليبيا و بوركينافاسو, (انظر الخريطة رقم 05) ونتيجة للتهميش و الفقر الذي عاشه شعب الطوارق و تفرقهم قامو بالتمرد غالبا منذ استقلال مالي 1960م و رغم تعاقب الانظمة السياسية فيها,ولقد قامت الانظمة السياسية في مالي بقمع وتهميش الطوارق وقتلهم و ردم ابارهم, و تهميشهم اداريا, مع الغياب التام لبرامج التنمية, لانعدام المدارس و الطرقات و السدود..الخ(1) ومن هنا بدا النزوح نحو الجزائر شمالا الى غاية ازمة التمانينيات التي ضربت الاقتصاد الجزائري ما اضطر بعض قبائل الطوارق للعودة لمالي و النيجر,و هنا عاد تمرد الطوارق للتصعيد و الهدوء الى غاية ازمة 2006م اين جرى توقيع اتفاق صلح بين الحكومة المالية و الطوارق برعاية جزائرية, ومن اهم بنود التفاق قيام الخكومة المالية بالبرامج التنموية في الشمال و اشراك قواة الطوارق في حفظ الامن في الاماكن التي عرفت اعمال عنف, لكن هذا لم يمنع بعض الجماعات المتمردة باعمال عنف خاصة الهجوم المفاجئ الذي نفدته, الحركة الوطنية لتحرير الازواد سنة 2012م على مدن مالية في الحدود النيجرية, خاصة في غاو و كيدال, وقدمت هذه الحركة نفسها كحركة انفصالية تطالب باستقلال بعض المناطق عن مالي, ومازاد الطين بلة هو الانقلاب العسكري الذب قام به النقيب امادو سانجو على الرئيس المالي توري في 22 مارس 2012م, متحججين بسوء ادارة الرئيس توري و التمرد في الشمال, و قوبل هذا الانقلاب بتهديد الاكواس الانقلابيون بالتدخل العسكري و العقوبات الاقتصادية, و بالموازاة مع نتائج الانقلاب الوخيمة على الماليين استغل الحركة الازوادية الأمر و قامت بالسيطرة على مدن كبرى في الشمال, وتراجع الجيش المالي, و بتاريخ 06افريل 2012م اعلنت الحركة الوطنية لتحرير الازواد استقلال الاقليم عن دولة مالي, دون اعتراف دولي و اقليمي من المجتمع الدولي.

(1) بوحنية قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي** .على الرابط:http://studies.aljazeera.net

خريطة رقم05 :**توزع الطوارق في منطقة شمال افريقيا**

المصدر : **https://www.google.dz/urlwww.algeriachannel.net**

وكنتيجة عن رفض المجتمع الدولي لانتقلال الاقليمالذي يمتل بؤرة للإرهاب الدولي صدر القرار الاممي 2071 ليحدد طبيعة التدخل في مالي, و اصدر مجلس الأمن الإفريقي التابع للاتحاد الافريقي قرار تدخل الاكواس, و لكن التدخل الفجائي لفرنسا في المنطقة لحماية مصالحها اخلط الأوراق.

بعد التدخل الفرنسي في الإقليم الازوادي الذي لم يتعدى 9 أشهر من إعلان انفصاله, أصبحت المنطقة قاعدة صلبة للجماعات الإرهابية, و المتطرفة, وفشل مشروع دولة الطوارق لتسيطر جماعات أبرزها أنصار الدين, السيطرة على المنطقة رفقة مجموعات متطرفة أخرى, وقد اعتبر الوضع بمثابة قنبلة موقوتة إقليميا و دوليا و هو ما تأكد في التطورات الراهنة. (1)

ما بدا كمشكلة مالية داخلية بين الطوارق و الحكومة في باماكو تطور ليصبح حربا تداخلت فيها المصالح و تدخلت دول اخرى فيه, أفرزت هذه الأزمة بؤرة توتر أصبحت ارض خصبة للجماعات الإرهابية في كامل الحدود الساحلية الصحراوية من موريتانيا الى الجزائر و التشاد, و أصبحت المنطقة تحت رحمة منظمات التهريب و الجريمة المنظمة, و الإرهاب الدولي, ما شكل ضغطا كبيرا على تامين الجزائر لحدودها, و لمنطقة الجنوب الجزائري و للمناطق الحيوية الطاقوية الجزائرية, و في وجود مصالح مشتركة مع شركاء الجزائر الاجانب في ظل الاختطافات التي طالت الأجانب و السياح من المنظمات الارهابية لطلب الفدية و تمين التنظيمات, وظهر بارونات التهريب الذي تزاوج مع التهريب و تجارو البشر و المخدرات طلبا للدعم و انتشرت تجارة و فوضى السلاح في المنطقة و من ابز القادة الارهابيين المطلوبين دوليا الإرهابي مختار بلمختار الجزائري الأصل, و الإرهابي عبد الرزاق البارا , المقضي عليه في تشاد لاحقا. (انظر الخريطة رقم 06)

---

(1)–بودح سارة, **الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**,مرجع سابق ,ص.6.

خريطة رقم 06:توزع اطراف النزاع في مالي

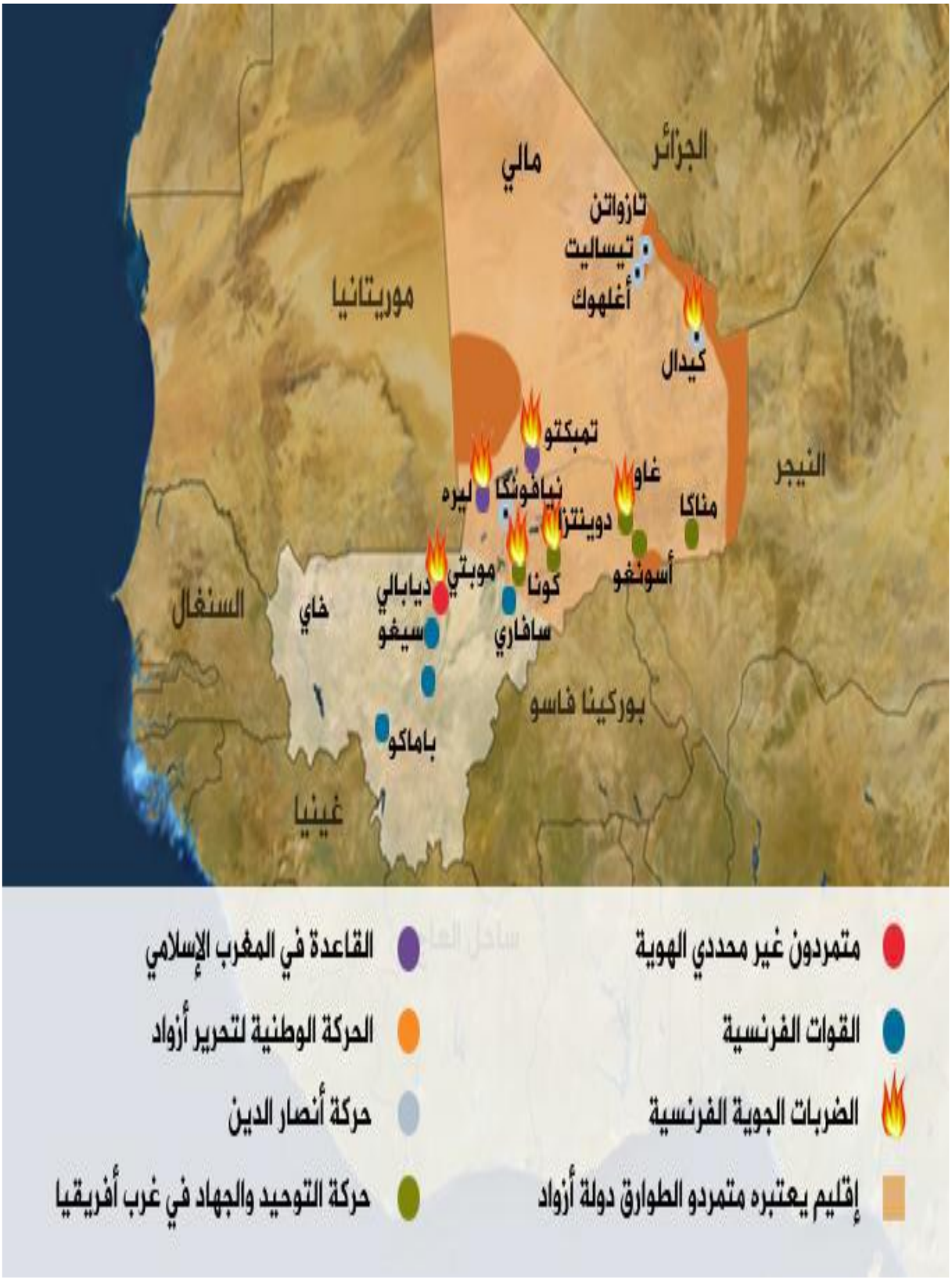

المصدر: http://studies.aljazeera.net/reports/ »2013/02/20132148048143942.htm

المطلب الثاني:حادثة تغنتورين

يعد النفط ثروة استراتيجية, ذات اهمية و خطورة في ان واحد, فهي المصدر الرئيسي للدخل في الجزائر, و المصدر الوحيد في تموين خزينة الدولة, و حتى انها مرتكز التنمية و المخططات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة في وقت السلم و هي وسيلة مساومة في وقت الازمات مثل ما حدث سنة 1973م , و النفط هو المصدر الرئيسي للصراع العسكري و السياسي, الدولي, وتكمن اهمية حماية المنشاة النفطية, من الاخطار الطبيعية و التهديدات الارهابية, في حماية المصالح الحيوية و السيادية للدولة و شركائها الطاقويين.

تعد حادثة الاعتداء على منشاة الغازب تغنتورين بعين امناس, اعتداءا في غاية الخطورة و الاهمية, فهو يكرس مبدا المؤامرة لضرب الاقتصاد الجزائري و استقرار الجزائر, و خاصة و الهجوم مبيت و مدبر من خارج الحدود الجزائرية و قادم من منطقة توتر و مرتع للمنظمات الارهابية, نتيجة الفوضى, التي نتجت من اسقاط النظام في ليبيا و الحرب في مالي, و انتشار فوضى السلاح في مناطق الحراك العربي, فهذا الاعتداء هو نمودج للاخطار الغير تقليدية, العابرة للحدود من طرف منظمات ارهابية و جيوش غير نظامية اصبحت اكثر تموين و تنظيم و تدريب من ذي قبل, و قبل سرد الاهداف المعلنة و الغير معلنة من للهجوم , سنقوم بالتعريف بالمنشاة و سرد و وقائع الاعتداء الارهابي و كيفية تعامل الدولة الجزائرية, تجاه الحادثة و نتائجها فيما بعد.

موقع منشاة الغاز بتغنتورين في خريطة الجزائر

المصدر:مجلة الجيش ، العدد :54 ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، جاتفي 2013 ،ص:15.

التعريف بمنشاة الغاز بتغنتورين:

هي من اكبر المنشات الغازية في الجزائر, تقع في عين امناس ولاية اليزي جنوب شرق العاصمة الجزائر, 1300 كم و تبعد حوالي 50 كم من الحدود الليبية الجزائرية,

تم تشغيل المنشاة لاول مرة سنة 2006, حيث تنتج المنشاة الغاز و تميعه و تعالج الغاز الطبيعي بطاقة انتاجية تقدر ب 9 مليار متر مكعب سنويا, و يستخرج الغاز من حاسي فريدو و تغنتورين و حاسي وانيشو و ان تارديت, و تتربع هذه المنشاة على مساحة 10 هكتارات و تشغل 800 عامل من بينهم 130 عامل من 13 جنسية مختلفة, تسير هذه المنشاة بشراكة جزائرية من شركة سوناطراك و مؤسسة بريتيش بتروليوم البريطانية العملاقة بالإضافة لشركة ستات وول النرويجية الرائدة عالميا في الصناعات الطاقوية الغازية, وتصدر هذه المنشاة الغاز لأوروبا.

علي بوشربة وبوعلام بولعراس،" **الجزائر في مواجهة الارهاب والجريمة المنظمة إستراتيجية فعالة** ."مجلة الجيش(الجزائر .)العدد 618. ، جانفي 2015 . ص 38

واقعة الاعتداء على المنشاة النفطية لتغنتورين:

فجر الاربعاء 16 جانفي 2013, وقع هجوم ارهابي على منشاة الغاز بتغنتورين بعين امناس ولاية اليزي, من طرف مجموعة ارهابية مكونة من 40 فرد من جنسيات مختلفة, تطلق هذه المجموعة على نفسها اسم " الموقعون بالدماء", قادمين من الحدود الليبية الغير بعيدة 40 كم, و قامت المجموعة بالانقسام الى فوجين الاول توجه للمنشاة الغازية و الثاني توجه للاعتداء على حافلة تقل العمال الاجانب في المنشاة, تقل 19 راكب اجنبي, مرفوقين بحراسة من الدرك الوطني المختصين في حماية المنشاة النفطية, ما احبط مخطط الارهابيين لاختطاف العمال الاجانب في الحافلة و اقتيادهم الى الحدود اليبية, نتيجة حنكة القوات المرافقة لتامين الحافلة التي تصدت بحزم للحافلة, و ردت الهجوم بالاشتباك المباشر مع الارهابيين و سحب و سحب الحافلة لمنطقة امنة, ما اجبر المجموعة الارهابية للتراجع نحو المجموعة الاولى التي اقتحمت البوابة الرئيسية للمنشاة النفطية, والفطنة و رد الفعل السريع لحارس البوابة الذي قام اطلاق جهاز الانذار لترديه المجموعة الارهابية شهيدا, هذه الخطوة التي قام بها الحارس جنبت المنشاة كارثة كبيرة بعد توقيف الانتاج الاوتوماتيكي, نتيجة الانذار المسبق للاخطار القاهرة ما لم يمكن الارهابيين من تفجير خزانات الغاز في المنشاة فيما بعد. (1)

احتجزت المجموعة الارهابية رهائن اجانب داخل المنشاة و و قام الارهابيون بالانتشار في مناطق المنشاة,كان الهدف من الهجوم الارهابي في تغنتورين, القبام بعملية نوعية لو نجحت و ذات صيت اعلامي, خصوصا بعد الضربات الموجعة للجيش الوطني الشعبي لفلول الارهابيين, في المناطق الحدودية الملتهبة, من كل الجهات خاصة, الجهة الشرقية منها, في المنطق الحدودية مع ليبيا و مالي, كما هدفت المجموعة الارهابية من خلال هذه العملية, ضرب اكبر منشاة غاز في الصحراء الجزائرية و كذا محاولة اختطاف اكبر عدد ممكن من العمال الاجانب , لاستعمالهم في طلب الفدية من الدول الاوروبية و الاسياوية لضمان تموين التنظيم لاقتناء السلاح و كذا التجنيد, هذا المخطط قابلته فاعلية عملية التدخل, لحراس المنشاة و الدعم القادم من القوات الخاصة و قوات النخبة, و الدعم الجوي للقوات المحمولة جوا.

"(1)الهجوم **الارهابي على مركب الغاز بتيقنتورين بولاية إليزي الجزائر تصر على مكافحة الارهاب بكل حزم** ."مجلة الجيش

(.الجزائر .)العدد 594 ، 2013 14 . ص

<u>عملية الاقتحام و تحرير الرهائن:</u>

بعد اعطاء الامر بالبدا بعملية الاقتحام انتشرت قوات النخبة داخل المنشاة الغازية و انتشر القناصة , و بعد عملية استخباراتية قبل الاقتحام, شن الهجوم على الارهابيين الذين تم تحييدهمو بطرق التحام مباشر و حرر جل الرهائن و تم تامين طريق اخلاء الرهائن الا مجموعة قلياة قام الارهابيون باختطافهم داخل السيارات الرباعية الدغع بغية الهرب بهم الى خرج المنشاة, باتجاه الحدود الليبية الجزائرية, و هنا بدات المطارة و الحصار من طرف القوات المختصة و تدخلت حوامات الجيش, لانهاء المواجهة و حسم الاشتباك بتحيين كل الارهابيين تكريسا لمبدا و عقيدة الجزائر في عدم التفاوض مع الارهابيين و المخربيين.

نتائج العملية: *اثبتت العملية خطورة الوضع في المنطقة الحدودية المشتعلة و التي اصبحت مجبءا و ملاذا للمنظمات الارهابية المتطرفة.

*اثبتت جاهزية القوات الجزائرية بمختلف اجهزتها للرد على التهديدات الارهابية و كذا حماية المنشات الحيوية و الاستراتيجية.

*اثبت تغيير الارهابيين للاستراتيجيات و الخروج من التقليد السائد لنصب الكمائن و حرب العصابات لتاخد بعد دولي عابر للحدود, لا يمكن توقعه

* زادت العملية و الاعتداء الارهابي من التفاف الشعب الجزائري حول الجيش و اجهزة الامن التي تحمي سلامته و مصالحه الاقتصادية.

*وجوب وضع حل لحالة اللااستقرار و فوضى السلاح في السحل الصحراوي ككل و الذي اصبح حصن للارهاب و المهربيين و الجريمة العابرة للحدود. (1)

(1)محمد الصالح بوعافية،" **دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية حالة الجزائر منشأة تيقنتورين النفطية**"، ملتقى الدولي : الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12و 13 نوفمبر 2014 ، ص 8.

المبحث الثالث: التهديدات الغير تقليدية (اللا تماتلية)

المطلب الأول:مشكلة الهجرة غير الشرعية و أزمة النازحين

تعتبر الهجرة غير الشرعية و مشكلة النازحين هاجسا عالميا مخيفا لكون الظاهرة اخدت بعدا دوليا عصي الحلول,وهذا لما تسببه هذه الظاهرة من نتائج سلبية مباشرة و غير مباشرة في المديين القريب و البعيد, و الامن القومي الجزائري يتاثر ايضا بتهديدات و تبعات الهجرة و النزوح, و تشهد الجزائر موجة تدفق للمهاجرين و النازحين غير مسبوقة, اغلبهم افارقة و سوريون قدمو من مواقع النزاعات و التوثرات و الحروب و اخرون هربو من الاوضاع المعيشية الصعبة, و يشكل هؤلاء المهاجريين الغير شرعيين الى جانب النازحين ازمة و حطر كبير على الامن الداخليي للجزائر كونهم ارتبطو بمشاكل و تهديدات اخرى كالجريمة المنظمة, و التهريب و التزوير و الاتجار بالبشر, و استغلالهم من طرف منظمات المافيا و التنظيمات لارهابية و المتطرفة, و هذا مايجعل خصوصية هذه المشكلة عميق و صعبة الحل النهائي و الجدري لما تمثله من تهديدي للبنية المجتمعية و الأخلاقية و الثقافية و الأمنية للجزائر. (1)

*أصبحت الأراضي الجزائرية بمثابة منطقة عبور للمهاجرين, الأفارقة القادمين من الجنوب الجزائري قصد العبور نحو الحلم الأوروبي او مناطق أخرى من الخليج الى اسيا, وقد غير مافيا تهريب البشر غالبا من طرق العبور و الهجرة غير الشرعية عند تشديد الخناق من الاجهزة الجزائرية, و اخر معبر اصبحو يستعملونه هو العبور عبر تمنراست ثم اتخاذ الحدود الجزائرية الليبية كمهرب للفرار الى طرابلس و المناطق الساحلية.

يتجمع اغلب المهاجرين بمنطقة ارليت بالنيجر, و هناك يتم تصنيفهم و توزيعهم حسب الوجهة و الظروف الامنية و المبالغ المدفوعة, وهنا تقوم شبكات التهريب باتخاد عديد المسارات و الطرق الوعرة لمعرفتهم التامة بالصحراء الجزائرية.

(1)حماني محمد بن بينة,**"ملفات تهدد الامن القومي رؤية برلماني جزائري"(دار ,ليجوند للنشر ,الجزائر)**,2017,ص.101-102.

أصناف المهاجرين و النازحين:

الصنف الاول: المهاجرين غبر الشرعيين من دولة النيجر, يعبرون من جانت الى تمنراست بغية العمل و لااقامة فيها و هده الفئة غالبيهم من قبائل الطوارق و قبائل الهوسي, حبث يمتهنون الفلاحة و رعي الابل و التجارة و الصناعات التقليدية و يشكلون ايادي عاملة يومية في ورشات البنلء بالاضافةلجنسيات اخرى تقمو بنفس هذه الاعمال من جنسيات مالية سنغالية, و هدفهم العمل في تمنراست لجمع المال الذي يوصلهم الى اوروبا. (1)

الصنف الثاني :مهاجرين من جنسيات مختلفة من غينيا و غانا و ساحل العاج و كينيا و السنغال, هدفهم العبور للشمال الجزائري و المغاربي بشكل عام, و غالبيتهم يمتهنون الاحتيال و تزوير العملات و الوثائق الرسمية و كذا المتاجرة بالمخدرات و الدعارة و التسول, و عند وصولهم لوجهاتم شمالا يعبر اغلبهم للحدود المغربية بغية الوصول الى طنجة و سبتة و مليلة الاسبانيتين.

الصنف الثالث: اغلبهم من القرن الافريقي و دول افريقيا اخرى كنميبيا و زامبيا و بوتسوانا و الكونغو يعبرون الجنوب لجزائري نحو الحدود الليبية و المعابر التونسية, بهدف الهجرة عبر الساحل نحو اوروبا و كندا و الولايات المتحدة و منهم من يتجه شرقا نحو اسرائيل, و يحوز اغلبهم على مؤهلات دراسية او مهنية.

الصنف الرابع: خصوصية هؤلاء المهاجرين و النازحين انهم في الاونة الاخيرة امتهنوا التسول و الاقامة لمدة طويلة في اغلب الولابات الجزائرية و ليس فقط الشمالية و الامر الذي يدعو للقلق في هذه الفئة هو نزوحهم بالعائلات رفقة قصر و شيوخ و اطفال و رضع, بل و اصبحو يتزوجون من بعضهم و ينجبون الاطفال في الاراضي الجزائرية, ما يزيد من مشكلة استغلال القصر منهم و الاتجار بالاعضاء البشرية و عمالة الاطفال.

(1)حماني محمد بن بينة,**"ملفات تهدد الامن القومي رؤية برلماني جزائري"**,مرجع سابق,ص.104.

انعكاسات أزمة الهجرة غير الشرعية و النازحين على الأمن القومي الجزائري

1-<u>في المجال الاقتصادي</u>: تؤثر أزمة الهجرة غير الشرعية و النازحين على الأمن الاقتصادي الوطني, بصفة عامة و تشكل مزيد من الضغط عليه, لكون من بين الاثار السلبية للهجرة غير الشرعية و النزوح نجد:

*إنشاء سوق موازية للعمل منافسة للعمالة الجزائرية و باسعار هزيلة, سوق العمل الذي في الاساس يعرف ندرة فيه و بطالة مرتفعة في اوساط الشباب و المتخرجين من الجامعات و المعاهد.

*سوق موازي للعملات الأجنبية وتحويلات من و الى بلدان المهاجرين غير قانونية ما يؤثر على اسعار الصرف التي هي في الاساس تعرف اسواق جزائرية موازية, و كذلك استنزاف للعملة الصعبة من الحزينة العمومية نتيجة التحويلات من المهاجرين, و كذا تهديد تزوير العملات الجزائرية و العملات الصعبة ما يؤدي بأضرار للاقتصاد الوطني.

*استنزاف المواد التموينية الاساسية المدعمة من طرف الدولة للطبقات المتوسطة و الفقيرة, ما يؤثر في التنمية الاقتصادية للبلد

*ممارسة التجارة الموازية خاصة على الارصفة بدون تحصيل ضريبي و يؤثر في التجار النظاميين.

*عدم مراقبة للسلع التي يتاجر بها هؤلاء المهاجريين و نوعيتها و سلامة المستهلكين لها خاصة السلع التي يجلبونها من بلدانهم(1)

2-<u>في المجال الاجتماعي و الثقافي:</u>

*<u></u>يشكل التدفق الكبير للافارقة تهديدا مستقبليا للتركيبة الديموغرافية للمجتمع الجزائري خاصة في ولايات معيننة كتمنراست و اليزي, التي التركيبة الديموغرافية و التوزيع الديموغرافي قليل و عليه قدوم الاعداد الكبيرة من النازحين و المهاجرين قد يرفع نسبتهم مستقبلا خاصة بعد المصاهرة و اختلاط الاجناس و هنا يظهر عدم الانتماء و الولاء للوطن من هذا المجتمع الجنيس.

(1)مرجع سابق.

*<u></u>تغير الاخلاق و التربية و القيم الثقافية للاطفال و الاجيال القادمة نتيجة اختراق ثقافات اخرى خاصة من غير المسلمين, ما يضرب اصالة المجتمع و نقاء الثقافات.

*ظهور ديانات و اعتقادات و مذاهب غريبة عن الاسلام دين الدولة, وقد يسوق هؤلاء المهاجريين و النازحين للافكار الهدامة و المتطرفة, او للثقافات الملحدة, و انتشار الشعودة و الخرافات الافريقية.

*التاثير على البيئة المحافظة بانتشار الدعارة و سوء الأخلاق.

3-في المجال الصحي و البيئي:

*للأسف اكبر نسب الاصابة بالايدز و الامراض و الاوبئة في الجنوب الجزائري و هذه الأمراض قادمة من افريقيا يحملها المهاجرون ما يشكل تهديد للصحة العمومية, و شبكات الدعارة في الجنوب تشكل اكبر شبكة نقل للفيروسات.

*ينقل النازحين و المهاجرين القادمين من افريقيا خطر الاصابة بفيروسات جديدة لم تعرفها الجزائر من قبل و هو تهديد صحي يصعب حصره و القضاء عليه و يكلف الدولة ماليا لجلب اللقاحات , و من بين هذه الاوبئة و الفيروسات الايبولا, (1)الحمى القلاعية...الخ

*استفادة هؤلاء المهاجرين و النازحين من مجانية العلاج و الادوية يشكل ضغط على الصحة العمومية و رغم ان الجانب الإنساني لنا كجزائريين و مسلمين, يحتم علينا علاجهم و مدهم بالادوية و المؤن و لكن هذا لا يمنع بان البلاد تمر بازمة اقتصادية لا تتحمل أعباء اخرى.

4-في المجال الأمني و العسكري: ان الصدامات بين المهاجريين و النازحيين و السكان الاصليين عادة ما يحدث و انجم عنه في كثير من الاحيان خسائر بشرية من الطرفين, و تنتج عنها اعمال التخريب و العنف منهم, وعدة امثلة حصلت في تمنراست و المناطق الحدودية أدت الى تدخل الجيش, لضبط الانفلات الأمني.

---

(1)خاصّة الخوف من انتقال مرض الإيدز في العالم موجودون في إفريقيا وفق إحصائيات الأمم المتّحدة المتفشّي في إفريقيا بفعل بناء شبكات الدّعارة والتجارة الجنسيّة باستخدام المهاجرين السرّيين، HIV إلى الجزائر % 67) من حاملي فيروس وهو ما يشكّل ديدا خطيرا للسّلامة (لسنة 2007 الصحية لأفراد المجتمع الجزائري في حال لم يتمّ تطويقه، اضافة عن الامراض المميتة المستعصية مثل مرض الايبولا.

*يمكن ان يوظف المهاجرين و النازحين من طرف الدول الاعداء كعناصر تجسس, على المصالح الحيوية و المعسكرات و الثكنات العسكرية, و كثيرا ما فككت اجهزة الامن عدة خلايا جندت من الاستخبارات الخارجية و حتى من اسرائيل.

* يستغل المهاجرين خاصة الشباب منهم لنقل و تهريب المخدرات خاصة في الحدود المغربية, و قد يوظفون من الجهات المعادية لنشر الفتنة و الفوضى داخل الوطن و قد اكتشفت عدة خلايا في عين صالح كان هدفها تاجيج الازمة حول الغاز الصخري.

الهجرة غير الشرعية و ازمة النازحين و علاقتهما بالإرهاب العبر للحدود:

من بين اكبر الاخطار و التهديدات على الامن القومي الجزائري, هو العلاقة التي اتضحت بين المهربين و الجماعات الارهابية, خاصة في منطقة الساحل الصحراوي , حيث استخدمت الجماعات الارهابية المهربيين لتجارة الاسلحة و المخدرات لضمان تموينهم, كما اعتمدت الشبكات المختصة في الهجرة غير الشرعية للتجنيد عنوة او للتغرير بالنازحين و المهاجرين استغلالا للضروف الصعبة, التي يعانيها معظمهم, فاصبح معظم الشباب القادمين من مناطق التوتر في افريقيا, مرتزقة يقومون بالاعمال التخريبية و الارهابية و يتقاضون الأموال بالمقابل. (انظر الشكل رقم 07)

تجارة المخدرات و تبييض الأموال

عرف طريق تهريب المخدرات بالهلال الذي يأتي من موانئ موريتانيا(المخدرات القادمة عبر البحر من امريكا الجنوبية), ثم النيجر فيعبر الى الجزائر نحو ليبيا الى اوروبا و اسرائيل, و نحو الخليج, ولكن تشديد الرقابة و التكتيكات العسكرية الجديدة للجيش الجزائري و الاجهزة الامنية الاخرى و التنسيق, مع دول الجوار اجبر المهربيين و تجار المخدرات على ايجاد طريق اخر من النيجر الى ليبيا خصوصا بعد سقوط النظام في ليبيا, و تهرب المخدراس بحراسة المجموعات الارهابية في السيارات الدفع الرباعي و المحصنة لتعود نفس السيارات و الشاحنات محملة بملايين الدولارات و اليوروهات, اين تبيض هذه الاموال بشراء العقارات و الاستثمارات داخل الولايات الجزائرية, ما اثر على الاقتصاد الجزاءري و اصبح الربح السريع من تجارة التهريب و المخدرات اساس اقتصادات المناطق الحدودية.

(1)مرجع سابق.

التنقيب عن الذهب في الصحراء الجزائرية:

هي ظاهرة جديدة, عرفتها المناطق الجنوبية و خصوصا مناطق اقصى الجنوب الجزائري, بعد اكتشاف الذهب في المناطق الحدودية الجزائرية النيجرية, ما ادى لانتهاك المنقبين من افريقيا للحدود الجزائرية للبحث عن المعدن الاصفر, و استنزفت الخبرات الطبيعية للجزائر رغم تجنيد عدة اجهزة امنية لمكافحة المنقبين و الادهى و الامر التنقيب في المحميات الوطنية العالمية في الاهقار و التاسيلي و والهوقار و قامو بتخريب و سرقة و نهب الاثار و الثروات الجنوبية, كما اصبحت جماعات التنقيب عن الذهب اكثر تسليحا و عنفا اين انتشرت ايضا جرائم القتل و قطاع الطرق.

طرق الهجرة غير الشرعية المنطلقة من الساحل الجزائري نحو الحوض المتوسط (الشكل رقم07)

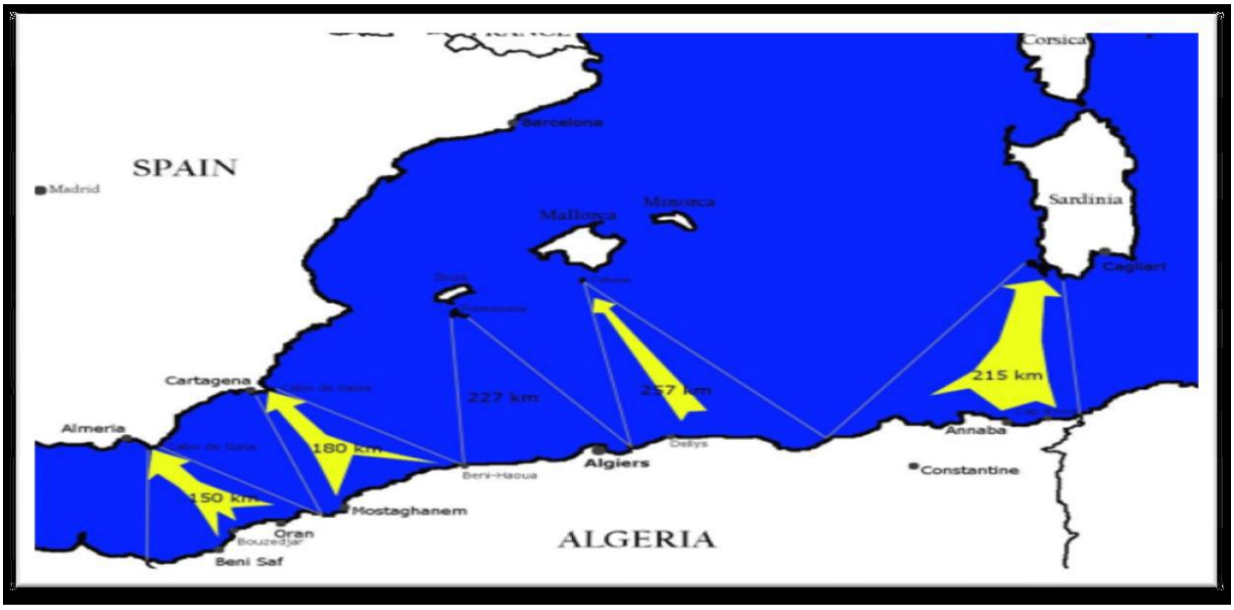

المصدر: حماني محمد بن بينة,"ملفات تهدد الامن القومي رؤية برلماني جزائري"

المطلب الثاني: الجريمة العابرة للحدود و التهريب الدولي

أ-الإرهاب و الجريمة المنظمة:

أضحى التهديد(1) القادم من الساحل الصحراوي و خصوصا المجموعات المتطرفة و الارهابية تشكل خطرا كبيرا على الأمن القومي الجزائري, خصوصا بعد التعاون بين هذه الامجموعات و مافيا و جماعات التهريب, و الجريمة المنظمة, حيث لم تعد تتوانى المجموعات الارهابية لايجاد مصادر التموين و لو بالاتجار بالبشر و المخدرات, و حادث اغتيال 12 عونا من حرس الحدود الجزائري بمنطقة تينزاواتين سنة 2010, كان بعد الاشتباك مع الارباهيين الذين حاولو تهريب قناطير من المخدرات, الى داخل التراب الوطني.

و لزم على الجزائر تكييف جميع أجهزتها العسكرية و القضائية, و الاقتصادية و الاجتماعية للوقوف في وجه خطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود, لما يبترب عليها من نتائج سلبية وخيمة على الافراد و المجتمع و الاقتصاد الوطني. (2)

ان الإحصائيات الكبيرة للمخدرات المتنوعة من القنب الهندي و الهروين و الكوكايين * و الاقراص المهلوسة المحجوزة بالاطنان و القادمة من مناطق القرب الجغرافي للجزائر و مصدرها المغرب و خليج غينيا و السنغال و الكمرون, هو نتيجة هشاشة الاجراءات الرقابية لهذه الدول و كذلك لفساد الاجهزة الرقابية فيها بالإضافة لكون اغلب هذه المناطق غير مستقرة سياسيا و اقتصاديا.

---

(1)**أي نشاط عدائي تقوم به جماعات معادية يتسبب في تبعات غير محمودة العواقب** .للمزيد من الإطلاع راجع :مركز الدراسات والبحوث العلمية, الأمن النووي), الرياض: جامعة نايف .العربية للعلوم الامنية , 2007), ص63-86.

(2) بوحنية قوي، **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي,مصدر سابق.**

***الافيون :**يبلغ إنتاج العالم من الأفيون 4000 طن متري، يمكن ان يترتب على تنقيتها إنتاج 400 طن مترى تقريبا من الهيروين. وينتج الأفيونأساسا في منطقتين هما الهلال الذهبي في جنوب شرق أسيا، في أفغانستانوإيران وباكستان، وكذلك في المثلث الذهبي هناك كميات صغيرة تنتج في لبنان والمكسيك .ويلاحظ أن هناك اتجاها لتنويع انتاج المخدرات في Laos. تايلاند وبورما ولاوس أمريكا اللاتنينة من خلال استبدال بعض إنتاج الكوكايين والماريجوانا بالأفيون.
الكوكايين :ينتج أساسا في بيرو وبوليفيا وكولومبيا .بينما تنتج كميات اقل في الإكوادور والبرازيل .وتبلغ تقديرات الإنتاج من الكوكايين حوالي 750طن متري من هيدروكلوريد الكوكايين ينتج أساسا في بيرو وبوليفيا وكولومبيا .بينما تنتج كميات اقل في الاكوادور والبرازيل .وتبلغتقديرات الإنتاج من الكوكايين حوالي 559 طن متري من هيدروكلوريد الكوكايين ينتج اساسا في بيرو وبوليفيا وكولومبيا .بينما تنتج كميات اقلفي الاكوادور والبرازيل.

اما المعضلة الكبرى في الرواق الغربي مع الجارة المغرب فالجزائر في مواجهة مشاكل حدودية تكمن في تجارة المخدرات, و القنب الهندي القادم من المغرب و تهريب المواد المدعمة و التموينية, و الوقود بانواعه, مع اجبر الجزائر على اتباع مكانيزمات جديدة كالرقابة الالكترونية, و تشديد وانشاء المراكز المتقدمة للمراقبة بالاضافة الى حفر الخنادق الكبيرة على طول الحدود مع المغرب.

*مشكلة تجارة السلاح(1) في القارة الإفريقية,تعرف تجارة الأسلحة رواجا كبيرا في بلدان الساحل الافريقي حيث قدرت ب 100 مليون قطعة مصدرها مواطن الاقتتال في افريقيا و مند سقوط النظام في ليبيا و تحكم الميليشيات المختلفة في الترسانة العسكرية, للجيش اليبي, اخدت اخطار انتشار السلاح على الامن القومي الجزائري بعدا خطيرا فتجار السلاح و مافيا تهريب الأسلحة لم تعد تتاجر في الاسلحة الخفيفة فقط بل اصبح الامر حول انتشار اصناف جديدة من الصواريخ المحمولة و الالغام و حتى راجمات الصواريخ و مضادات الاليات, و الاحصائيات اليومية لوزارة الدفاع الجزائرية تخبر عن حجز و اكتشاف و تدمير مخابئ و اسلحة و ذخيرة بارقام مرتفعة الى جانب احباط مخططات اغراق الداخل الجزائري بالسلاح, ثم ان التسلح النوعي للارهابيين و التنظيمات المتطرفة , قرب الفارق بين القوة الدفاعية للاجهزة الامنية الجزائرية و الارهابيين بل في بعض الاحيان فاق الارهابيين بعض الاجهزة الامنية عدة و خير مثال على دلك حادثة اغتيال 13 جمركي بالمنيعة صيف (2)2006, حيت واجهت فرقة الجمارك الجهوية لبشار قوة ارهابية اكبر عدد و عدة منها و الاسلحة النصف ثقيلة التي استعملها الارهابيون (FMPK/RPK) صنعت الفارق عند الاشتباك المباشر.

و العلاقة بين الارهاب و التهريب في منطقة الحدود الجنوبية الجزائرية عبارة عن علاقة حماية للإرهابيين لقوافل التهريب و تامين المسالك و الطرق في المقابل تضمن لهم جماعات التهريب التموين و العدة, و دفع الإتاوات للعبور, و حتى مافيا تهريب البشر تضمن للارهابيين تجنيد المرتزقة.

---

(1). الجدير بالذكر فيما يتعلّق بالأسلحة الموجودة في إفريقيا والمسوّقة في الجزائر أنّ مصدرها في الغالب هو الدول الأوربية المصنّعة للأسلحة التي تتخلّص من مخزون ا إمّا المستعمل أو من الجيل القديم ببيعه للمعارضات المسلّحة والميليشيات المتمرّدة في دول الساحل وجنوب الصحراء، إلى درجة أصبحت هذه الأسلحة تباع بطريقة علنية في أسواق تلك الدول.

(2)الشهداء من الجمارك هم من المديرية الجهوية لجمارك بشار يترأس الفرقة الجمركية رئيس مفتشية اقسام جمارك بشار حيث في طريق عودتهم من مهمة من العاصمة و أثناء تخييمهم للراحة فاجأتهم مجموعة مسلحة مدججة بالسلاح و العدد,و انهالت عليهم بالأسلحة الثقيلة,للأسف استشهد 13جمركي من الشباب,ولم ينجو إلا واحد من الفرقة,

ورغم الحصار المفروض من السلطات الجزائرية المختلفة و إجراءات عبور المواد الغذائية و الوقود اجهزة الاتصال و الوسائل اللوجيستية بفرض رخص العبور, المقيدة بقوانين منذ 2006, الى ان المجموعات الارهابية لم تعرف مشكلة في التموين بهذه الامواد و هذا باعتراف اغلب التائبين او المقبوض عليهم من الجماعات الارهابية و احد الامراء من جماعة, الملثمين اخبر بتوفير مافيا التهريب لهذه الضروريات بصفة عادية,يرجع اختيار مجموعات المافيا و الارهاب و المهربين للمناطق الصحراوية الجنوبية يرجع لعدة اسباب:

*شساعة المساحة القطرية للصحراء و صعوبة التغطية الامنية الكلية 6800 كم من الحدود غالبيتها مشتعلة و مناطق توثر او نزاع (ليبيا التشاد مالي و موريطانيا و النيجر).

*الضربات التي تلقتها الجماعات الارهابية في الشمال و التغطية الامنية الكبيرة التي اصتاصلة اغلب المجموعات الارهابية الداخلية و خاصة في ظل افول المجموعات التي بيعت التنظيمات الارهابية الدولية كالقاعدة و داعش. (انظر الخريطة رقم 08)

*وجود انظمة و اقتصادات في الدول الجنوبية فاشلة و انتشار فوضى السلاح و التهريب المساعدة على اعادة لم المجموعات الارهابية و تعد ملاذا و ملجا حصينا للارهابيين و المتطرفين.

* استغلال العلاقة بين الارهاب و التهريب و ربط العلاقات مع المافيا للاتجار بالبشر و السلاح و المخدرات و تبييض الاموال.

خريطة رقم 08: نشاط القاعدة في منطقة الساحل الافريقي.

المرجع : www.saharamedias.net

مشكلة التهريب في المناطق الحدودية و تداعياته على الاقتصاد الوطني:

اصبح اقتصاد المناطق الحدودية الجزائرية على التهريب لما تجلبه من اموال سهلة من دون الاهتمام بعواقب هذا الفعل الذي يجرمه القانون و المشرع الجزائري ف المناطق الحدودية التونسية تعرف تهريب للوقود و المواد البيتروكيماوية, بشكل كبير رغم احتجاج شباب المنطقة بعدم وجود بدائل و سوء الاحوال المعيشية و في المقابل كانت تهرب نحو الجزائر بعض المواد الغدائية, الى حين سقوط النظام في تونس و نشوء جماعات متطرفة في الولايات الحدودية من قفصة و سيدي بوزيد و جبال الشعانبي, فالرقابة الشديدة للحدود الجزائرة عسكريا شل التهريب في هذه المناطق , و ظهرت مافيا تهريب السيارات من ليبيا و قطع الغيار فانتقل المهربون للحدود اليبية و مراكز العبور طالب العربي و الدبداب لانشاء مواطن جديدة للتجارة غير الشرعية. (1)

اما المناطق الغربية فالضرار اكبر لانها تعرف تهريب الوقود و المواد المدعمة في المقابل دخول كميات هائلة من المخدرات *و المهلوسات, و بل تطورت العلاقة بين المهربيين من الجهتين باستعمال المبادلة بين الوقود المهرب و المخدرات, و هذا بتكتم و مباركة من المخزن المغربي, الممثل في اجهزته التي تسمح بعبور هذه المخدرات, ورغم عديد الاجراءات المتبعة من الدولة الجزائرية و التي سيتم سردها في الفصل اللاحق الى ان الشحنات المهربة و المحجوزة من المخدرات في تزايد مستمر, و كان لابد من دق ناقوس الخطر, لاجراءات حدودية اكثر صرامة, نذكر منها تحديدا الاجراءات الصارمة لتحديد التزود بالوقود 2013 في الولايات الغربية و كذا فرض الجمارك لرخص العبور للسلع المحددة سلفا من وزارة التجارة و كذا كما سبق ذكرة غلق الحدود و حفر الخنادق المانعة لعبور المركبات, الى جانب فتح مراكز مراقبة متقدمة لحرس الحدود و الجمارك, وتكثيف عمل المراقبة الذكية للحدود. (2)

---

(1)عمورة أعمر،" التهديدات اللاتماثلية من منطقة الساحل الإفريقي(مقاربة جيوأمنية ") ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر ,ص38.

.(2)علي بوشربة وبوعلام بولعراس، مرجع سابق .ص80 .

خلاصة الفصل الثاني

من خلال تناولنا للإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات هي:

1- تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة حيوية ومحورية بالنسبة لضمان الأمن والاستقرار للجزائر، فهي القاعدة الخلفية للأمن الوطني في العمق الإفريقي، وأي تحولات وتفاعلات أو تغيرات فيها يمس مباشرة بالجزائر وهو ما يلاحظ في الواقع بوضوح تام.

2- للأزمة المالية الحالية نتائج وانعكاسات مباشرة على أمن واستقرار الجزائر، خاصة بعد التدخل الفرنسي في شمال مالي، بحيث أصبحت التهديدات الأمنية من هذه الجهة معقدو أكثر ومتشابكة، فمع وجود تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار السلاح والجماعات المسلحة يأتي الدور على التواجد الأجنبي الذي يعقد الأوضاع أكثر، وهو وضع وجدت الجزائر نفسها تعاني منه، والذي خلق معضلة ودوامة حقيقية لأمن الجزائر في جهة الجنوب، مستنفدة بذلك كل الجهود والطاقات الوطنية أمنيا وعسكريا واقتصاديا من أجل التصدي واحتواء مختلف هذه التهديدات والمخاطر.

3- ويعتبر التهديد الإرهابي من أصعب وأخطر التهديدات التي واجهت وما ا زلت تواجه الجزائر خاصة في ظل أخده للأنماط وأشكال وارتباطات جديدة ورغم انحساره وتقلص أنشطته في السنوات الأخيرة إلا أن الإرهاب في الجزائر أخد بعد إقليمي غير وطني في أنشطته خصوصا بعد انضمام الجماعات السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كما أصبحت الظاهرة الإرهابية أكثر ارتباطا بالجريمة المنظمة فتحالفت الجماعات الإرهابية مع تجار المخدرات ومهربي الأسلحة والبشر الدين يغدون الإرهاب بالأموال والأسلحة.

4-كما تشكل أعمال الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها تهديدا لأمن واستقرار الجزائر أمنيا واقتصاديا خاصة جرائم تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة وتبييض الأموال فهذه الأعمال تهدد أمن المجتمع الجزائري في صحته وماله واستقراره كما يشكل تهديدا ومساسا بالاقتصاد الوطني ناهيك هن
ارتباط الجريمة المنظمة بتهديدات أكثر خطورة كالإرهاب.

5-وشكلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحديا أخر الجزائر في ظل جعل المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين الجزائر كمنطقة عبور أو استقرار كما تعد الجزائر من الدول المصدرة للهجرة نحو الدول الأوروبية وهو ما أثّر على العلاقات السياسية بين الجزائر و الدول الأوروبية، في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر من مشاكل وتأثيرات الهجرة غير الشرعية سواء ما تعلق بالأعباء الأمنية لم ا رقبة وحماية حدودها أو انتشار الجريمة والأم ا رض الخطيرة كالايدز في الأوساط التي يكثر فيها المهاجرون الأفارقة، ناهيك عن ارتباط الهجرة غير الشرعية بأعمال الجريمة المنظمة خاصة تجارة المخدرات وتهريبها وتبييض الأموال والإرهاب.

المبحث الأول: العقيدة العسكرية الجزائرية.

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية:

اشتق لفظ العقيدة لغويا من كلمة عقد أي ربط أو احكم الوثاق, أو اصطلاحا تدل على مجموعة من الآراء و القضايا البديهية المسلمة بالعقل, و السمع و الفطرة, يعقد الإنسان عليها قلبه و يبني عليها صدره, جزما بصحتها قاطعا بوجودها و ثبوتها. (1)

أما العقيدة العسكرية فهي مجموعة القيم و المبادئ الفكرية التي تهدف إرسال نظريات العلم العسكري, و علوم فن الحرب, لتحدد بناء و استخدامات القوات المسلحة في زمن السلم و الحرب, بما يحقق المصلحة الوطنية, ويعود مصدر كلمة العقيدة العسكرية إلى المصطلح الانجليزي , أما MILITARY DOCTRINE المذهب العسكري فهو خطط و الأفكار الدولة, حول كل المسائل المتعلقة بالسلم و الحرب, أو بتعبير أخر مجموعة من وجهات النظر والأفكار المعتمدة من قبل الدولة و القوات المسلحة, في مرحلة تاريخية محددة و المتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة و طريقة خوضها و إعداد القوات و العدة و البلاد لتلك الحرب, وعليه لا يمكن لاي دولة ان تستخدم قدراتها العسكرية, كقوة وطنية حاسمة, لتحقيق أهدافها دون الاعتماد على عقيدة أمنية و عسكرية واضحة و فعالة, وذلك للأدوار المهمة التي تقدمها العقيدة العسكرية, لتوجيه النشاطات و الأعمال العسكرية, على المستويات المختلفة, التي تصب في مصلحة تحقيق الأهداف الإستراتيجية الشاملة

إن العقيدة العسكرية تستند الى مجموعة من المقاربات الإستراتيجية, والتي نجددها فيمايلي:

*العقيدة العسكرية هب الموجه الرئيسي لإعداد و بناء و تطوير القوات المسلحة و تجهيزها و استخدامها لمواجهة التحديات الحالية و المستقبلية.

*العقيدة العسكرية هي الركيزة الاساسية لتنظيم و تدريب القوات المسلحة على مستويات مختلفة.

* العقيدة العسكرية هي المنطلق الاساسي لاية عملية عسكرية تقوم بها القوات المسلحة مخما كان حجمها و نوعها.

(1) زهرة شيخ الشيوخ، **العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال أطلسي بعد الحرب الباردة**,مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم . 2012 ص 13.

* العقيدة العسكرية هي القاعدة الاساسية لتوحيد جميع المفاهيم العسكرية تجاه استخدامات القوات المسلحة و هي الدليل الموحد لجميع الاعمال و النشاطات على جميع مستويات الدولة.

و تنقسم العقيدة العسكرية الى ثلاث انواع (1)رئيسية و هي:

1- **العقيدة الأساسية:** هي مجموعة مبادئ تساعد على تحديد الإطار العام_للعقيدة العسكرية على المستوى الاستراتيجي و تقوم بتوجيهها أيضا, ونطاق هذا النوع من العقيدة واسع جدا ولا تعلقه الا العقيدة الشاملة للدولة, ويتسم هذا النوع بعدم خضوعه و تاثره بالمتغيرات, الاستراتيجية او التقنية مقارنة بالمستوى العملياتي و التعبوي من العقيدة العسكرية .

2- **العقيدة البيئية:** هي ثاني الانواع على المستوى العملياتي, وهب عبارة عن المبادئ الاساسية التي تنتهجها الوحداث الرئيسية للقوات المسلحة, لتوجيه نشاطاتها العسكرية المختلفة ومن امثلة العقيدة البيئية نجد العقيدة القتالية للعمليات المشتركة, و العقائد القتالية للقوات البرية و الجوية و البحرية.

3- **العقيدة التنظيمية:** وهي المبادئ الاساسية التي تعتمدها التشكيلات المختلفة في اي قوة عسكرية لغرض القيام بواجبات و انجاز المهام المنوطة بها كجزء من القوات المسلحة وتعد العقيدة التنظيمية على المستوى التعبوي من الاكثر عقائد تفضيلا فهي توضح المهام و الادوار لكل نشاط عسكري وتتدرج في تفصيلها الى الاساليب و الاجراءات و الطرق الخاصة باستعمال و استخدام اي تشكيل معين, و هي العقائد الاخرى اكثر تغييرا لتاثرها بالمتغيرات التقنية و الخبرات الفعلية العسكرية.

العوامل المؤثرة في صياغة العقيدة العسكرية للدولة هي: *إستراتيجية الأمن القومي المعتمدة

*الخلفية التاريخية *التكنولوجيا و التطور التقني. *التهديدات المدركة.

*الموارد القومية المخصصة من الدولة لبناء قوتها العسكرية. *الموارد البشرية و العوامل الاقتصادية

*الوضع الجغرافي و تأثيره في قدرة الدولة عن الدفاع عن وجودها, وحماية مواطنيها و ممتلكاتها

---

(1)نزار إسماعيل الحيالي و عمار حميد ياسين، **قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي و الحاضر** .على الرابط

.2017/04/28 11:30 http://www.iasj.net /pdf

العقيدة العسكرية الجزائرية:هي مجموعة المبادئ التي تعتمدها قوات الجيش الوطني الشعبي في تسيير مختلف العمليات القتالية و التعبوية و التنظيمية و ذلك بالا خد بعين الاعتبار الخبرة التاريخية, المعطيات الآنية و العوامل المستقبلية التي تفرضها التهديدات الجديدة.

يتوفر الجيش الوطني الشعبي على عقيدة عسكرية تتيح له التعامل مع مختلف الظروف الإقليمية و الداخلية ويرجع ذلك لعامل الخبرة التي امتلكها منذ الاستقلال و خاصة مع الأزمة الداخلية خلال العشرية السوداء, و آخرها الاعتداد على تقنتورين في 2013, وهذا يبين جرأة الجيش الجزائري في التعامل مع التهديدات الإقليمية.

وحدد الدستور الجزائري مهمة الدفاع عن امن و سيادة الوطن للجيش الوطني الشعبي, دون الانخراط في حروب خارجية إقليمية او دولية, و بنص دستور 1963م المادة 08 " الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على على استقلال الوطن و سيادته, و حماية مجالها الجوي, و مساحتها الترابية ومياهها الإقليمية و جرفها القاري, و منطقتها الاقتصادية"(1) و أضيف إلى الجيش الوطني الشعبي دور تنموي في إطار الفلسفة الاشتراكية السابقة للجزائر.

اما دستور 1989م المادة 24 "...تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على استقلال الوطن و الدفاع عن السيادة الوطنية, كما يضطلع بوحدة البلاد الداخلية وسلامتها الترابية, و حماية مجالها البري و الجوي و البحري"(2)

اما المادة 25" تمتنع الجزائر عن اللجوء للحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى, و حريتها و تبدل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالطرق السلمية" ما يلاحظ على على دستور 1989 انه الغى الصبغة الاشتراكية في دور الجيش الوطني الشعبي .

أما دستور 1996م فصيغة نفس المواد تحث ارقام 26/25. (3)

(1)دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية,لسنة 1963م,المادة 08.

(2) دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية,لسنة 1989م المادة 24.

(3) دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية,لسنة 1996م,المواد 26/25.

العقيدة العسكرية الجزائرية منعت الجيش الوطني الشعبي من المشاركة في حروب خاج الحدود الجزائرية او التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة ما عذى حرب 1967م و حرب اكتةبر 1973م و رغم

الضغوط التي مورست عليه للمشاركة في الحرب في مالي 2012م بزعامة فرنسا و رفض ان ينجر في المستنقع اليمني, في عاصفة الحزم بزعامة المملكة العربية السعودية. (1)

–وترجع قناعة العقيدة العسكرية الجزائرية بعدم التدخل في حروب خارجية في قناعة الجزائر في المؤامرة لجرها في حروب لا تعنيها لاستنزاف قدراتها العسكرية و البشرية.

– تحسنت القدرات العسكرية المادية من خلال صفقات التسلح و تنويع الشركاء العسكريين من روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية, ومشاريع عسكرية بالشراكة مع دول أخرى كألمانيا و الإمارات.

–تفضل الجزائر حل الأزمات الدولية و في دول الجوار بطرق سلمية لان الحروب تؤدي إلى الفوضى في المنطقة, والنماذج للتدخلات العسكرية في عدة مناطق تحث شعار مكافحة الإرهاب أو الدكتاتوريات زاد المناطق فوضى و تطرف كما حدث في ليبيا و مالي و قبلها العراق و أفغانستان. (2)

(1) –بودح سارة, **الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة**,مرجع سابق ,ص.21.

(2)– زكرياء وهبي، **رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري** (,الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية .جامعة -قاصدي مرباح - ورقلة 2014) .ص9.

المطلب الثاني: تطور العقيدة العسكرية الجزائرية

لقد شكل التغير التاريخي بعد الاستقلال عاملا اساسيا في بلورة العقيدة الامنية الجزائرية, و التي تاثرت في السنوات التي تلت الاستقلال بمسالة الحدود و ترسيمها, مع دول الجوار, خاصة الجهة الغربية منها, فبحكم

البيئة الإقليمية التي اتسمت ببروز حركات التحرر في بلدان العالم الثالث, جعل بريق الثورة الجزائرية يعطي القيادة للجزائر لقيادة و دعم هذه الموجات التحررية, و اعطتها شرعية الزعامة المغاربية, اما ما ميز فترة حكم الراحل احمد بن بلة هو الاشكالية القائمة بين السياسات الداخلية و الخارجية للجزائر حيث اعطت الاهمية للعمل الخارجي مهملة التنمية الداخلية حيث ارتكزت هذه السياسات الخارجية(1) في عهده على:

*التضامن مع الحركات التحررية في العالم و هذا بحكم ان الجزائر سطرت اكبر ثورة تحررية في العصر الحديث, و دعمها لحركات التحرر امر راسخ في عقيدتها التحررية.

*الوقوف في وجه الامبريالية و هذا للتوجه الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر غداة الاستقلال.

*تقوية السيادة و استقلال البلاد و هذا تتبيثا للأفكار و العقائد الثورية في شتى الميادين.

ان العقيدة الجزائرية تبلورت و تشكلت بعد التوتر مع الجارة المغرب منذ حرب الرمال 1963م حيث اعتبرت المغرب كخطر امني بري نتيجة الاطماع المغربية الغير مبررة, ما نجم عليه من استراتيجيات تسلح عسكرية ومنافسة مع المغرب على المجال الحيوي المغاربي, ان الجزائر تعتبر المنطقة من مصر الى السنغال مجال حيوي, و اي تغيير في الخارطة السياسية و موازين القوى في هذه المنطقة دون استشارة الجزائر يعتبر تهديدا لها, و الامر الذي نشا من الاتفاق المغربي الموريتاني الاسباني بانسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية دون اشراك الجزائر في هذا التطور قناعة جزائرية بدعم القضية الصحراوية المحاربة انذاك شمالا ضذ المخزن و جنوبا ضذ موريتانيا, الى يومنا هذا لانها تعتبر اي تغيير في الترتيبات في المنطقة تهديدا لامنها الوطني. (2)

(1) – نور الدين بن عنتر، مرجع سابق .ص93

(2)– سليم بوسكين,تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساته على الامن الوطني الجزائري,(مدكرة ماجستير),مرجع يابق,ص.234.

*تاثر الادراك الامني الجزائري بالتطورات الاقليمية في فترة الستينلت و السبعينات حيث ان التطورات التي شهدها المشرق في الصراع العربي الاسرائيلي, مس الجزائر التي حركت فبالقها الجوية و مدرعاتها البرية نصرة للقضية العربية فان الاطماع الاسرائيلية تهديد للامن القومي العربي و الاقليمي بغض النظر عن الحمية و العصبية للامة العربية, ثم ان عدة احداث بعدها اعتبرت تهديدا اقليميا للجزائر فالازمة المغربية الاسبانية حول سبتة و مليلة, و الازمة التركية اليونانية حول بحر ايجه, و الخلاف البريطاني الاسباني

حول مضيق جبل طارق فهذه التهديدات العربية و المتوسطية و المغاربية تؤثر في استقرار الانظمة في المنطقة.

* في الفترة التي حكم فيها الراحل الشادلي بن جديد, تميزت باعادة النظر في المنظومة العسكرية التي ميزها الاعتماد على تقوية القوات البرية لان التهديد البري اعتبر اكبر, و تراجعت بعض المواضيع الدولية التي ساهمت الجزائر فيها على غرار حركة عدم الانحياز و الحوار شمال جنوب و تراجع الدور الدبلوماسي الجزائري و زادت القناعة باعادة تكييف العقيدة العسكرية بعد نهاية الحرب الباردة و سقوط الاتحاد السوفيتي. (1)

*بعد الانفجار الاجتماعي و ما نتج عنه من تطورات سياسية و الاقتصادية, و دخول الازمة الامنية وجدت الجزائر ممثلة في الجيش الوطني الشعبي في مواجهة تهديد امني جديد داخلي مثمتل في مواجهة الجماعات الارهابية التي تعتمد حرب العصابات, مع جعل القوات المسلحة تكيف قدراتها و تنشئ اجهزة جديدة لمكافحة الارهاب, و المعضلة التي وجدت نفسها الجزائر فيها هي توفير الامكانات و التجهيزات لمكافحة الارهاب الداخلي و ضمان الشراكات الاستراتيجية و ضمان عدم التدخل الاجنبي, وهنا يمكن القول ان الجزائر وجدت نفسها في عزلة دولية تقريبا. (2)

*مع قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999م, عمل على مشاريع التنمية الداخلية و ضمان الامن الداخلي وفق سياسات الوئام و المصالحة الوطنية و بالموازات, العمل الدبلوماسي لاجل فك العزلة و اعادت الجزائر لمكانتها في الساحة الدولية.

---

(1)محمد السيد سعيد،" **الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف** ."**السياسة الدولية** .مركز الأهرام للدراسات السياسية, والإستراتيجية،(القاهرة :مركز الأهرام العدد 166 ، أفريل 2007 ، ص 73.

(2)– سليم بوسكين, **مرجع سابق,ص.235.**

*بعد 2010م و الى يومنا هذا دخلت الجزائر في صراع مفتوح مع التهديدات اللاثماثلبة الجديدة التي افرزها عدم استقرار انظمة الجوار الجزائري من التهريب و الهجرة غير شرعية و الجريمة العابرة للحدود و انفجار الوضع في الساحل الإفريقي, و تنامي الارهاب الدولي و بروز ازمة الطوارق و الازواد و التدخل الاجنبي في مالي, بالإضافة الى سقوط النظام في ليبيا و نتج عنه من فوضى السلاح وتنامي الارهاب, و

التجادبات في الساحة التونسية الغير مستقرة, والتهديد الجديد هو اقتصادي بحث نتيجة الصدمة البترولية, الاخيرة و التي ينجم عنها تهديدات مترابطة داخليا و خارجيا.

المبحث الثاني:الآليات الأمنية و العسكرية في مواجهة التهديدات الإقليمية الراهنة

المطلب الأول: الإجراءات الأمنية و العسكرية الداخلية

اتبعت الجزائر إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب, حيث اتبعت خططا متكاملة, ومشتركة بين مختلف المصالح الامنية المختلفة من خلال جمع المعلومات كما تمت اعادة تنظيم و تشكيل الوحدات العسكرية

التي تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع الارهاب مع اعتماد تدريب خاص و تزويدها و اسلحة تتماشى و نوعية القتال الذي تتبعه العصابات الاجرامية.

إن العنف الذي شهدته الجزائر من مجازر ارهابية وضرب للاقتصاد الوطني و اغتيال رموز الدولة فرض تدخل الجيش الوطني الشعبي لحسم المعركة رغم كونه جيش نظامي و جد نفسه في وجه حرب العصابات, ولكون قوات الشرطة و الدرك لا تغطي انذاك كامل التراب الوطني ما منح للجيش صلاحيات مكافحة الارهاب, وعليه تم انشاء مركز تنسيق مكافحة الارهاب.

<u>الآليات الأمنية و العسكرية لحماية الحدود:</u>

1-إدارة عمليات مكافحة الارهاب و تعزيز الوحدات العسكرية:

* كاستراتيجية اولية أنشئت مفارز خاصة لمكافحة الارهاب و جمعت الاسلحة التقليدية و اسلحة الصيد من المواطنين و انشات مجموعات الحرس البلدي و مجموعات الدفاع الداتي, في المناطق الاكثر تهدبدا.

* طبقا للتعليمة الصادرة عن قبادة اركان الجيش الوطني الشعبي يتاريخ 1994/07/10 تم تحويل القاطاعات العسكرية الى قطاعات عملياتية, و في سنة 2006 اعلن عن تحييد 17 الف ارهابي و تمير المخابى و خلايا الدعم و المساندة و كذا القاء القبض على مئات الارهابيين الا ان الجزائر انتهت بالموازات مع العمل العسكري سياسة مصالحة مكنت من تفكيك عديد الخلايا و القاء السلاح من الالاف من المنخرطين في الجماعات الإرهابية و هذا ما خفف التهديد الارهابي الداخلي على الجزائر.

2- نشر قوات أمنية مدعمة بوحدات عسكرية على طول الحدود:

وفق عمليات سرية لمنع تسلل و تهريب الاسلحة, خاصة بعد انتشار الاسلحة القادمة من ليبيا بع اسقاط نظام القذافي, و بروز مجموعات تهريب السلاح, حيث كلف 64 ضابط سامي (1)من وحدات الاستطلاع السرية لمراقبة 84 وحدة تنتشر في الجنوب الغربي و الجنوب الغربي لضرب الاهداف القادمة من الحدود, الى جانب نشر 5000 فرد من الكوموندوس للقوات الخاصة, يرابطون في 32 نقطة عسكرية صحراوية, الى جانب قوات المظلين في اهبة دائمة و نشر المختصين في تقفي الاثار و ابناء المنطقة من المجندين الذين لهم دراية بالمسالك الصعبة و الطرق الصحراوية, مع الزج ب 12 كتيبة من المفرزة الخاصة للدرك الوطني (ssi),على مسافة 1000كم من الشريط الحدودي تشرف عليها القيادة الجهوية الرابعة للدرك الوطني.

- كما اعتمدت الاجهزة العسكرية و الامنية اولوية القبض على الارهابيين احياء لاستقاء المعلومات الاستخباراتية حول المسارات و الطرق المتبعة لتنقل الارهابيين و مهربي السلاح ومافيا تهريب المخدراتو كدا معرفة مخططات المجموعات الارهابية, حاصة مع الحدود الليبية و المالية.

3-الهيكلة العسكرية و الاجراءات الامنية:

عملت الجزائر لتعزيز الجهود لحماية الحدود البرية و البحرية و تامين المجال الجوب, لهذا اوكلت مهام مختصة لعدة و حدات امنية و عسكرية وهي:

أ–قيادة وحدات حرس الحدود (GGF): تم انشاء هذا الجهاز بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 1977م وتم الحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم 91/04 المؤرخ في 1991م ومن مهامها الاساسية: *مراقبة و حماية المناطق الحدودية البرية و ضمان مهم الدفاع و الحراسة الدائمة لها.

*جمع المعلومات و التبليغ عن التحركات المشبوهة للسلطة العسكرية للاقليم و معرفة سكان المناطق الحدودية, و النشاطات الذين يمارسونها.

*المشاركة في مكافحة الارهاب و التخريب و حماية المنطق الاستراتيجية, وافشال محاولات التسلل او التهريب و الهجرة غير الشرعية.

*حماية العاملين الاجانب بالشركات العاملة في المناطق الحدودية(1).

*تطهير الحدود الشرقية و الغربية من مخلفات الاستعمار, كخطي شال و موريس و كذا تطهير المناطق الحدودية من الالغام.

*الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد الترسيم على طول الشريط الحدودي.

* المساعدة الانسانية و الاسعاف و انقاد التائهين في الصحراء و حماية البيئة و الاثار.

---

(1)عقد اجتماع عقده رئيس الجمهورية وزير الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة، عبد العزيز بوتفليقة، مع نائب وزير الدفاع، الفريق قايد صالح، وقائد القوات البرية، اللواء أحسن طافر، خرجت توصيات تملي ضرورة ، تضم 64 ضابطاً من وحدات الاستطلاع السرية التي تلقت تدريبات عالية المستوى في روسيا بين عامي 2006 و 2007 ، يشرف هؤلاء على تسيير 84 وحدة تدخل سرية، تنتشر عبر إقليميّ الجنوب الغربي على الحدود مع مالي والنيجر، والجنوب الشرقي الذي يضم حدود تونس وليبيا، للقيام بعمليات حساسة وضرب أهداف مركزة للجماعات المتطرفة والمسلحة.

ب–حراس الشواطئ: مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني مهمتها حراسة الموانئ و الشواطئ و حمايتها من اشكال التهريب و الهجرة غير الشرعية, في المجال البحري الطبيعي وحددت مهامها بمقتضى الامر الصادر سنة 1973م وهيكلها التنظيمي ينقسم الى مستوى مركزي و هو تحت القيادة المباشرة لقائد القوات البحرية و اخرج جهوي هم المراكز الجهوية لكل من العاصمة عنابة و وهران. (2)

ج–شرطة الحدود: تتكفل بالاجراءات الادارية و القانونية لمراقبة دخول و خروج الافراد و الممتلكات عبر الحدود البرية البحرية و الجوية ومن مهامها محربة التهريب و الهجرة غير الشرعيةو تجارة المخدرات,

وضمان حماية الامن في المطارات و الموتنئ و السكك الحديدية ومراكز المراقبة البرية, كما تتكفل باجراءات ابعاد الاجانب و التنسيق مع مختلف المصالح الاخرى.

د–الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية(BRIC): من مهامها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية, من خلال البحث و التحري و التعرف على الافراد و المهربين و شبكات التهريب ومزوري جوازات السفر والاجانب المشبوهين المقيمين بصفة غير قانونية.

كذلك من مهام هذا الجهاز تتبع المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعيةو نقاط العبور غير الشرعية,

هـ–الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية(OCLCIC): تابع للمديرية العامة للامن الوطني ومن مهامه : * مكافحة خلايا و شبكات الدعو و التنقل غير الشرعي للاجانب داخل التراب الوطني.

*ردع الطراف التي تساعد الاجانب الذين هم في صفة اقامة غير شرعية

*مكافحة شبكات تزوير الوثائق و التوظيف غير الشرعي للاجانب و الاقامة غير الشرعية.

---

(1)–ومن خلال المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 أفريل سنة 2009 م تم تغيير التسمية من **هيئة حراس الحدود** إلى " **قيادة وحدات حراس الحدود** "بقيادة الدرك الوطني و هي التسمية الحلية.

(2)–مجلة الجيش، العدد الأول، المرجع نفسه، ص83 .

الحماية ضد عمليات التهريب و جرائم امن الدولة:

ان عمليات التهريب على طول الشريط الحدودي بمختلف انواعه تشكل تهديدا للامن القومي الجزائري لعدة اسباب امنية مضرة بالاقتصاد الوطني ولتزاوج و تعاون منظمات المافيا و التهريب مع الجماعات الارهابية لتوفير الدعم و الحماية لقوافل المهربيين الذين يسعون للربح المادي بينما اهداف المنظمات الاجرامية و لاارهابية ضرب استقرار الوطن و الامن الداخلي و الخارجي للوطن.

تكمن الصعوبة في مواجهة جرائم امن الدولة تعدد هذه التهديدات و عليه زادت الدولة من الاجراءات و الموارد لحماية من هذه التهديدات و نحصر هذه الاجراءات الوقائية على مستويين:

1-**على مستوى تامين المجالات المفتوحة:** تعمل وحدات حراسة الحدود ليلا و نهارا على تامين و حماي الجدود المترامية من جميع انواع التهديدات و الاخطار الخاجية قامت قيادة الدرك الوطني في هذا الصدد باتخاد اجراءات وهي:

أ-الاجراءات الامنية التنظيمية:مهامها تعزيز التشكبل القتالي لمجموعات حرس الحدود منذ 2008, باسحداث وحدات متنقلة, و انشاء ابراج المراقبة التي تسمح برصد التحركات 24ساعة متواصلة,وعليه تنتهج ايضا هذه الوحدات المتنقلة للسدود التابتة و المؤقتة نهارا, للرصد و المراقبة في المناطق الحدودية لتصبح هذه السود كمائن ليلا. (1)

ث-التدعيم بمراكز الشرطة القضائية:و الهدف من ادراج هذا الجهاز ضمن استراتيجيات حماية الحدود الى دعم و اسناد الوحدات الاخرى على الارض كحرس الحدود و الجمارك و قوات الدرك و مهامها ايض الرصد و المراقبة و اقامة الكمائن و السدود.

(1)-حيث شرعت وزارة الدفاع الوطني في أخذ تعزيزات جديدة اثر تفاقم ظاهرة التهريب، إذ بادرت بإنشاء 20 فرقة متنقلة و 23 مركز مراقبة جديد، الذي يدخل ضمن إستراتيجية الجزائر لمكافحة التهريب وحماية حدودها البرية، خاصة على مستوى الشريط الحدودي مع المغرب .حيث تم استحداث نحو 23 مركزا للمراقبة على الحدود مع المغرب الممتدة على طول170 كيلومترا بإقليم ولاية تلمسان يمتد من الحدود البرية البحرية شمالا إلى غاية الحدود مع ولاية النعامة والمغرب جنوبا، إضافة إلى استحداث نحو 20 فرقة متنقلة جديدة على شكل مراكز متقدمة.

2-**الاجراءات الوقائية ميدانيا:**

أ-الحواجز المادية في المناطق المفتوحة: وهي عبارة عن الخنادق المحفورة و الحواجز الهندسية و العوائق الحديدية و الاسوار و الاسلاك الشائكة, وتكون بكثرة في المناطق التي تكثر فيها التسللات و وعبور المهربيين بالمركبات و الدواب او المترجلين, وفي هذا الصدد انتهت اليات الجيش الوطني الشعبي من حفر خندق كبير(1) بطول 4 امتار و نفس العمق مع الشريط الحدودي المغربي و ترمي مستقبلا الى كهربية بضغط عالي, اما الحدود الشرقية فنفس الاجراء شرعت فيه الجزائر مع اقل تضييق مقارنة بالجهة الغربية.

ب–اعداد خطط المراقبة والرصد: وتقضي نتكثيف المراقبة و الرصد على المناطق التي تكثر فيها عمليات التسلل و التهريب و هذا مع اعداد التقارير الميدانية حول النقائص و الاخطاء المرتكبة لتحسين الاداء و الفعالية.

ج–عقبات سكان المناطق الحدودية: ان تشابك علاقات القرابة بين سكان المناطق الحدودية و المصاهرة تصعب عمليات المراقبة و الرصد و هذا لتورط مغلب هؤلاء السكان في عمليات التهريب و الارهاب لمعرفتهم بالمسالك الصعبة و استغلالهم للحبونات و المناسبات الوطنية او الدولية و كذا الظروف الطبيعية كالضباب و الظلام وغيرها للقبام بالعمليات غبر الشرعية, كما لا يتعاون اغلبهم مع السلطات العسكرية و المدنية, وقد صادفت حالات وجود انفاق بين منازل حدودية في طرفي الحدود.

4– على مستوى المداخل و المنافد الحدودية الرئيسية:

أ–الاجراءات الرقابية الروتينية: كثيرا ما يستعمل المهربين و المهاجريين غير الشرعيين للمنافد الرئيسية للحدود وعليه تشدد الاجراءات الرقابية و الامكانيات لكشف هذه الاختراقات في المطارات و الموانئ و المنافد البرية الحدودية, ومن بين الاجراءات الفعالة اجهزة السكانير الثابتة و المتنقلة و الخاصة بالافراد التي تكمن من تحديد المواد المهربة, الى جان فعالية فرقة الكلاب المدربة, في الكشف عن المخدرات و المواد المتفجرة.

ب– الخبرة و الفطنة المهنية: من بين التدريب و الخبرة للاجهزة الامنية الحدودية المختلفة هو كشف المهربيين و المجرمين و المهاجرين غير الشرعيين عن طريق سلوكهم و ردود افعالهم, وتحليل التصرفات, و كذا التجربة الميدانية في معرفة الوثائق المزورة, وطرق الاحتيال.

---

(1) –تطاوين دال، **الجزائر تحفر خندقا على طول الحدود التونسية والحرس الوطني يراقب ميدانيا**، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح 2017/05/29: 14:20

<u>إحصائيات ونتائج 2016 لمختلف الأجهزة الأمنية المؤمنة للحدود:</u>

1–في مجال تهريب المخدرات:

تم حجز أزيد من 69 طنا من القنب الهندي بالجزائر خلال السداسي الأول 2016 منها 77 بالمائة بغرب البلاد حسبما أفادت بها حصيلة للديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها, و جاء في وثيقة الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها تلقت وأج نسخة منها أنه تم "حجز مجمل 840 69.400 كلغ من القنب الهندي خلال السداسي الأول 2016 منها 77 بالمائة بغرب البلاد"(1).

و سجلت الحصيلة التي تم إعدادها على أساس إحصائيات مصالح مكافحة المخدرات على مستوى الدرك الوطني و الشرطة و الجمارك أن كمية القنب الهندي التي تم حجزها خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية في ارتفاع ب 86,4 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من 2015.

كما أوضحت أنه تم حجز 16.67 بالمائة من القنب الهندي بالمناطق الجنوبية و 4.75 بالمائة بالوسط و 51.1 بالمائة و بخصوص المخدرات الصلبة انتقلت كمية الهيروبين المحجوزة من 2.527.4 غرام إلى 443,1,329 غرام أي انخفاض ب 40,47 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. كما سجلت كمية الكوكايين التي تم حجزها انخفاضا ب 14,40 بالمائة,منتقلة من 415,84.993 غرام خلال نفس الفترة من سنة 2015 إلى 260,51 غرام في 2016.

و من جهة أخرى أشارت الحصيلة إلى "زيادة معتبرة" في حجز الأقراص المهلوسة منتقلة من 277.360 قرص إلى 659.133 خلال نفس الفترة المرجعية أي ارتفاع ب 64ر137 بالمئة منها 84.50 بالمئة تم حجزها بغرب البلاد,و حسب نفس المصدر أسفرت التحريات عن توقيف 19.682 شخص في قضايا متعلقة بالمخدرات أي ارتفاع ب 19ر53 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من 2015. و حسب معطيات الديوان فإن 4.130 هم من المتاجرين بالقنب الهندي و 2.170 آخرين من المتاجرين بالمواد المهلوسة.

كما بينت الحصيلة أنه تمت معالجة 15.325 قضية خلال الأشهر الستة الأولى من السنة الجارية مقابل 9.544 قضية خلال نفس الفترة في 2015 أي زيادة ب 57.60 بالمئة. و من مجمل القضايا المعالجة 3.780 قضية متعلقة بتهريب المخدرات و 11.541 قضية متعلقة بحيازة و استعمال المخدرات و 4 متعلقة بزراعة القنب الهندي و الأفيون.

---

(1)- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، **الحصيلة الوطنية للمخدرات و المؤثرات العقلية من طرف مصالح مكافحنه,2014.2015.**

2-في مجال تهريب البضائع و ومختلف السلع: (1)

بلغت قيمة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الجمارك والتي كانت موجهة للتهريب 44 ر2 مليار دينار خلال السنة الفارطة مقابل 8.1 مليار دج في 2014 أي بارتفاع قدره 2.26 بالمائة ، حسب ما علم لدى مسؤول سام في المديرية العامة للجمارك,وتخص الحصيلة الإجمالية للبضاعة المحجوزة خلال 2015 ما تم استرجاعه من طرف الجمارك في إطار مكافحة التهريب على مستوى الحواجز أو المناطق الحدودية-المسماة بحجز مخالفات التهريب) فقط ولا تتضمن "حجز مخالفات المكتب"المسجلة في مكاتب الجمارك خلال عمليات التفتيش على مستوى الموانئ والمطارات.

وتشير نفس الحصيلة إلى أن حجز السيارات-بتوريط 263 شخص- تأتي في المرتبة الثانية فيما يخص نوع البضاعة المحجوزة بقيمة 1 ,486 مليون دج وتخص 421 سيارة سياحة وعملية و126 شاحنة و10 جرارات و80 دراجة و3 معدات وحافلة بالإضافة إلى قارب و151 أحمرة مستعملة لنقل البضاعة الموجهة للتهريب.

وتتعلق هذه الأرقام بالسيارات المحتجزة والتي كانت ستستعمل كوسيلة نقل لتهريب السلع أو السيارات المهربة في حد ذاتها. تجدر الإشارة إلى أن ولاية تلمسان تحتل أيضا المركز الأول فيما يخص السيارات المحتجزة بما يعادل 04ر157 مليون دينار متبوعة بولاية تبسة (55 مليون دينار) و تامنراست (9ر52 مليون دينار).

ويبقى الوقود أكثر المواد المعنية بظاهرة التجارة غير الشرعية على الحدود الجزائرية, تمكنت مصالح الجمارك من استرجاع خلال سنة 2015ما مجموعه 900 565 لتر من الوقود نتيجة 520 عملية حجز لمبلغ إجمالي يقدر ب 8 مليون دينار عبر الحدود الشرقية الغربية والجنوبية.

وتعود هذه الظاهرة إلى غلاء أسعار الوقود في الدول المجاورة مقارنة بأسعار الوقود المدعم في الجزائر,وحسب تقديرات مصالح الجمارك فان سعر الديزل في المغرب يصل إلى ما يعادل45, 132 دينار جزائري (حسب الصرف في السوق السوداء) وما بين,86 دينار و,100 دينار (عادي و ممتاز) في تونس مقابل 76,18 في الجزائر (سعر سنة 2015).

3-في مجال تزوير الوثائق و العملات و وتهريب المعادن الثمينة:

فيما يتعلق بالعملة الصعبة المحتجزة سنة 2015 فقد وصل مجموعها ما يعادل 52 مليون دينار أو 810 964 يورو 2000 دولار 240 جنيه إسترليني و 3800 دينار تونسي.

وتم رصد 80 بالمائة من هذا المبلغ قرب المنطقة الحدودية المتاخمة لولاية تبسة (41'5 مليون دينار),أما المعادن الحديدية وغير الحديدية فقد احتجزت منها مصالح الجمارك ما يعادل ,38 مليون دينار من بينها بشكل خاص كوابل الهاتف بقايا النحاس و الألمنيوم الذهب أعمدة و سبائك الرصاص.

---

(1)مرجع سابق.

<u>استراتيجيات التسلح و زيادة الانفاق العسكري:</u>

ان الانفاق العسكري يهدف استكمال القدرة الدفاعية, وتامين حماية مستمرة للافراد و الممتلكات, والاطماع الخارجية, وضمان مبدا توازن القوة, و المنظومة الردعية من القوى المنافسة اقليميا و دوليا, والمعنى الشامل للانفاق العسكري هو الاتجاه الذي تسلكه الدولة لاقتناء الاسلحة و المنظومات الدفاعية و الهجومية في زمن السلم و الحرب, و بالنسبة للجزائر فرغم الحصار الذي كان مفروض عليها في اقتناء الاسلحة بسبب الازمة الداخلية التي عرفتها الجزائر, ابان العشرية السوداء, رغم حاجة البلاد لصفقات الاسلحة لمواجهة الارهاب, نفس الدول التي حاصرت الجزائر اقتصاديا, ورفضت اتمام صفقات السلاح هي الان تتسابق لنيل

ود الجزائر و كسب رضاها لاتمام صفقات, حصوصا و ان الجزائر اعتمدت مبدا تنويع الشراكات في صفقات السلاح بعد ان كان الشريك السوفياتي هو الشريك الوحيد في صفقات السلاح.

السنة	ميزانية وزارة الدفاع بالدينار الجزائري
2010	421.726.569.000 دينار جزائري
2011	631.076.546.000 دينار جزائري
2012	723.123.173.000 دينار جزائري
2013	825.860.800.000 دينار جزائري
2014	955.926.000.000 دينار جزائري
2015	1.047.926.000.000 دينار جزائري
2016	10.46 مليار دولار

تمثل ميزانية التسلح في الجزائر (1)مند اكثر من 20 سنة اكبر ميزانية في قوانين المالية و هذا للضرورة القصوى التي تعتمدها الجزائر في التسلح و كسب التكنولوجيات العسكرية, والجدول المالي يمثل تطور الانفاق العسكري* بنبة فاقت 100 بالمئة مند 2010م:

(1)- مبروك كاهي، **الانفاق على التسليح كآلية للدفاع الوطني** (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية .جامعة - قاصدي مرباح - ورقلة 2014) .ص ص1-3.

* تشير التقارير الأخيرة الصادرة عن معهد استكهولم لأبحاث السلام أن الدولة الجزائرية هي من أكثر دول العالم انفاقا على التسليح وباتت تحتل المراتب الأولى ليس فقط على الصعيد الإفريقي وانما أيضا على المستوى العالمي، إذ احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا في شراء العتاد العسكري.

تقدم الجيش الجزائري، في دراسة لمعهد أمريكي متخصص في متابعة الشؤون العسكرية عبر العالم، لسنة 2015، بأربع مراتب عن السنة الماضية، بين 126 دولة شملتها الدراسة، وصنف الجيش الجزائري كقوة عسكرية الثانية عربيا، خصوصا في الميزانية السنوية المقدرة بـ10,57 مليار دولار، والـ27 عالميا.

وفق آخر تقييم نشرته "غلوبال فاير باور"، وهي إحدى أبرز المؤسسات البحثية الأمريكية المُتخصصة في تقديم قواعد بيانات تحليلية عن القوى العسكرية بالعالم، يصنف الجيش الجزائري الأقوى بمنطقة شمال إفريقيا، والثاني عربيا بعد مصر، ويحل في المرتبة الـ27 عالميا ضمن قائمة تضم 126 دولة.

ونشر المعهد على موقعه الإلكتروني جزءا من القدرات والإمكانيات العسكرية التي يتمتع بها الجيش الوطني الشعبي، مشيرا إلى أن "المؤسسة العسكرية الجزائرية تتوفر على 20 مليونا و387 ألف شخص قادرين على القتال، و17 مليونا و249 ألف أدوا الخدمة الوطنية، فيما يصل عدد الأشخاص الذين يصلون إلى سن التجنيد العسكري سنويا 672 ألف و993 شخص، بينما يبلغ عدد الجنود المنتشرين على الحدود 512 ألف فرد، والجنود الاحتياطيون 400 ألف فرد".

وفي شق التجهيزات العسكرية، ذكرت الدراسة أن الجيش الجزائري تقدم في الترتيب العالمي من 31 سنة 2014 إلى 27 سنة 2015، بناء على ما يتوفر عليه من الآلات الحربية، وأبرزت أن الجيش يتوفر على احتياطي حرب بـ975 مركبة مدرعة، و1898 مدفع ذاتي الحركة، و350 نظام متعدد لرمي القذائف".

وأشارت الدراسة إلى أن "التجهيزات الموضوعة حيز الخدمة، فهي 448 طائرة مقاتلة، و89 طائرة هجومية، و99 طائرة نقل وشحن، و225 طائرة تدريب، و272 هيلوكبتر بين عادية وهجومية، و3 مدرعات بحرية هجومية".

وارتفعت ميزانية الدفاع، حسب الدراسة، من 8,1 مليار دولار سنة 2014 إلى 10,57 مليار دولار لعام 2015، فيما تقدر الديون الخارجية لوزارة الدفاع الوطني بـ5,278 مليار دولار. وبهذه الميزانية تحتل الجزائر المرتبة 22 عالميا، والثانية عربيا بعد السعودية التي تبلغ ميزانيتها العسكرية سنويا 56,725 مليار دولار(1).

(1)جريدة الصوت الآخر,عدد 12 ديسمبر 2016,تاريخ الاطلاع, السبت 20 مايو 2017 – 7:09 مساءً, على الموقع الالكتروني: http://www.assawt.net/?p=4298

وكشف المعهد الأمريكي أنه "رغم الثورة المحققة في مجال التكنولوجيا واستخدامها في المجالات الحربية، إلا أن الجزائر ما تزال تعتمد على مواردها النفطية في دعم تجهيزاتها الحربية"، وأعطت المؤسسة أرقاما عن إنتاج الجزائر من البترول باعتبارها عاملا يقاس عليه عند ترتيب الجيوش، وقالت إن البلد تنتج 1,9 مليون برميل يوميا وتستهلك محليا 320 ألف برميل يوميا".

وأوردت الدراسة إن "قوة الدول لا تقاس بالعتاد والأعداد فقط، باعتبار أن العصر الحديث شهد قدرة تنظيمات مقاتلة صغيرة العدد والعتاد أن ترهق جيوشا متقدمة، وأعطت أمثلة عما فعله "حزب الله" في لبنان، على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي هو رقم 11 ضمن أقوى جيوش العالم، وكما حدث مع الجيش الأمريكي في أفغانستان مع بضعة آلاف من المقاتلين غير المنظمين".

المطلب الثاني:الإجراءات الأمنية و العسكرية المشتركة مع دول الإقليم ألمغاربي و المتوسطي

1-مبادرة دول الميدان(اتفاق تمنراست):

أنشئت وفق اقتراح جزائري للتعاون الاقليمي العسكري و التعاون الامني المشترك لدول الساحل, وهذه الدول هي:الجزائر و مالي, النيجر و موريتانيا, بدون ضم تونس و المغرب, ويهدف هذا التحالف لمواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود و مكافحة الارهاب, و تم التنصيب الفعلي لهذه المبادرة سنة 2009, عند لقاء رؤساء جيوش هذه الدول حيث اطلق على هذا اللقاء "لجنة الاركان العملياتية المشتركة " وفقا لخطة تمنراست, خرجت باتفاق انشاء مركز قيادة مشتركة للتنسيق الامني و مقرها تمنراست(1).

وتضمن هذه اللجنة مهام التنسيق الامني و العسكري, التكوين و العتاد العسكري, و تنظيم دوريات مشتركة لمراقبة حركة المجموعات الارهابية, و اقامة مراكز جدودية مشتركة لضبط الجدود, و مراقبة تنقل الافراد و البضائع, و انشاء قوة مشتركة من 25 الف جندي, منهم 5 الاف جندي من الطوارق, لشن ضربات ضد مراكز الإرهابيين و فلول المهربين وتم تفعيل هذه القوة المشتركة في لقاء الجزائر في 2010.

2-خلية الربط و الادماج الاستخباراتية:

انشات عند لقاء قادة اجهزة الامن و الاستخبارات, في 2010, وتضم دول الجزائر مالي النيجر و موريتانيا, مقرها تمنراست, و مهمامها اعداد استراتيجية مشتركة لمكافحة الارهاب, و الجريمة العابرة للحدود, من خلال تفعيل دور العمل الاستخباراتي في الميدان الامني, الاقتصادي, و المعلوماتي, ووضعت لها المهام الاتية:

*رصد نشاط المجموعات الارهابية, و الجريمة العابرة للحدود, و التنصت على اتصالاتهم.

*توظيف الاشخاص على دراية بالصحراء, و مسالكها الوعرة, لتقصي طرق الارهاب و المهربيين.

*اختراق و تفكيك جماعات الدعم و الاسناد, للارهاب و منع تجنيد ابناء قبائل الصحراء, و عرب التوارق.

*تحديد المجموعات الارهابية التي تتعامل مع القاعدة, والمجموعات الاجرامية التي تختطف الرعايا الاجانب.

*استحداث دوريات مشتركة على طول الحدود و تعزيز التعاون الاستخباراتي.

(1)خالد بشكيط ، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**، (رسالة .ماجستير،دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر 2010) ص13 .

3-الاتفاق الثلاثي بين الجزائر و تونس و ليبيا لتعزيز امن الحدود:

عقد الاتفاق بغدامس الليبية, في 2013م لمناقشة اوضاع الحدود و تأكيد على تعزيز الإجراءات الأمنية, على الحدود المشتركة, و تفعيل التعاون الامني بين الدول و عقد الاجتماعات دوريا لمتابعة التطور الحاصل و بحث القضايا السياسية و الاقتصادية(1), و استعداد هذه الدول لاستعمال القوة, لتحقيق امن و استقرار سكان المناطق الحدودية, كما تناول الاجتماع اخطار التدخل الفرنسي في مالي.

الجهود المغاربة و الإفريقية لإدارة امن الحدود:

1-برنامج الحدود للاتحاد الافريقي the africain union borders programs: تم الاعلان عنه سنة 2007 وتضمن برامج لتعزيز امن الخدود, و ضمان الامن و السلو و الاستقرار لتسهيل التكامل و التنمية المستدامة في افريقيا, و تهدف الالية لتامين تنقل الفراد و البضئع عبر كامل الجدود.

ومن عناصر هذا البرنامج هي التحديد و الترسيم, التعاون عبر الحدود, بناء مؤسسات و تنمية القدرات, تعبئة الموارد اللازمة, رعت هذا البرنامج مؤسسة المانية هي GIZ من 2008 الى 2015م و كان لها الدور في ترسيم الحدود بين مالي و بوركينافاسو, و التوسط لحل المشاكل الحدودية بين دول الساحل الافريقي.

2-خطة العمل الإفريقية في مجال مكافحة الإرهاب: انعقد المؤتمر في الجزائر في 2002لايجاد سبل لمواجهة الارهاب, و الجريمة المنظمة من خلال:

*تعزيز قدرة الدول على مراقبة الحدود.

*تحديد الاطر القانونية الاقليمية لمواجهة التحديات.

-(1)اتفق رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال مع نظيريه التونسي حمادي الجبال والليبي علي زيدان على عقد اجتماعات كل 4 أشهر، لبحث القضايا الأمنية المطروحة بحدة بالحدود المشتركة بين البلدان الثلاثة .وتم الاتفاق أيضا على تحضير اتفاق أمني مشترك وتسيير دوريات أمنية مشتركة.

*وضع اطر قانونية لتسليم و تبادل المجرمين و المساعدة القانونية المتبادلة. (1)

*قمع تمويل الارهاب و دعم الجماعات المتطرفة, وتبادل المعلومات الاستخباراتية في مجال مكافحة الارهاب.

*تبني بروتوكول(2) الاتحاد الافريقي الملحق لمنع و مكافحة الارهاب في افريقيا سنة 2004.

3-المركز الافريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب CAERT : هو مركز تابع للاتحاد الإفريقي انشأ سنة 2004 مقره العاصمة الجزائر, يقوم بتبادل المعلومات و تقديم المساعدات, في مجال التكوين الخاص بمكافحة الارهاب بين الدول الافريقية, و يقوم باجراء البحوث لادراك خصائص و اسباب الارهاب في القارة, و سبل مواجهته, حيث يقوم اعداد التقارير و الدراسات الدورية توضع تحث تصرف الدول الافريقية, للاستفادة منها.

4-خطة العمل من اجل مكافحة المخدرات و مكافحة الجريمة: دعم الاتحاد الافريقي هذه الخطة سنة 2013م الى اليوم بواسطة مركز الدراسات و الابحاث حول الارهاب, وهدف هذه الخطة الى الاستجابة الجماعية, للتهديدات الداخلية و الخارجية, و تنفيد اهداف الاتحاد الافريقي في مسائل الامن و الدفاعو توفير اطار التعاون بين الدول الافريقية.

5-خطة عمل طرابلس: جاءت عقب اعمال المؤتمر الوزاري الاقليمي حول امن الحدود في طرابلس الليبية, 2012م و تهدف هذه الخطة الى تعزيز التعاون و الترابط العملياتي بين ليبيا و دول الجوار على صعيد امن الحدود, و هذا بتحليل اسباب الاخطار الامنية الاقليمية, خاصة انتشار الاسلحة التهريب و مكافحة الارهاب, كما اعتمدت حلولا مشتركة, و الاستجابة للاحتياجات التنموية الخاصة بالمناطق الحدودية, ما يساهم في تحقيق الامن مع ضرورة التنسيق الأمني, مع الامم المتحدة, و الاتحاد الاوروبي لتعزيز التعاون المشترك خاصة في الجانب الاقتصادي و التنموي للقضاء على المشاكل التي تواجه المنطقة وتفعيل التعاون الثنائي و المتعدد الاقطاب.

---

(1)-عمورة أعمر، **التهديدات اللاتماثلية من منطقة الساحل الإفريقي)مقاربة جيوأمنية** (مذكرة ماجستير في العلوم ، السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3)

(2)-الإتحاد الإفريقي، **البرتوكول الملحق لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، إثيوبيا، أديس أبابا :**القمة العادية الثالثة، جويلية 2004.

6- مسار نواقشط و استراتيجية لجنة الاتحاد الافريقي: اطلقته لجنة الامن و السلم للاتحاد الافريقي, سنة 2013بهدف تعزيز التعاون و تفعيل هندسة السلم و الامن بالتحاد الافريقي منها 11 دولة بحضور الجزائر و غياب المغرب و تونس,وكرست خطة اللجنة الاعتماد على الأمن و الحكامة, اللامركزية, التنمية في بلدان الساحل وفق جوانب محورية وهي : المحور الاول: في الجانب السياسي, تعزيز مكتسبات السلم و الامن و ترقية دولة القانونو دعم مؤسسات الديموقراطية و حماية حقوق الانسان و الجهاز القضائي(1).

المحور الثاني: في الجانب الامني, وفيه تنسيق الجهود في مجال الامن لاسيما حل النزاعات و الارهاب و الجريمة المنظمة.

المحور الثالث: الجانب التنموي, ويهتم بقضايا البيئة و التخلف بصفة عامة.

التعاون الإفريقي الأوربي في قضايا الساحل:

قدم الاتحاد الاوربي حلا شاملا للازمة في الساحل الصحراوي, الى المجلس الاوربي سنة 2011, على اساس الترابط العميق بين التنمية و الامن, و الاستجابة للمشكلات الامنية في الساحل عبر حشد موارد مالية و العمل على:

* التنمية و الحكم الراشد و حل النزاعات الداخلية.

*العمل السياسي و الدبلوماسي.

*الامن و سيادة القانون.

*مكافحة التطرف و العنف.

---

(1)-عمورة أعمر، نفس المرجع السابق، ص ص،108 -109.

وقد قام الاتحاد الأوربي بإرسال عدة بعثات إلى دول الساحل لدعم بناء القدرات السياسية و الدفاعية و الأمنية و هذه البعثات هي:

1-البعثة الاوربية للمساعدة الحدودية في ليبيا EUBAM (1):ارسلت في ماي 2013م لمدة عامين تهدف لدعم السلطات الليبية لتحسين و تامين امن الحدود, البرية منها و البحرية, و الجوية على الاساس القريب وتطوير استراتيجية متطورة لحماية الحدود INTEGRATED BORDERS MANAGEMENT STRATEGY.

2-بعثة تدريب الاتحاد الاوربي في مالي EUTM :ارسلت في فيفري 2013 لمدة 15 شهرا, عملت على تقديم الدعم في مجال القيادات و المراقبة, الدعم اللوجيستي و الموارد البشرية, فضلا على التدريب على تطبيق حقوق الانسان, و حماية المدنيين و حقوق الانسان.

3- بعثة ساحل النيجر EUCAP: ارسلت في اوت 2012, تهدف الى تزويد السلطات النجرية, بالمشورات و الخطط التدريبية, في مكافحة الجريمة المنظمة و الارهاب ووضع فرقة عمل بشكل دائم في نيامي, تتكون من 50 عنصرا في كل من مالي و النيجر.

التعاون الاوربي المغاربي في مجال ادارة الحدود:

1- مجموعة خمسة +خمسة (5+5):

يعد منتدى الحوار لدول غرب المتوسط المعروف بمجموعة (5+5) الذي اطلق بشكل رسمي سنة 1990, بروما الايطالية, و هو منتدى يضم دول الغرب المتوسطي التي تتقاسم نفس وجهات النظر حول تدعيم الترتيبات الاوربية في مجالات الامن, و الاستقرار الاقليمي عبر تقوية الحوارات السياسية, و دعم الشراكة فضلا عن تحقيق توافق حول الرؤى و المقاربات التي بامكانها معالجة القضايا و الإشكالات ذات الاهتمام المشترك, وتظم كل من الجزائر المغرب تونس و موريتانيا و ليبيا من افريقيا و كل من ايطاليا و اسبانيا و البرتغال فرنسا و مالطا من الجانب الاوربي, حيث تجتمع لجانها البرلمانيا سنويا لوضع مخططات وزارات دفاع هذه الدول ووضع نشاطات ستقبلية حيث تعتمد على المجالات التالية:

---

(1)EEAS. (n.d.), **EU Border Assistance Mission (EUBAM) in Libya**, Fact Sheet, see on 28/03/2017.

أ-**المراقبة البحرية في المتوسط:** لخفض الاخطار التي تهدد غرب المتوسط, نتيجة الاستعمال المخالف للملاحة البحرية, و الحقوق البحرية خاصة التهريب البحري و الهجرة غير الشرعية, وعمليات القرصنة و الارهاب والاستغلال الغير شرعي لعمليات الصيد, الى جانب التعاون في مجال البيئة البحرية كالتلوث و الحوادث البحرية.

ب- **الامن البري و الحماية المدنية:** خاصة في حالات الكوارث الكبرى كالزلازل و الكوارث الطبيعية و الفياضانات, اين تكون الامكانات المدنية غير كافية ما يستدعي تدخل القوات العسكرية للدعم, و التنسيق و تبادل المعارف و الخبرات بين الدول الاعضاء.

ج-**الامن الجوي في المتوسط:** جاءت هذه الفكرة بعد احداث 11 سبتمبر 2001م بالولايات المتحدة, وهذا بهدف التعاون و تبادل المعلومات, و الحوار بين المراكز العسكرية لواجهة الاخطار و التهديداتمن الارهاب الجوي. (1)

التعاون الاقتصادي و مشاريع التنمية في إفريقيا:

1- **مشروع الطريق العابر للصحراء:** يدخل في سياق البرنامج الافريقي للتنمية يضم 9 طرق افريقية رئيسية, و عواصم , ويربط 6 بلدان و هي الجزائر تونس, مالي و النيجر تشاد و نيجيريا, ويهدف لتحسين الظروف الاقتصادية لهذه الدول عن طريق التنمية الاقتصادية و بعث تنقل السلع و الخدمات و الافراد, انفقت الجزائر 2 مليار دولار لهذا المشروع حيث استكملت 95 بالمئاة منه و تكفلت الجزائر ايضا بالمقطع الخاص بتونس و النيجر و لايزال الجزء المالي يراوح مكانه نتيجة التوثرات الدائمة في المنطقة. (1)(انظر الخريطة رقم 09)

2- **مشروع نقل الألياف البصرية و انابيب البترول و الغاز:** يربط المشروع نيجيريا و الجزائر مرورا بالنيجر و مالي و الرسوم المفروضة لعبور هذه الانابيب تساهم في التنمية المناطق الحدودية في النيجر و مالي بالاضافة لكون الجزائر تساهم في حفر الابار وبناء المراكز الصحية و البرامج التكوينية في النيجر و مالي,ان القناعة الراسخة للجزائر بضرورة دعم التنمية و تحسين الظروف المعيشية في المناطق الحدودية يساهم في القضاء على الجريمة و الارهاب في هذه المناطق, التي يلجا شبابها لاي طريقة حتى و ان كانت غير شرعية لضمان قوته و حاجيات اسره.

---

(1)- الحامدي عيدون, مرجع سابق ,ص ص 176-178.

خريطة رقم 09:طريق الوحدة الافريقية. -3

المصدر:.https://www.google.dz/url/source=images.www.algpress.com

(1)–يؤثر الطريق العابر للصحراء، من خلال تنمية التجارة بين البلدان **في** المنطقة، يشكل مساحة **تأثير** مباشر داخل البلدان الست المعنية و **التي** تتمثل **في** مجموعة ذات نطاق **جغرافي** و **ديموغرافي** واقتصادي واسع 40 :منطقة و 74 مدينة حضرية معبورة، 4.4 مليون كم2 ، 70**مليون نسمة.و هو في** حالة التقدم **التالي** :الطول **الإجمالي** للمشروع 9000 كلم، المسافة المعبدة بنسبة 80 بالمائة 7171) **كلم (و الغير المعبدة ب** 20 بالمائة1851 كم.

المبحث الثالث: الآليات السياسية و الدبلوماسية

المطلب الأول: تسوية النزاعات بطرق سلمية و التعاون السياسي الاقليمي

إن الوضع الإقليمي الجزائري شكل احد أهم التحديات الرئيسية في المنظومة الدفاعية الجزائرية الذي جعل صانع القرار يتخذ إجراءات استباقي لاحتواء الوضع، من خلال المحافظة على مبدأ عدم التدخل العسكري في المناطق خارج الحدود، واتجهت الجزائر في دبلوماسيتها بشكل واضح نحو تسوية الصراعات القائمة بدول الجوار عبر مقاربة الحوار بين الأطراف الداخلية المتنازعة بشكل مستقل ودون تدخل أي طرف خارجي سواء في ليبيا أو مالي أو حتى تونس، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار، وهو مايظهر من خلال جهود الجزائر في تسوية أزمات دول الجوار(ليبيا، تونس،مالي.)

جهود الجزائر لحل الأزمة فى الليبية:

منذ بداية الأزمة الليبية في فيفري 2011 ، ظلت تداعيات هذه الأزمة تنتج أثارها وتداعياتها على الداخل والخارج الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى الدول المنهارة او الفاشلة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة واصرار كل طرف على الفوز بالسلطة دون منازع، ودعم فاعلين خارجين لبعض الأطراف دون غيرها، مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع. (1)

وكان لدول الجوار الليبي نصيب من هذه التداعيات، فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، من انتشار للأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الراحل معمر القذافي، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود

---

(1)–أميرة محمد عبد الحليم،" تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :تفادي التورط العسكري ."متوفر على الرابط الالكتروني http://www.ahram.org.eg/NewsQ/353903.aspx

الليبية مما قدم فرصة ذهبية لكافة جماعات الجريمة المنظمة سواء العاملة بالتهريب وخاصة تجارة المخدرات,واستكمل هذا الوضع باندفاع للجماعات الإرهابية التي رأت أن حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا:

بيئة مناسبة لتجنيد العناصر وشراء السلاح بل والأخطر استخدام هذه الفوضى في الانتقال إلى دول الجوار الليبي لتحقيق طموحات تاريخية فشلت في مجرد التفكير فيها خلال العقود الماضية.

ولم تكن الدولة الجزائرية بعيدة عن هذه التطورات، ففضلا عن دورها المحوري الذي اضطلعت به في إطار القضايا الأفريقية والعربية وخاصة خلال العقدين الأخيرين، والذي يملى عليها التحرك في اتجاه المشاركة في تسوية الأزمات وخاصة في الدول المجاورة لها، فإن التهديدات التي أصبحت تواجهها في ظل تصاعد حالة الفوضى في ليبيا، دفعتها نحو البحث عن ترتيبات تحقق التوازن بين محددات سياستها الخارجية والتهديدات غير المألوفة التي بات يواجهها الأمن القومي الجزائري فعلى الرغم من تدهور الأوضاع الأمنية عبر الحدود التونسية –الجزائرية، إلا أن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش انفلاتاً أمنياً كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة المليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة .ونتيجة لذلك، أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر. (1)

وتعمل الجزائر على إيجاد حل وتسوية للأزمة الليبية، بناءً على الخيار السياسي والسلمي بجمع الأطراف الفاعلة على أسس الحوار و إيجاد أرضية مشتركة متفق عليها من طرف الفرقاء الليبيين، كما تؤكد على البعد الداخلي لحل الأزمة على أساس أن الأزمة ليبية ولا يمكن حلها إلا من طرف الليبيين أنفسهم، واستبعاد خيار العمل العسكري الأجنبي في ليبيا الذي أكدت التجارب عقمه في حل الأزمات خاصة في منطقة الشرق الأوسط، بل إن أي عمل عسكري أجنبي في ليبيا سيعقد الأوضاع أكثر.

(1)– Yacine Boudhan, " Algeria's Role in Solving the Libya Crisis". Available at : http://fikraforum.org/?p=5315

كثّفت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة من مساعيها لإيجاد تسوية سياسية وسلمية بين الفرقاء الليبيين .وسعت الجزائر إلى توسيع دائرة المشاورات السياسية تجنبا لانزلاقات قد تدخل ليبيا في وضع

الدولة الفاشلة، أو في حرب أهلية، وتساهم في سيطرة الجماعات المسلحة المتطرفة على أجزاء كبيرة من التراب الليبي، كما تسعى الجزائر إلى عدم تعقيد الأزمة الليبية أكثر، لما لها من انعكاسات على الأوضاع في المنطقة، وعلى نشاط الجماعات المسلحة التي ي ا رد تحييدها بطرق متعددة، بداية بقطع مصادر تمويلها، وتشديد الم ا رقبة على شبكات السلاح التي وسعت من نطاق نشاطها على مستوى منطقة الساحل وشمال إفريقيا.

وترغب الجزائر في ضمان تحييد المجموعات المسلحة والميليشيات، من خلال إعادة الاعتبار للجيش الليبي وقوات الأمن النظامية على مراحل، وتسوية الخلافات السياسية التي برزت مع عدم قدرة المجلس والوطني الانتقالي على ضمان شرعية سياسية، وتضاعفت مع عمليات التموقع لميليشيات مختلف القوى الفاعلة منها مصراته والزنتان، وأيضا صراع القوى بين أكبر حزبين بالمؤتمر الوطني العام " تحالف القوى الوطنية والعدالة والبناء الممثل للإخوان المسلمين"، حول مستقبل العملية الانتقالية ومصيرالمؤتمر الوطني العام والحكومة الليبية.

محددات الدور الجزائري لحل الأزمة الليبية:

من ناحية أولى، اعتمدت الجزائر على مجموعة من المحددات التي يمثل بعضها ثوابت في تحركاتها الخارجية، فإلى جانب تأكيدها المستمر على رفض التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، حرصت الجزائر على ضرورة تفعيل المبادرات الإقليمية لتسوية الأزمة الليبية وبلورة شراكة لإيجاد السياق المقبول للتعامل مع الأزمة، مع تعدد أبعاد الحلول المطروحة(سياسية واقتصادية وأمنية،... ألخ)، بعيدا عن التدخلات الدولية التي باتت من عوامل انفجار الأزمات في القارة الإفريقية والمنطقة العربية، في ظل عدم إدراك القوى الأجنبية لخصوصيات هذه المجتمعات .وقد برز ذلك جليا مع اجتماع قيادات عسكرية إقليمية (الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر) في الجزائر ، في 6 جانفي 2015 ، لمناقشة تداعيات تدخل عسكري في ليبيا، حتى لو كان ذلك محدودا كما تطلب فرنسا .

ومن ناحية ثانية، وفى ظل الخبرة التاريخية التي تمتلكها الجزائر في التعامل مع الجماعات الإرهابية والتي كلفتها الكثير خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، يؤكد المسؤولون الجزائريون مرارا رفض الحل العسكري للأزمة في ليبيا لأن الحل العسكري قد يفضى إلى نتائج وخيمة لا يمكن استيعابها أو تداركها، وتجارب المواجهات العسكرية للجماعات المتطرفة في أفغانستان و العراق والصومال خير دليل على ذلك، وقد حرصت الجزائر على طرح هذه الرؤية خلال الأزمة في مالي إلا أن فرنسا لم تترك للجزائر مجال لفرض رؤيتها في ظل إصرارها على استعراض قوتها العسكرية في إطار إستراتيجيتها الجديدة للعودة إلى أفريقيا في عهد الرئيس هولاند، إلا أن الفشل كان حليف الإستراتيجية الفرنسية في أفريقيا ولم تفض الضربات العسكرية للجماعات الإرهابية إلا إلى انتشار عناصر هذه الجماعات في الدول المجاورة لمالي، مع استمرار بعضها في ظل الدعم الذي باتت تحصل عليه من مثيلاتها في الدول الأفريقية الأخرى، وتكون مثلث الإرهاب الجديد الواقع بين أربع دول هي تونس، وليبيا، والنيجر و الجزائر.

ومن ناحية ثالثة، وعلى المستوى الداخلي، حاولت السلطات الأمنية الجزائرية العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتدعيم دفاعها والحد من التهديدات التي تأتى عبر الحدود مع ليبيا، وخاصة بعد تصاعد موجة العنف خلال الشهور الأخيرة، وورود معلومات تؤكد استيلاء الجماعات الإرهابية في ليبيا على مجموعة من الطائرات، فقد سحبت الجزائر البعثة الدبلوماسية الجزائرية من العاصمة الليبية طرابلس ،كما قامت بإغلاق المعابر الحدودية البرية مع ليبيا وقامت بنقل قوات عسكرية إضافية إليها، وسحبعمال شركة النفط الجزائرية سوناطراك، كما صادق المجلس الأعلى للأمن الج زائري برئاسة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2014 على إجراءات أمنية وعسكرية جديدة لمواجهة احتمال تسلل عناصر مسلحة من ليبيا إلى الجزائر، وخلال الأيام القليلة الماضية قام الجيش الجزائري بحفر الخنادق وتكثيف التواجد الأمني على طول الحدود الشرقية مع الجارتين تونس وليبيا.

خاصة مع اقتراب ذكرى الحادث الإرهابي في عين اميناس الذي اضطلعت به الجماعات الإرهابية في يناير 2013 كما نشرت السلطات ثلاث آلاف عسكري بمنطقة القبائل 120 (كم شرق العاصمة) في

مهمة لتعقب تحركات عناصر من جماعة" جند الخلافة في أرض الجزائر" ، المنشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والتي أعلنت ولائها مؤخرا لتنظيم" داعش ."حيث تمكنت قوات الجيش الوطني من قتل أمير هذه الجماعة عبد المالك قورى أو خالد أبو سليمان في مدينة يسر بالقطاع العملياتي لبومرداس، والذي يقف وراء (1) هجمات انتحارية على قصر الحكومة ومقر الأمم المتحدة في العاصمة في 2007 ، كما يقف أبوسليمان أيضا خلف هجوم قتل فيه 11 جنديا جزائري في أبريل 2014 في قرية بودران، وهو احد المتهمين بخطف وقتل الفرنسي" ايرفى غوردال "في جبال جرجرة في سبتمبر الماضي. ومع اقتناع المسئولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف، واستعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار، واستعانت الجزائر في إطارها ببعض" الدول الصديقة "لترتيب لقاءات مع بعض الوجوهل المتحفظة، أملا في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية .

(1)–أميرة محمد عبدالحليم،" تدخل الجزائر في الأزمة الليبية :تفادي التورط العسكري ."مرجع سابق.

ثانيا :مضمون المبادرة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية:

تتضمن المبادرة الجزائرية خطوات ومقترحات تستهدف تسوية عملية لكافة المشاكل المطروحة في الوضع الليبي المعقد، مع التشديد على أن الحوار سيكون جامعًا وشاملًا, ومن بين هذه الخطوات التي جاءت على شكل توصيات أعدتها مجموعة من الخبراء:

–الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقًا أمام استتباب الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة ستكون لها آثار ردعية، اعتبارا إلى أنها ستدفع قادة آخرين إلى مراجعة مقارباتهم ومواقفهم وايقاف مسلسل العنف وسقوط الضحايا . وهي تتطلب تحييد بعض القوى الرافضة للحوار أو تلك المصنفة ضمن المنظمات المتطرفة، فضلًا عن تحديد طبيعة العلاقات القائمة لتواجد العديد من اللاعبين الفاعلين في الأزمة الليبية، سواء الخليجيين ومصر وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة.

–أما الخطوة الثانية، فتهتم بتحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبيا، في مجال نزع السلاح وإلغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات وإعادة الإدماج، وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية .وهذان العاملان ضروريان لترسيخ السلم وإعادة بناء هياكل الدولة الليبية.

–وتتمثل الخطوة الثالثة في اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور، كما يمكن لبعض الدول أيضًا وفقًا لاستعداداتها أن توفر التكوين السياسي في مجال الحوكمة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح ومكونات الشعب الليبي في البنية السياسية الليبية الجديدة.

ويقترح منح القبائل دورا استشاريًّا في المرحلة الانتقالية المؤقتة التي ستمر عليها ليبيا للسماح بتقديم المشورة في عدد من المسائل، لوزنها وثقلها على المستوى الاجتماعي والسياسي وتشجيع الحوار فيما بينها مع تشجيعها على الابتعاد عن سياسات المليشيات، والابتعاد عن أيّ مسعى للإقصاء والتهميش، من خلال الدعوة إلى" مبادرة مصالحة وطنية دون استثناء "بدعم من المؤتمر الوطني العام، وهو السلطة التشريعية في ليبيا، وإعادة الدمج والقبول بأعضاء قبيلة القذاذفة وغيرهم من القوى التي كانت قريبة من الرئيس معمر القذافي .والى جانب ذلك، توصي المبادرة بتأطير وتنمية المجتمع المدني الليبي كشريك استراتيجي في طريق ترقية الديمقراطية ومراعاة دور الشباب في الحياة السياسية(1) .

وعن مضمون المبادرة الجزائرية، أكد رئيس اللجنة الجزائرية الأفريقية للسلم والمصالحة أنها تقوم على جمع الفرقاء أولا، ثم إيجاد آلية لجمع السلاح الذي يشكل خط راعلى الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول

الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لآلية بعث مؤسسات دولة وتفعيلها، كما تضمنت المسودة تحديد المسئوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات.

وكانت المبادرة الجزائرية حول ليبيا قد لقيت ترحيبا دوليا قبل أيام في الاجتماع الذي احتضنه مدينة نيويورك الأمريكية، وضم دولا عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وأخرى لها تأثير مباشر على الوضع الداخلي الليبي، مثل تركيا وقطر، من جهة، والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر، من جهة أخرى.

---

(1)– سليم بوسكين,مرجع سابق ,ص ص 246-248

تحديات الدور الجزائري لتسوية الأزمة الليبية:

أن الجزائرية في سعيها لتسوية الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري تواجه بالعديد من التحديات، فالأطراف الإقليمية بعضها غير مبالي بما يحدث في ليبيا أو مكبل بالضغوط الغربية، فقد دعت مؤخر خمس دول من منطقة الساحل(تشاد ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو)، في اجتماع عقد في موريتانيا، الأمم المتحدة لتشكيل قوة دولية للتدخل عسكرياً في ليبيا للقضاء على الجماعات المسلحة، في

الوقت الذي تفتقد فيه الدول المجاورة الجزائر للقدرات الأمنية والعسكرية، سواء في مالي أو موريتانيا أو تونس، وهذا يفسر الإنفاق العسكري الواسع النطاق الذي تشهده الجزائر.

هذا إلى جانب حالة التوتر الاجتماعي التي شهدته بعض المناطق في الجنوب الجزائري، وهى احتجاجات شعبية مطالبة بتأمين المسكن والعمل والخدمات والتي يمكن استغلالها لإثارة الفوضى وشغل قوات الأمن بتهدئة الأوضاع في هذه المدن .مع استمرار الضغوط التي تمارسها القوى الدولية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، للدفع بالجزائر للتدخل عسكريا في ليبيا، ولو من خلال القيام بعمليات محدودة، فعلى الرغم من خبرة الدولتين في مواجهة الجماعات الإرهابية والتي تؤكد على أن الاعتماد على الضربات العسكرية دون غيرها من آليات المواجهة تزيد من تعقيدات الصراع لأنها تؤدى إلى انتشار الجماعات الإرهابية في رقعة جغرافية أوسع، كما تزيد من المتعاطفين والمنضمين تحت لواء هذه الجماعات في ظل استمرار تردى الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتزايد أعداد الرافضين للسياسات الغربية .

تصر هذه القوى على الزج بدول بعينها في حربها ضد الإرهاب، فمع تصاعد التطورات في ليبيا عقب عملية الكرامة التي قادها العقيد حفتر في ماي 2014 ، زادت التكهنات حول إمكانية تدخل الجيش الجزائري وكذلك الجيش المصري لاستعادة الاستقرار في ليبيا، إلا أن المسئولين الجزائريين أصروا على إنكار هذه الاحتمالات ورفضها لأنها لا تصب في مصلحة الدولة الجزائرية ولا حتى الدولة الليبية، واعتبر البعض أن المحاولات الخارجية للزج بالجيش الجزائري أو" توريط الجزائر "في الحرب في ليبيا ما هي إلا محاولات لاستنزاف القدرات المالية والعسكرية الجزائرية ، فالقوى الغربية هدفها استغلال النفط الليبي واحتياطي الصرف الجزائري.

لذلك لجأت بعض أجهزة المخابرات الأجنبية بإشاعة المخاوف حول تهديد تنظيم" داعش للجزائر، لدفعها نحو المشاركة في التحالف الدولي للقضاء على هذا التنظيم، وما كانت عملية اختطاف وإعدام الرهينة الفرنسي غوردال نهاية سبتمبر 2014 التي تبناها تنظيم" جند الخلافة "الموالى لتنظيم" داعش"، إلا محاولة لدفع الجزائر في هذا الطريق، ثم جاء الطلب الأمريكي بالتعاون في الحرب على داعش في ليبيا ليستكمل

هذه الخطة، فقط طلبت الولايات المتحدة في نوفمبر 2014 ى من الجزائر ومصر وتونس تسهيلات عسكرية أثناء عمليات قصف جوى يتم التخطيط لتنفيذها ضد الجماعات الإرهابية في ليبيا التي بايعت تنظيم" داعش. "وتتضمن التسهيلات المطلوبة من الجزائر ومصر وتونس، السماح بمرور طائرات حربية والهبوط الاضطراري للطائرات الأمريكية في قواعد جوية جزائرية، في إطار عملية عسكرية أمريكية تتضمن توجيه مئات صواريخ" كروز"، لأهداف تابعة لتنظيم أنصار الشريعة وبعض الكتائب السلفية الليبية، وتدمير البنية التحتية للجماعات السلفية الجهادية في ليبيا .ويبدو أن الولايات المتحدة قدمت عبر دبلوماسيتها، طلبا مماثلا للطلب الفرنسي الذي قبلته الجزائر في نهاية عام 7047 لفتح ممرات جوية أمام الطيران الفرنسي لقصف مواقع الإرهابيين في شمال مالي إلا أن الجزائر ووفقا لما ذكرته مصادر دبلوماسية جزائرية قد تحفظت على التسهيلات الأمريكية المطلوبة وقدمت اقتراحا بخطة بديلة لخطة واشنطن ضرب داعش في ليبيا .وتتضمن أن يتم منح الجزائر مزيدا من الوقت لجمع الفرقاء الليبيين على أ ا رضيها وعقد مفاوضات بينهم للاتفاق على حل سلمي .ولا يمكن فصل ما طلبته الولايات المتحدة من دول الشمال الأفريقي من تسهيلات عما صدر عن اجتماع بروكسل الأخير الذي عقد في 04 ديسمبر 2014 حول الحرب على داعش من بيانات أهمها اتفاق المجتمعين على فتح مرحلة جديدة للحرب على داعش بما تتضمنه من توسيع جغ ا رفي لدائرة الحرب.

فهل ستنجح الجزائر في مساعيها لتحقيق تسوية سلمية للأزمة في ليبيا، باعتمادها على قدراتها السياسية وخبراتها في التعامل مع الحركات الإسلامية، ومساندة بعض الدول الصديقة لها، أما أن تطورات الأحداث المتسارعة في ليبيا، وتصاعد التهديدات التي تواجهها الدولة الجزائرية وخاصة على حدودها الجنوبية الشرقية القريبة من مناطق صناعة النفط، قد يرجح الطرح الغربي ويفضى في النهاية إلى تدخل دولي جديد في ليبيا قد ينهى ما تبقى من آمال لعودة الاستقرار مجددا إلى ليبيا، ويمثل تهديدا لكل دول الجوار الليبي التي لن تصبح بمنأى عن الفوضى أو عن مرمى الضربات العسكرية الدولية (1).

(1)-سليم بوسكين,مرجع سابق ,ص ص 250-252.

جهود الجزائر لحل الأزمة في تونس:

طرحت تساؤلات عدة حول الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه الجزائر في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين فبعد فشل الشوط الأول من الحوار الوطني الذي قاده الاتحاد التونسي للشغل (المنظمة العمالية)بمعية اتحاد الأعراف و رابطة حقوق الإنسان وعمادة المحامين، تحولت الأزمة السياسية من أيدي المنظمات الراعية إلى الدول الراعية، فإلى جانب الوساطة الجزائرية لا يخفى الدور الأوروبي(الألماني والفرنسي بالخصوص)وكذلك الدور الأميركي في إنجاح تجربة الانتقال الديمقراطي في أولى الدول التي

شهدت" ثوراث الربيع العربي حيث الجهود الجزائرية دعماً للمساعي الهادفة إلى تجاوز الأزمة السياسية التي تمرّ بها تونس.

برزت الأزمة السياسية في تونس بعد اغتيال السياسي اليساري شكري بلعيد(يوم 2013/02/6) أدت في مرحلة أولى إلى استقالة حكومة السيد محمد الجبالي، وجاءت حكومة السيد علي العريض، والتي لم تتمكن بدورها من تجاوز الأزمة، لأسباب عديدة، خاصة بعد أن شهدت البلاد اغتيالاً سياسيًا ثانيًا استهدف بدوره زعيمًا معارضًا وأحد أعضاء المجلس الوطني التأسيسي فتعمقت مظاهر الأزمة واتسعت واتخذت أبعادًا جديدة كادت أن تؤدي بالبلاد إلى مآلات خطيرة.غير أن طرْح بعض من مكونات المجتمع المدني (الرباعي)ذي المصداقية داخليًا وخارجيًا، مبادرة للحوار السياسي بين إطراف النزاع في محاولة لامتصاص الأزمة وإيجاد حلول عملية لتجاوزها .لم يكن مسار الحوار سهلاً أو في المتناول بل عرف تعرّجات وعقبات وانتكاسات عديدة في مختلف مراحله، غير أن إ ا ردة الرعاة للحوار وإيمان إطراف النزاع بأهمية هذه الآلية كأداة لتجاوز العقبات والصعوبات للوصول إلى التوافق حول القضايا الرئيسية، ساهمت إلى حدّ بعيد مع إطراف النزاع في انفراج الأزمة بعد التوافق على شخصية مستقلة لرئاسة الحكومة، والاتفاق حول القضايا الإجرائية الأخرى التي وردت في المبادرة كتلك التي تتعلق ببعض الفصول الخلافية في مضمون الدستور وبعض القضايا التقنية، والترتيبية والتنظيمية، مثل :انتخاب الهيئة العليا للانتخابات، وتحديد تاريخ استقالة حكومة السيد علي العريض، ومواعيد الإعلان عن الانتهاء من صياغة الدستور، وتواريخ الانتخابات القادمة .وقد بيّنت تجربة الحوار الوطني تلك أهمية اعتماد هذه الآلية ونجاعتها لفضّ الخلافات وتجاوز العقبات مهما كانت حدّتها.

وتعتبر الجزائر من أكثر الدول التي تتأثر بكل ما يحدث في تونس، ورغم نفي رئيس الحكومة تدخل الجزائر في الشأن التونسي، إلا أنه لم ينفِ سعيها إلى استقرار الوضع في الشقيقة تونس، أما سفير الجزائر بتونس فاعتبر أن ما قامت به الجزائ وما تقوم به لا يُعد وساطة ولا تدخلاً في الشؤون الداخلية التونسية، بل هو "نصح يفيد تونس وشعبها، حتى لا تحدث أزمة سياسية أعمق، وقال" بعض الأشخاص أ روا في اللقاءات

التي عقدتها بأنها تدخل في الشأن التونسي أو تدويل للأزمة السياسية، لكنها أصوات قليلة ولا تأثير لها على الموقف الجزائري ، مشيرا إلى أن" قيادات سياسية طلبت من الجزائر النصح"، مجدِّدًا مبدأ الجزائر الثابت بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

كما كانت الزيارات المكوكية التي قام بها كل من الأستاذين راشد الغنوشي والباجي قائد السبسي للجزائر ذات دلالة واضحة على اهتمام الجزائر بالنزاع في تونس وحرص أطرافه على دور الجزائر للمساعدة في فضّ النزاع ومهما كان الأمر، يبدو أن الجزائر أكثر الأطراف استفادة من الحوار الوطني ونتائجه الإيجابية في هذه المرحلة على الأقل؛ فانعقاد الحوار الوطني وما سيتمخض عنه من نتائج سيساهم بالضرورة في تقليص حدة الأزمة التي تعيشها تونس كما يساعد على توفير الاستقرار الأمني, وهي أوضاع تخدم الوضع الجزائري الحالي بشكل عام والسلطة الحاكمة بشكل خاص.

وترتكز الخطة السياسية الهادفة إلى حل الأزمة السياسية على عدة نقاط أساسية تنطلق بتوقيع ميثاق يتضمن ا ضمانات بين الفرقاء السياسيين بحضور الأط راف الراعية للحوار السياسي، ثم تنازل جبهة الإنقاذ المعارضة عن شرط استقالة الحكومة قبل انطلاق الحوار مع الائتلاف الثلاثي الحاكم (الترويكا)، على أن تقبل المعارضة بإعلان رئيس الحكومة استقالته وتعهده بذلك.

وتتضمن هذه المبادرة التي تأتي بعد انسداد الأفق السياسي تحديد مهام المجلس التأسيسي زمنيا ومن ناحية المهام، وكذلك تنقيح القانون المنظم للسلطات لتحديد الطرف الذي ستوكل له السلطة التشريعية بعد حل إنهاء أعمال المجلس التأسيسي(البرلمان)، .ومن أبعاد الوساطة الجزائرية أنها جاءت بعد الإعلان عن إمكانية إنشاء قاعدة أميركية في تونس، وتحديداً في منطقة متاخمة للحدود المشتركة بين البلدين، وهو ما سارعت بتفنيده وزارتي الخارجية والدفاع التونسيتان، وكذلك في ظل تعاون عسكري وأمني بين الحكومتين للقضاء على الجماعات المسلحة في المناطق الجبلية الغربية التونسية، ومع ظهور معطيات استخباراتية عن وجود تنسيق بين جماعات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي تخطط لاستهداف المناطق الشمالية التونسية الجزائرية. (1)

(1)-المنجي السعيداني،"الجزائر تلعب "الوسيط الصديق " لحل الأزمة بين المعارضة والحكومة التونسية ."متوفر على الرابط:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=743438&issueno=12709#.VMe52cgmpek دور

جهود الجزائر في تسوية الأزمة المالية:

تهتم الجزائر منذ زمن طويل بأزمة شمال المالي أو ما بات يعرف بقضية أزواد، وهو النزاع الذي يشتعل منذ عقود بين سكان هذا الإقليم وبين الحكومة المركزية في بماكو، ومع النصف الثاني من سنة2014 تزعمت الجزائر مجموعة الوسطاء الإقليميين ساعية للوساطة بين الطرفين، لكن تباعد وجهات النظر بين الطرفين وضعت الوساطة الجزائرية في مواجهة تحد صعب، ولعل عمق الأزمة وعدم توصل الوسطاء

لتشخيصها تشخيصا شاملا هو ما جعل الوساطة تتعثر في مسيرتها أكثر من مرة، وجعل الطرف الأزوادي يعتبر مجموعة الوسطاء أميل لموقف الحكومة المركزية منها لموقف الأزواديين، حيث دخل مسار الجزائر التفاوضي بين الحكومة المالية ومنسقية الحركات الأزوادية، الذي انطلق في جويلية 2014 برعاية إقليمية ودولية في مرحلة شديدة الحساسية، وقد ظهر ذلك جليًّا في التناقض بين التصورات والحلول المطروحة لحل الأزمة المستعصية منذ خمسة عقود وترافع الجزائر دائما على ضرورة ترجيح الحل السلمي التفاوضي في حل النزاعات الداخلية أو بين الدول، في اطار المؤسسات الإفريقية، والبحث عن سبل لفض النزاعات بين الأطراف المتنازعة في الدولة التي تشهد النزاعات أو بين الدولتين، انطلاقا من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ذلك لأن عدم اعتماد الحلول ضمن النطاق الوطني أو القاري سيفتح الباب واسعا أمام التدخل الأجنبي .

وتعتبر الجزائر أن الأزمة المالية أزمة متعددة الأبعاد، كونها تشمل جوانب سياسية وأمنية واقتصادية وأخرى انسانية ضربت استقرار الدولة والشعب في مالي، وترافع الجزائر من أجل تجنيب مالي الانقسام وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الترابية لمالي .كما تتبنى الجزائر رؤية ترتكز على سياسة وقائية من خلال توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي وتشجيع التنمية الشاملة عن طريق بناء المرافق العمومية وتشجيع السكان على الاستقرار في مناطقهم من خلال التكلف بانشغالاتهم.

سيدي اعمر بن شيخنا،" المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل ."مركز الجزيرة للدراسات .متوفر على الرابط الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/201412298656948952.htm

دوافع الجزائر في حل الأزمة المالية :

تسعى الدبلوماسية الجزائرية من قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أط ا رف الأزمة المالية، والذي يحظى بدعم إقليمي ودولي، إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي ، وممارسة دور في تسوية وحل هذه النزاعات وأن تكون عامل تهدئة وتوحيد وتفاهم بين جميع الأطراف انطلاقا من هذه الرؤية، وحفاظا على أمنها الوطني قامت الجزائر دائما بدور الوسيط لتسوية النزاعات الداخلية في مالي في سنوات 1990,1996,

2006 2012-2013 الى الوقت الحالي خاصة وان الجزائر الأكثر تضررا من وجود اضطرابات في مالي، حيث تشترك الدولتان في حدود طولها 4100 كلم، ويقيم ما يقرب من 30 ألفا من الطوارق داخل الجزائر وفي شأن الأزمة المالية-الأزوادية تثق مالي والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي بالموقف الجزائري من الأزمة، بناء على مجموعة من الاعتبارات الخاصة بالجزائر وأمنها القومي ودورها القاري، ومن هذه الاعتبارات حساسية النظام الجزائري من انفصال أزواد أو حصوله على حكم ذاتي موسع وهو الذي يمثل امتدادًا لنفس النسيج الاجتماعي في الجنوب الجزائري الغني بالنفط والغاز.

أما الاعتبار الثاني فيتعلق بالدور الدبلوماسي الجزائري على المستوى القاري؛ حيث يسيطر محور الجزائر-أبوجا-بريتوريا، على رسم توجهات الاتحاد الإفريقي، وبالتالي على الجزائر تهدئة مخاوف حلفائها الأفارقة في ملف الأزمة المالية-الأزوادية، من أجل استمرار تماسك المحور الدبلوماسي الفاعل قا ريًّا والذي خدم الجزائر كثيرا في ملف آخر مهم بالنسبة لها هو ملف الصحراء الغربية والنزاع المستمر بين البوليساريو والمملكة المغربية .والى جانب الاعتبارات السابقة يتناغم الدور الإقليمي الجزائري في هذه المرحلة- كما يتجلى في الأزمة

المالية -مع الرؤية الفرنسية المتطلعة للعودة بقوة للمنطقة لاعتبارات جيوستراتيجية كبرى تتخذ من قضايا مثل :محاربة الإرهاب وصناعة الاستقرار عبر الحفاظ على الكيانات القائمة، أو ا رق جذب فاعلة لحشد حكومات الإقليم ضمن الأجندة الاستراتيجية الفرنسية، ينعقد مسار الجزائر التفاوضي حول الأزمة، عقب خروج جمهورية مالي من إحدى أكثر المنعرجات التاريخية خطورة في تاريخها السياسي الحديث بفعل تراكمات الفساد وديمقراطية الواجهة وتحديات الإرهاب بالإضافة إلى العلاقة المتوترة بين شمال البلاد وجنوبها التي طبعت العقود الخمسة من عمر الدولة الوطنية الحديثة .

<u>دور الجزائر في جمع فرقاء مالي على طاولة الحوار والتفاوض:</u>

انطلاقا من مبدأ حسن الجوار أشرفت الجزائر منذ سنة 1991 على الوساطة الدبلوماسية لحل المشكل المالي الذي يعود لسنوات الستينات، وحمل الحركات المتنازعة لقبول الجلوس إلى طاولة المفاوضات، حيث

احتضنت الجزائر العديد من اللقاءات بهذا الشأن على غرار لقاء الجزائر الأول الذي جرى بين 29 نوفمبر إلى 30 ديسمبر 1991 ، ثم لقاء الجزائر الثاني في جانفي 1992 ، تلاه لقاء الجزائر الثالث في مارس 1992 ، ولقاء تمنراست في أفريل 1994 ، ولقاء الجزائر في ماي 1994 ، ولقاء تمنراست في جانفي 1995 ، الذي انتهى باعلان رسمي عن انتهاء النزاع في مالي بتاريخ 1996/03/26. (1)

لكن وعلى الرغم من هذا الاتفاق لم يمنع من حدوث اضطرابت من حين لآخر وهو ما جعل الجزائري تتدخل في كل مرة عبر دبلوماسيتها لوعيها بخطورة النزاع في المنطقة، فقد أشرف الرئيس بوتفليقة سنة 2006 على الوساطة بين الفرقاء توجت بتوقيع الفرقاء في مالي على اتفاقية الجزائر حمل اسم تحالف 23 ماي من أجل التغيير "وذلك في جويلية 2006. وفي 2007 دخلت الدبلوماسية الجزائرية في وساطة جديدة بين الأطراف المتنازعة بخصوصتطبيق بنود الاتفاق السابق، توجت بالتوقيع على بروتوكول إضافي يتضمن الإجراءات التطبيقية العالقة في الاتفاق السابق، وفي مارس 2008 تجدد الصراع المسلح مجددا فقامت الجزائر مرة أخرى بمساعي جديد تلجمع الاطراف المتنازعة في لقاءات تفاوضية بالجزائر العاصمة في جويلية 2008 توجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال.

---

(1)–سيدي اعمر بن شيخنا،" المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر :قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل ."مرجع سابق.

وفي جولات التفاوض الجارية في الجزائر منذ أشهر بذلت الجزائر والمجموعة الدولية الراعية للمفاوضات جهودًا مضنية في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وبجدية أكبر مما هو معهود سابقًا غير أن المواقف الإقليمية والدولية كانت شديدة الانحياز للحكومة المالية، ويمكن لمس هذا الانحياز من خلال وثائق التفاوض– ناهيك عن ما يجري خلف الغرف المغلقة –حيث لا توجد وثيقة رسمية معبِّرة عن موقف الحكومة المالية على غرار وثيقة تنسقية القوى الأزوادية، فمواقف حكومة مالي تم تضمينها بالكامل في وثيقة الوسطاء التي تقول الجزائر والمجموعة الدولية إنها بمثابة تلخيص لآراء ومواقف ومطالب الطرفين :

المالي والأزوادي، وهو ما لا يقرُّ به الطرف الأزوادي الذي ردَّ على وثيقة الوسطاء بوثيقة أخرى تعبِّر عن مواقف وطموحات الأزواديين وترفض إعادة إنتاج تجارب سابقة فاشلة .

لا يزال الخلاف الجوهري في جولات مفاوضات الجزائر مستمر حول نقطة مركزية تشكِّل تهديدًا للمسار التفاوضي برمته وتتمثل في طبيعة العلاقة الجديدة بين مالي وأزواد والهندسة الدستورية والمؤسسية التي ستقوم عليها هذه العلاقة؛ فالطرف الأزوادي يعتبر أنه تنازل، من أجل المصالحة والسلم وعلاقات التاريخ والجوار، عن فكرة الانفصال رغم الضغط الشعبي الذي يقع عليه، لكنه يصر في المقابل على قيام دولة مالي المتحدة التي تضم كيانين فدراليين، هما: فيدرالية مالي وفيدرالية أزواد، وأن هذا الحل يحقق الوحدة والانسجام ويضمن سيادة دولة مالي على كامل ترابها الوطني، في نفس الوقت الذي يلبي بعض طموحات الأزواديين.

غير أن مالي مدعومة بشكل خفي من مجموعة الوسطاء تصر على رفض خيار الفيدرالية أوإعطاء حكم ذاتي لأزواد، لكنها لا تمانع في لا مركزية موسعة واصلاحات سياسية ودستورية تلبي بعض طموحات الأزواديين السياسية والتنموية، وهو ما يعني بالنسبة للأزواديين أن الحكومة المالية ليس في جعبتها ما تقدمه لهم غير الوعود بتجسيد سياسات اللامركزية التي خبر الأزواديون– من خلال تجربتهم في الاتفاقيات السابقة –المضمون الذي تعطيه حكومات باماكو لها.

فرص وتحديات الدور الجزائري في تسوية الأزمة المالية:

تتمثل أهم الفرص والتحديات التي تواجه دور الوساطة الج ا زئرية في إيجاد حلا نهائيا لازمة شمال مالي في النقاط التالية:**1 الفرص:**

تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية الدبلوماسية والسياسية السابقة في إدارة النزاع في شمال مالي (اتفاقية تمنراست في 1991 واتفاقية الجزائر في 2006) فرصة للأطراف المتنازعة في مالي لبعث مسارات

التسوية وفق الاتفاقيات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي خصوصا وان دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو وبرضا أغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي.

ويمكن للجزائر أن تقدم إغراءات الأطراف المتنازعة لإنجاح مسارات التسوية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة وفق مشاريع تغري الأطراف المتنازعة في الشمال والإنشاء في المناطق الشمالية المهمشة والهشة.

كما يمكن للجزائر أيضا أن تستند في فرص إنجاح مسار التسوية السياسية في شمال مالي على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية، مع عزل الأط راف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية .

– 2التحديات:

لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي يصنف على انه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة ومن النزاعات المجمدة، وهو ما يجعلنا نؤكد على الصعوبة في إيجاد حلا نهائيا لازمة شمال مالي بسبب ديناميكية الأطراف المتنازعة في شمال مالي من ناحية نشأتها واختفاءها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة وان بقيت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوية، الانفصال، الحكم الذاتي، يقابلها فشل السلطة المركزية في باماكو في بسط الشرعية السياسية والاجتماعية والتنموية مما يؤدي إلى تصاعد المطالب الهوياتية من جديد لممثلي الشمال وفق منطقة النزاعات المجمدة.

استفادة الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في الشمال من البيئة الإقليمية غير المستقرة، خصوصا مع الوضع الأمني الكارثي في ليبيا بحيث يمكن لانتشار السلام أن يعظم من مكانة جماعات الجريمة المنظمة المتحالفة عضويا ووظيفيا مع الجماعات الإرهابية وهو ما يعطي التبرير للتدخلات الخارجية، بحيث يصبح العامل الخارجي(فرنسا)يبرر تواجده في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب ، في

الوقت الذي تبرر الجماعات الإرهابية عمليتها الإرهابية بمحاربة الصلبين الوافدين، وهي عملية قابلة للاغراء في ظل تنامي الجيل الجديد من القاعدة الذي يطلق على نفسه دولة الخلافة .

ومن بين التحديات التي تعرقل مسار التسوية في شمال مالي رفض الكثير من النخب السياسية في باماكو للمصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية استعلائية وطبقية بين الهويات المكونة للدولة المالية، وهو ما يدفع إلى بطء توزيع السلطة والثروة بين الجنوب المهيمن على الحياة السياسية والشمال الهش عمليا من المشاركة السياسية. (1)

(1)–مصطفى صايح،" الجزائر والأمن الجهوي :التسوية الدبلوماسية لازمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي." من أعمال الملتقى الدولي حول": سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة . 12–13 نوفمبر .2014 .

المطلب الثاني: الآليات التشريعية والقانونية

تعد الجزائر من بين الدول القليلة التي وضعت بمجرد بروز ظاهرة الإرهاب مع بداية التسعينات من القرن العشرين، منظومة قانونية ثرية قصد مكافحتها والتصدي لها، حيث تم وبصفة تدريجية تكييف

الإطار التشريعي والتنظيمي للتكفل وبشكل جيد بتطور النشاطات الإرهابية الإقليمي والدولي، إذ تغطي الترسانة القانونية الموجودة مجمل النشاطات ذات الصلة بالإرهاب على كامل التراب الوطني وتستجيب لمتطلبات التعاون الدولي.

1-في مجال مكافحة الإرهاب:

اعتمدت الجزائر عديد الأساليب السياسية والقانونية لمكافحة الارهاب والتصدي له، وهذا منذ بداية العمل الإرهابي خلال أزمة التسعينات، فقد عملت السلطات الجزائرية لإيجاد مخرج للازمة التي عصفت بالبلاد بداية من تسعينات القرن العشرين، بحيث رائ المجلس الأعلى للدولة ضرورة تبني سياسة الحوار لتطويق الأزمة، فأعلن رئيس الدولة أنداك السيد على كافي سنة 1993 على ضرورة إتباع سياسة الحوار والذي شاركت فيه الأحزاب السياسية المنددة بالعنف والإرهاب والإجرام ضد الدولة وأعوانها ورموزها ومؤسساتها، وبعدها تم تنصيب وزير الدفاع **اليامين زروال** كرئيس للدولة في جويلية 1994 والذي أعلن أن الجيش يدعم سياسة الحوار ورفع شعار" **الحوار بدون إقصاء** [1] ."إلا أن سياسة الحوار لم تشمل كل الأحزاب السياسية وقد قامت هذه الأخيرة بعقد تجمع في روما شاركت فيه سبعة احزاب سياسية قصد إيجاد أرضية للحل السياسي والسلمي للأزمة في الجزائر ، وكان جاء فيه وجوب إيجاد حل سياسي وسلمي للأزمة هناك في لقاء سانت ايجيديو ، يتم فيه اشتراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ" الفيس "وغلق المراكز الأمنية ورفع حالة الطوارئ وتخفيف الإجراءات الاستثنائية .

- . 1شريف عبد الرحمن، **أمتي في العالم الأزمة الجزئرية**(.القاهرة :مركز الحضارات للدراسات السياسية، 1999 .) ص 231

وفي سنة 1994 جرت انتخابات رئاسية نجح فيها اليامين زروال الذي أعلن عن غلق معسكر الاعتقال الأخير من معسكرات الاعتقال السبعة التي فتحت سنة 1991 ، لاستقبال المعتقلين من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة وتم الإفراج عن 650 سجين و راهن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مند وصوله إلى

الحكم سنة 1999 على استعادة الأمن والاستقرار للجزائر، ومعه تحسين صورتها ودورها ومكانتها على الصعيد الخارجي، وذلك من خلال قانون الوئام المدني وقانون المصالحة الوطنية.

–أما الآليات القانونية فنبدؤها مع نص الأمر رقم 95/12 المتضمن تدابير الرحمة، حيث تفطن المشرع الجزائري إلى مقتضيات المادة 40 من المرسوم التشريعي رقم 92/03 التي لم تؤد إلى نتائج ميدانية، لذلك وضعت الجزائر من أجل تسهيل عودة الأمن المدني تدابير الرحمة للأشخاص المتورطين في العمليات الارهابية والسماح لهم بالعودة إلى القانون والصواب بموجب الأمر رقم 95/19 لذا تم سن قانون العفو لصالح التائبين يتضمن عدة إجراءات منها الامتناع عن المتابعة إلى تخفيض معتبر للعقوبات.

وفي دستور سنة 1996 الذي نصت المادة 42 منه على حظر إنشاء وتأسيس أحزاب سياسية على أسس دينية أو لغوية أو عرقية أو جنسية أو مهنية أو جهوية، وذلك لأجل قطع الطريق أمام المتاجرين بمكونات الهوية الوطنية التي هي ملك للجميع دون استثناء [1] .

وجاء في القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997 ، بالأمر رقم 09/ 97 المؤرخ في 09 مارس 1997 والذي نصت المادة الثالثة منه على نبد العنف والإ كراه للتعبير أو العمل السياسي أو الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، وضرورة الحفاظ على أمن التراب الوطني وسلامة واستقلال البلاد.

وبذلك حاولت الجزائر التفريق بين العمل السياسي والإرهاب، ومنع استغلال مقومات الهوية الوطنية في العمل السياسي أو تبرير العنف، وتعد سياسة المصالحة الوطنية من أهم السياسات الناجحة التي اعتمدتها الجزائر لحل الأزمة بدءا من سنة 1999 مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،

(1)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .دستور 1996 . المادة42.

والتي ساهمت بصورة كبيرة في انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وعودة الاستقرار والأمن للمجتمع.

–ففي سنة 1999 صدر قانون الوئام المدني، المتعلق باستعادة الوئام المدني تحت رقم 99/08 وهَدَفَ هذا القانون إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المتورطين في أعمال

الإرهاب والتخريب، والذين يعبرون عن إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح على نهج الإدماج المدني في المجتمع، وعلى الأشخاص المذكورين أعلاه إشعار السلطات المختصة بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي والحضور أمامها[1] .

وفي سنة 2005 جاء الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية، والذي هدف لوضع مجموعة من التدابير والآليات القانونية لاستعادة الأمن والسلم في الجزائر، [2] واحتوى الميثاق على خمسة محاور أساسية بالإضافة إلى الديباجة, وتبع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية عدة مراسيم رئاسية لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية نذكر منها:*المرسوم رقم 06/93 بتعويض ضحايا المأساة الوطني.2

*المرسوم رقم 06/94 المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الإرهاب .[3]

*المرسوم رقم 06/95 المتعلق بالتصريح المنصوص في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.4

*المرسوم رقم 06/124 المحدد لكيفية إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية[1] .

1- للمزيد أنظر :الجريدة الرسمية، عدد 46 ، قانون رقم99/08 المؤرخ في1999/07/17.

-2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .مرسوم رقم 93/06 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة المؤرخ في 2006/02/28

3- المرسوم رقم 06/94 المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الإرهاب. المؤرخ في 2006/02/28

4- المرسوم رقم 06/95 المتعلق بالتصريح المنصوص في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية المؤرخ في 2006/02/28

كما عملت الجزائر على قطع طرق تمويل الإرهاب، حيث تنص المادة 87 مكرر 4، أنه يعاقب بالسجن من خمسة إلى عشرة سنوات، وبغرامة مالية من 100 ألف إلى 500 ألف دج، كل من يشيد بالأفعال الإرهابية أو التخريبية أو يشجعها أو يمولها بأية وسيلة كانت، أو السجن المؤقت بالنسبة لتمويل الإرهاب هو من العقوبات الجنائية الأصلية طبقا للمادة 05 من قانون العقوبات .[1]

وفي ما يلي أهم النصوص التشريعية الصادرة في إطار العودة إلى السلم والاستق ا رر الوطني:

– أمر رقم 95/12 مؤرخ في 25 فيفري 1995 يتضمن تدابير الرحمة .

– المرسوم التنفيذي رقم 99/47 مؤرخ في 13 فيفري 1999 ، يتعلق بمنح تعويضات لصالح الأشخاص الطبيعيين ضحايا الأضرار الجسدية أو المالية التي لحقت بهم نتيجة أعمال إرهابية أو حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب، وكذا لصالح ذوي حقوقهم؛

–القانون رقم 99/08 المؤرخ في 13 جويلية 1999 والمتعلق باستعادة الوئام المدني .

–المرسوم الرئاسي رقم 05/278 مؤرخ في 14 أوت 2005 ، يتضمن إستدعاء هيئة الناخبين ؛ للإستفتاء بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر 2005.

– المرسوم الرئاسي رقم 06/93 مؤرخ في 20 فيفري 2006 ، المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية.

–الامر رقم 06/01 مؤرخ في 27 فيفري 2006 يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية .

.1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .قانون العقوبات .المادة5

دراسة حالة: دراسة الية قانونية قانون مكافحة التهريب 06/05

المميزات الأساسية للقانون الجديد:

نقوم بدراسة شاملة لجريمة التهريب في أحكام الأمر 06/05 بدراسة الاحكام الجديدة او المعدَّلة بموجبه , او التي أدت إلى مفهوما مغاير في تعريف التهريب وتقسيم جرائمه ووصفها الجزائي او لتكييف المستحدث فيه لجرائم التهريب بما في ذلك ظهور الجنايات وعلاقته بقانون الجمارك.

1- الأحكام العامة للتهريب

نتناول بالوصف التحليلي الأحكام العامة للتهريب من خلال تلك المعد لة قانون مكافحة التهريب الجديد، وهذا في مجالي القواعد الموضوعية اولمتابعة في المادة الجمركية وندعم ذلك بمقارنة بين أحكام قانون الجمارك في مادة التهريب مع أحكام الأمر 06/05 كما نستعرض الأحكام الجديدة فيما تعلق بالمستحدث من التدابير الوقائية اولقمعية، او الجديدة الذي جاء به الأمر في مجال المسؤولية وشخصية العقوبة .

الفرع الأول :الأحكام المعدلة

نتطرق بالدراسة لأحكام موجودة سابقا في قانون الجمارك و عد لت بموجب قانون مكافحة التهريب، فهل يعطي التوسع في تعريف البضاعة القابلة للتهريب مثلا، وتشديد في العقوبات مفهوما مغاير لما كان عليه الأمر في ظل القانون القديم ؟

اولا:الجزاءات الخاصة المقررة لجرائم التهريب

إ ن الجرائم الجمركية نوعان :مخالفات وجنح، وينعكس أثر هذا التصنيف في العقوبات المقررة، بحيث نجد أن المخالفات تطبق عليها جزاءات مالية فقط، في حين تضاف للجنح عقوبات سالبة للحرية وهذا من أجل ردعها كون الجنح تشكل أكثر خطورة.

والملاحظ أن العقوبات المقررة للتهريب حسب قانون الجمارك أو الأمر هي :تتمثل في عقوبات سالبة للحرية، غرامات مالية، مصادرات والعقوبات تكميلية وأعالجها هنا حسب الأمر، كون المواد المقررة لها في قانون الجمارك قد ألغيت، إضافة إلى أنها شددت أكثر في الأمر،وهذا من خلال العقوبات التكميلية، وأتطرق إليها تباعا فيما يلي:

1-العقوبات السالبة للحرية :أ-عقوبة الحبس:

وهي من العقوبات الشخصية والتي يقصد بها العقوبات التي تأخذ بعين الاعتبار مبدأ شخصية العقوبة، والتي تتمثل في عقوبة الحبس والإكراه، مرتبطة بتكييف التهريب على أساس أنه جنحة وهي جد مشددة مقارنة مع قانون الجمارك، فأقل عقوبة هي من سنة إلى خمس سنوات حبس مع غرامة مالية تقدر بخمس مرات قيمة البضائع المصادرة,هذه العقوبات تتضاعف في حالة تعدد الأشخاص أو وجود أماكن مهيأة خصيصا وهي : للتهريب،هناك ثلاث حدود لعقوبة الحبس في جنح التهريب الواردة في الأمر 06/05

▪الحبس من ستة أشهر إلى خمسة سنوات نصت عليه المادة 18 في حالة عدم التبليغ بوقوع أفعال التهريب.

▪الحبس من سنتين إلى عشرة سنوات ونصت المادة 10 الفقرة الثانية اولثالثة من المادة10 و 11 من الأمر وهذا في حالة التهريب إذا ما اقترن بظرف التعدد ثلاثة أو أكثر أو بظرف ضبط البضاعة المهربة داخل مخابئ أو تجويفات أو أي أماكن أخرى مهيأة خصيصا لغرض التهريب أو حيازة مخزن أو وسيلة نقل مهيأة لغرض التهريب وهذا داخل النطاق الجمركي.

▪الحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة، ونصت عليه المادتين23 و 13 في حالة ما إذا اقترن التهريب بظرف استعمال وسيلة نقل أو حمل سلاح ناري.

ب-**عقوبة السجن:**

نصت عليه المادة 14 و 15 ويتعلق الأمر بحالتين:

* السجن المؤبد عقوبة على تهريب الأسلحة

*السجن المؤبد عقوبة على أفعال التهريب الذي يشكل خطر على الأمن الوطني أو الإقتصاد أو الصحة العمومية.

2- العقوبات المالية :وهي نوعان الغرامات المالية او المصادرة

أ- الغرامات المالية:

الغرامة وهي تختلف من حيث المبدأ على المصادرة في كون الغرامة أساس ا نقدية، أما المصادرة فالأصل فيها أن تكون عينية، وطبقا للأمر فإن الغ ا رمات قد شددت كما يلي:

▪غرامة تساوي خمس مرات قيمة البضاعة محل التهريب بحسب المادة 10 فقرة 1 من الأمر، بالنسبة للتهريب البسيط الغير مقرون بظروف التشديد.

▪غرامة تساوي عشر مرات قيمة البضاعة بحسب المادة 10 فقرة 2 و 3 من الأمر، بالنسبة ل:

* التهريب المرتكب من طرف ثلاث أشخاص فأكثر.

* عند اكتشاف بضائع مهربة داخل مخابئ أو تجويفات أو أماكن أخرى مهيأة خصيصا للتهريب بحسب المادة 11 من الأمر.

▪غرامة تساوي عشر مرات القيمة المدمجة للبضاعة المصادرة ووسيلة النقل, في حالة :

❖التهريب باستعمال وسيلة نقل بحسب المادة 12 من الأمر.

❖التهريب مع حمل سلاح ناري بحسب المادة 13 *من الأمر.

❖حيازة مخزن أو وسيلة نقل تستعمل للتهريب(وهنا يطرح الإشكال حول جدوى النص على هذه العقوبة في المادة 10 ، وهي مقسمة بين المادة 11 والمادة 12).

*كان من الأجدر أن يوسع المشرع مجال تطبيق هذه المادة، ليشمل حالة التهريب باستعمال الأسلحة الأخرى كثيرة الاستخدام من طرف المهربين في الآونة الأخيرة، وخاصة منها الأسلحة البيضاء، بالإضافة إلى الأسلحة النارية.

▪يعاقب الشخص المعنوي الذي قامت مسؤوليته الجزائية لارتكابه الأفعال المجرمة في هذا الأمر بغرامة قيمتها 3 أضعاف الحد الأقصى للغرامة التي يتعرض لها الشخص الطبيعي الذي يرتكب نفس الأفعال فإذا كانت عقوبة الشخص الطبيعي هي السجن المؤبد، يعاقب الشخص المعنوي الذي ارتكب نفس الأفعال بغرامة مالية تقدر ب 50 الف دج إلى 250 مليون دج

▪ غرامة من 50 الف دج إلى500 الف دج في حالة عدم التبليغ عن أفعال التهريب.

والجدير بالملاحظة أن الحديث عن الجدل الفقهي الواقع في تكييف المصادرة والغرامة، هو لكليهما، حيث أنه أدرجهما في إطار الأحكام الجزائية – القالب الجديد الذي أدرجه الأمر 06/05 مما يجعل التساؤل يطرح نفسه :هل أقر المشرع الطابع الجزائي فقط للمصادرة والغرامة؟

وقد اتجه البعض إلى تفضيل إعطاء الطابع الجزائي للغرامة الجمركية من أجل التركيز على الشخص المخالف في إطار ما يعرف بميكانيزمات القمع.

ب- المصادرة:

والتي تعرف بأنها : نزع ملكية المال جبرا عن صاحبه بغير مقابل واضافته إلى ملك الدولة، سواء كان المال ملكا له أو لغيره ،إذا ما استعمل في ارتكاب جريمة جمركية.

كما عرفتها المادة 15 من قانون العقوبات على أنها :الأيلولة النهائية إلى الدولة لمال أو مجموعة أموال معينة (1).

كما أنه من المقرر قانونا أن المصادرة الجمركية هي جزاء جبائي ينتمي للدعوى الجبائية (2)، وهي تختلف عن إجراء الحجز الجمركي ذلك أنها لا تتم إلا بموجب قرار قضائي، أما الحجز فهو إجراء إداري مخول لإدارة الجمارك في سياق نشاطها اليومي.

---

(1)-أحسن بوسقيعة، المنازعات الجمركية،، دار هومة عين مليلة، الطبعة الرابعة 2009 ، ص 339 وما بعدها.

(2)- قرار رقم 317724 فهرس 1595 مؤرخ في 04-05-2005.

وقد نصت عليها المادة 16 من الأمر،و هي تكون بالنسبة:البضائع المهربة (1) اولبضائع المستعملة لإخفاء التهريب (2) ووسائل النقل (3) إن وجدت في الحالات المنصوص عليها في المواد 10,12,13 14، و 15 من نفس الأمر .

الحجز حسب الأمر ليس له علاقة بقيمة البضائع، أي أنه يتم حتى بالنسبة للبضائع ذات القيمة الضئيلة.

-منع بيع البضائع المصادرة:

نصت المادة 17 من الأمر عليه، في حين يتم اتلاف البضائع المقلدة أو غير الصالحة للإستهلاك التي تمت مصادرتها وذلك على نفقة المخالف وبحضور المصالح المخولة وتحت رقابتها.

فضلا عن العقوبات المالية و الشخصية ، جاء الأمر 06/05 بعقوبات اخرى ادرجها بعناوين مختلفة، وهو تشديد إنما يدل على خطورة الفعل المعاقب.

كما أنه ضمن هذه الأحكام ما يتعلق بالظروف المخففة، ولذلك نتطرق لها تباعا:

ج .العقوبات التكميلية:

في حالة صدور حكم بالإدانة بخصوص التهريب بمفهوم الأمر فإنه وطبقا للمادة 19 منه يعاقب الجاني وجوبا بعقوبة تكميلية أو أكثر، وبما أن هذه الأخيرة لم تحدد مدة تطبيق العقوبات التكميلية، فإنه لزاما أن نرجع إلى قانون العقوبات باعتباره القانون العام لتبيان المدد للعقوبات التكميلية الآتية:

-تحديد الإقامة حسب المادة 14 من قانون العقوبات، جاء فيها أن تحديد الإقامة هو إلزام المحكوم عليه بأن يقيم في منطقة يعينها الحكم لا يجوز أن تتجاوز خمس سنوات، ويبدأ تنفيذ تحديد الإقامة من يوم انقضاء العقوبة الأصلية أو الإفراج عن المحكوم عليه.

---

(1) البضائع المهربة هي البضاعة محل فعل التهريب كالسجائر أو الألبسة أو العجائن أو الوقود....

(2) .البضائع المستعملة لإخفاء التهريب فهي التي يرمي وجودها إلى إخفاء الأشياء محل الغش، والتي هي على صلة بها حسب ما يفهم من المادة الخامسة من قانون الجمارك.

(3)وسائل نقل البضائع المهربة فهي كل حيوان أو آلة أو مركبة أو أي وسيلة نقل أخرى استعملت بأي صفة لنقل البضائع المهربة أو كانت ستستعمل لهذا الغرض، حسب المادة الثانية من الأمر.

-المنع من الإقامة المادة 12 من قانون العقوبات،الحظر على المحكوم عليه أن يوجد في بعض الأماكن ولا يجوز أن تتجاوز مدته خمس سنوات في مواد الجنح وعشر سنوات في مواد الجنايات مالم ينص القانون على خلاف ذلك.

و قد أجازت المادة 20 للمحكمة أن تمنع أي أجنبي مدان(1) من الإقامة في - من الأمر 06/05 الإقليم الجزائري إما نهائيا أو لمدة لا تقل عن عشر سنوات .ويترتب على المنع من الإقامة طرد الشخص المدان خارج الحدود بعد قضائه مدة العقوبة السالبة للحرية.

-المنع من مزاولة المهنة أو النشاط المادة 16 مكرر، جعلت الحكم بهذه العقوبة التكميلية، إذا ما ثبت للجهة القضائية المصدرة للحكم أن الجريمة التي إرتكبها الجاني لها صلة مباشرة بمزاولة المهنة أو النشاط أو ان ثمة خطر في استمرار ممارسته لأي منهما وهذا المنع لا يتجاوز العشر سنوات في حالة الجناية، وخمس سنوات في حالة الجنحة.

–إغلاق المؤسسة نهائيا أو مؤقت ا حسب المادة 16 مكرر 1 من قانون العقوبات، قد يكون الحكم بالغلق نهائيا أو لمدة لا ت زيد عن 10 سنوات في حالة جناية،و 5 سنوات في الإدانة بالجنحة.

–الإقصاء من الصفقات العمومية، حسب المادة 16 مكرر 2 من قانون العقوبات،عدم المشاركة بصفة مباشرة أو غير مباشرة نهائيا أو لمدة لا تزيد عن 10 سنوات في الجناية و5 سنوات في الجنحة.

–سحب أو توقيف رخصة السياقة أو إلغائها مع المنع من استصدار رخصة جديدة المادة 16 مكرر 4 من قانون العقوبات، مدة التعليق أوالسحب لا تزيد عن 5 سنوات في حالة الإدانة بالجناية أو بالجنحة من تاريخ النطق بالحكم ويبلغ إلى السلطات الإدارية المختصة.

.(1) الصياغة الحالية لهذه المادة قد تدع فرصة عدم سداد الغرامات المستحقة في ذمة المخالفين غير المقيمين(الأجانب) المتابعين لارتكابهم جرائم تهريب، كونها لا تعلق إطلاق سراحهم على ضرورة دفعهم لكفالة، كما هو منصوص عليه في المادة 133 من قانون الجمارك.

–سحب جواز السفر، المادة 16 مكرر 5 من قانون العقوبات، مدة السحب لا تزيد عن 5 سنوات في حالة الإدانة بالجناية أو بالجنحة من تاريخ النطق بالحكم ويبلغ إلى وزارة الداخلية. كما اعتبرت المادة 25 أنه يعاقب على محاولة ارتكاب الجنح المنصوص عليها في هذا الأمر بنفس العقوبة المقررة للجريمة التامة، وقررت المادة 26 تطبيق قواعد قانون العقوبات على المساهمين في الجريمة، وقواعد قانون الجمارك على المستفيدين من الغش.

ثانيا :إرتباط الجزاء بشخصية الجانح (1)

وفقا لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، فإنه يحدد المشرع لكل جريمة عقوبتها على أساس ما يكشف عنه خطر على مصلحة المجتمع، وما يحدثه من ضرر بها، مع التسليم في ذات الحين بعد إمكانية تحديد العقوبة المناسبة لمرتكب الجريمة لعدم د رايته بشخصيته وظروفه، ومن ثم ترك تطبيق العقوبة للقاضي وأناط به الملائمة بين العقوبة المجردة الواردة في القانون وبين ما يعرض عليه من حالات واقعية، إن هذه

الوسطية في توزيع الاختصاص بين المشرع والقاضي أقرت في التشريعات المعاصرة بعد أفول الاتجاه الذي كان يرى وجوب تحديد المشرع لكل جريمة عقوبة ثابتة ذات حد واحد تضمحل ازاء سلطة القاضي في التقدير، بما يحول دون تحديد ما يلائم كل مجرم من عقاب، ذلك أن المشرع ليس في مقدوره أن يحدد سلفا العقوبة المناسبة لكل مجرم.

---

(1)إ ن شخصية الجاني تلعب دورا هاما في تحديد العقوبة، فالتناسب عند الحكم بالعقوبة لا يكون بين العقوبة والجريمة، وانما بين العقوبة والعناصر التي يتوقف عليها تحقيق أهدافها وهي الخطورة الاجارمية وجسامة الجريمة وبالتالي يتطابق معنى العدالة مع المعايير العلمية للعقاب، فالعقاب غير العادل سوف يكون هو العقاب غير الملائم من الناحية العلمية.

أ.تشديد الجزاء في حالة العود:

حسب المادة 29 فإنه تضاعف عقوبات السجن المؤقت والحبس والغرامة في حالة العود (recidive) لم يبين الأمر 06/05 ولا قانون الجمارك مفهومه، لذلك نلجأ للمواد 54 و 54 مكرر من قانون العقوبات المعدل .

*حالة العود، تستدعي طرح إشكال، فيما يخص القضايا قبل 2005 هل يعتد فيها بالعود لمرتكبي جرائم التهريب بمفهوم الأمر 06/05 قبل صدور هذا الأخير ؟

ب.دور الظروف المخففة في تغيير مقدار الجزاء :

بموجب الأمر 06/05 تم استبعاد ظرف التخفيف فحسب المادة 22 لا يستفيد الشخص المدان من ظروف التخفيف التي أشار لها قانون العقوبات في المادة 53 وذلك إذا كان:

- محرض ا على ارتكاب الجريمة

▪إذا كان يمارس وظيفة عمومية أو مهنة ذات صلة بالنشاط المجرم، وارتكب الجريمة أثناء تأدية الوظيفة أو بمناسبتها.

▪إذا استخدم العنف أو السلاح في ارتكاب الجريمة.

أما فيما يخص تخفيض العقوبة او الإعفاء من المتابعة فقد تقرر بموجب المادة 28 أنه تخفض العقوبة التي يتعرض لها مرتكب الجريمة أو من شارك في ارتكابها إلى النصف، إذا ساعد السلطات بعد تحريك الدعوى العمومية في القبض على شخص أو أكثر من المساهمين أو المستفيدين .واذا كانت العقوبة المقررة هي السجن المؤبد تخفض إلى عشر سنوات.

من الأحكام التي تناولت جوانب ا من ظروف التخفيف وأولها ما جاءت به المادة 27 في أنه يعفى من المتابعة كل من أعلم السلطات العمومية عن جرائم التهريب قبل ارتكابها أو محاولة ارتكابها.

في مجال المتابعة في المادة الجمركية

أ .إجراءات المتابعة ومباشرة الدعوى المتعلقة بالتهريب:

لابد أن نميز في هذا المجال بين ثلاث مراحل:

-المرحلة الأولى :ما قبل تعديل قانون الجمارك بموجب القانون 98-10 (1) تنشأ دعويين، عمومية أوخرى جبائية، وكانت إدارة الجمارك هي التي تباشر الدعوى الجبائية، و لا يجوز للنيابة العامة ممارستها بالتبعية، وفي خلاصة هذه المرحلة أن النيابة العامة كانت تتقاسم مع إدارة الجمارك في تحريك المتابعات بخصوص الجنح في حين تستقل إدا رة الجمارك بتحريك المتابعات في المخالفات لأن الجزاءات المقررة لها هي الغرامة اولمصادرة ومن ثمة لا تتولد عنها إلا دعوى جبائية.

-المرحلة الثانية :بعد صدور القانون 98-10 نصت المادة 259 من قانون الجمارك إثر تعديلها على:

لقمع الجرائم الجمركية:

❖تمارس النيابة العامة الدعوى العمومية لتطبيق العقوبات

❖تمارس إدارة الجمارك الدعوى الجبائية لتطبيق الجزائية الجبائية و أضافت في الفقرة 2.. ." يجوز للنيابة العامة ممارسة الدعوى الجبائية بالتبعية للدعوى العمومية " وفي هذا الإطار يمكن للنيابة الحلول محل إدارة الجمارك بشروط وهي أن تكون إدارة الجمارك غائبة عن جلسة المحاكمة فإذا حضرت سقط حق النيابة العامة في تمثيلها ثم أن تكون الجريمة المتابع بها المتهم تشكل جنحة.

–المرحلة الثالثة :في ظل الأمر 06/05 وبموجب هذا الأمر أصبح تصنيف جرائم التهريب المنصوص عليها بالأمر المذكور مقسمة إلى ثلاثة أوصاف وهي:

1.وصف الجناية المنصوص عليها في المادتين 14 و 15 من الأمر وهنا تتولد عنها دعوى عمومية تهدف إلى تطبيق عقوبة السجن المؤبد ودعوى جبائية تهدف إلى تطبيق المصادرة.

(1) قانون الجمارك استقر على اعتماد نظام المصالحة كوسيلة لإنهاء المنازعات الجزائية الجمركية و الذي تعمل به معظم التشريعات الجمركية،إلا أنه لم يتم إدخاله في التشريع الجزائري إلا في سنة 1996 لتحل محل التسوية الإدارية.

2.وصف الجنح في المواد 10 إلى 13 من الأمر نفسه، وينتج عنها دعوى عمومية ودعوى جبائية على النحو السالف بيانه.

–المخالفات لم ترد في الأمر 06/05 وتبقى المنصوص عليها في المواد 319 إلى322 من قانون الجمارك وتنجم عنها فقط دعوى جبائية.

–و بخصوص أساليب مباشرة الدعوى في أعمال التهريب يحكمها الأمر 06/05 لأن القانون اعتبر التهريب جريمة خاصة تخضع بصفة أصلية لأحكام القانون العام المقررة في قانون الإجراءات الجزائية باستثناء ما يتعلق بالدعوى الجبائية، يحكمها قانون الجمارك(1)

دراسة مقارنة بين أحكام قانون الجمارك في مادة التهريب مع الأمر 06/05:

–يمكن إبراز نقاط الإشتراك اوالإختلاف بين الأمر 06/05 أوحكام قانون الجمارك باتباع أسلوب المقارنة لمختلف النصوص القانونية التي أتى بها الأمر مع النصوص الموجودة في قانون الجمارك اولتي مازالت

سارية المفعول اولنصوص الأخرى التي تم إلغاؤها بموجب أحكام الأمر 06/05 وبعدها نقوم بالتعليق لكل نقطة على حدى:

- بخصوص تعريف التهريب، الأمر احتفظ بنفس التعريف الوارد في قانون الجمارك.
- بخصوص التكييف القانوني :يعتبر هذا الأمر النص القانوني الأول الذي يصدر في الجزائر من أجل مكافحة التهريب، وبالتطرق للتكييف الذي جاء به هذا الأمر، ومقارنته بأحكام قانون الجمارك نجد أننا نلامس إشكالا جوهريا سبق طرحه وهو هل تعتبر أفعال التهريب مخالفة جمركية أم لا ؟ ذلك أنه بالرجوع إلى المادتين 5 و 240 مكرر من قانون الجمارك تنصان على المخالفة الجمركية هي :كل جريمة مرتكبة مخالفة أو خرقا للقوانين والأنظمة التي تتولى إدارة الجمارك تطبيقها، والتي ينص هذا القانون على قمعها، من جهة .ومن جهة أخرى ألغيت كل المواد التي تقمع التهريب في قانون الجمارك، فالمادة 323 ألغيت بموجب الأمر 06/05 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 ، والمواد 326،327،328 ألغيت بموجب الأمر 06/05.

---

(1). أحسن بوسقيعة : المنازعات الجمركية،، دار هومة عين مليلة، الطبعة الرابعة 2009 ، ص124

– أما الأمر 06/05، فيمكن الإشارة إلى أنه جاء بجديد نترك تقييمه وتحليله للفصل الثاني، إلاأننا نلخصه فيما يلي:

- خص بالذكر بعض البضائع محل التهريب في المادة العاشرة منه، وهي دلالة على أنها محل تهريب واسع.
- وصف أفعال التهريب على أنها جريمة (INFRACTION) ، وهذا في عدة مواد منه :21,27....
- كما أنه أدرج أفعال التهريب في خمسة عناوين مستقلة حسب المواد 10,12,13,14,15كما يلي : تهريب البضائع، التهريب باستعمال وسائل النقل، التهريب مع حمل سلاح ناري، تهريب الأسلحة، التهريب الذي يشكل تهديد ا خطيرا.
- استعمال لفظتي الحبس والسجنEMPRISONNEMENT/ RECLUSION A PERPETUITE

في سياق الحديث عن العقوبات.

•نص على أن ما ذكر من أفعال في الأمر يعتبر جنحا حسب المادة 25 منه.

•بخصوص الأحكام العقابية فإن الأمر لم يغير العقوبات الرادعة للتهريب، وانما ا زد في شدتها ولم يضع تفرقة في مقدار قيمة البضاعة محل التهريب.

كما نشير إلى أن:

•العنصر المادي لجريمة تهريب البضائع :وهو ما يتوافق مع تعريف المادة 324 من قانون الجمارك، أما بالنسبة للأمر، فقد أضاف عناصر جديدة من خلال نص المادة 20 منه تتعلق ب:

-طبيعة البضائع موضوع التهريب.

-الأماكن المهيئة لغرض التهريب.

-وسائل النقل المستعملة لغرض التهريب.

-الأسلحة المستعملة في التهريب.

علاوة على ذلك تنص المادة 26 من الأمر على أن المساهمين في جريمة التهريب يعاقبون حسب ما هو منصوص عليه في قانون العقوبات، فيما يعاقب المستفيدون من الغش حسب ما هو منصوص عليه في قانون الجمارك.

كما يعاقب كذلك حسب نص المادة 10 من هذا الأمر على عدم التبليغ عن التهريب.

أما **العنصر المعنوي في الجريمة** هذا الركن غائب.

•تنفيذ أعمال التهريب في نفس الوضعية مع المحاولة، كما وضع نفس – وضع الأمر 06/05 نفس الجزاء دون الأخذ بعين الإعتبار نية المحاول عكس القواعد العامة في القانون العام.

•الأمر يستعمل عبارة " الحجز لفائدة الدولة " وهذا يعتبر جديدا بالنسبة لإدارة الجمارك لأن مصطلح الدولة عوض بمصطلح الخزينة.

•الأمر قلب دور قابض الجمارك المودع الشرعي للبضائع ليحل محله دور مدير الأملاك الوطنية للسهر على بيع البضائع، لأنه هو ممثل الدولة في الأموال المنقولة اولعقارية، بحسب المادة 16 من الأمر.

•الأمر لا يحول دون ممارسة إدارة الجمارك دورها في التحصيل الضريبي وهذه الأخيرة تتأسس كطرف مدني في الدعوى الضريبية المادة 259 من قانون الجمارك، ومما لا شك فيه أن الجنايات الجمركية المتعلقة بالتهريب الأصل غير معروفة في، مما يعني الدعوى المقامة من طرف إدارة الجمارك هي ذات طابع جزائي وليس ضريبي – او ادارة الجمارك ليست مختصة في –هذا النوع من الدعاوى– ، وبمعنى آخر أنه يستوجب القول بأنه طبقا للمادة 30 من الأمر 06/05 أنه لا يجوز لإدارة الجمارك أن تتأسس طرفا مدنيا للمطالبة بتطبيق الجزاءات الجبائية المنصوص عليها في المادة 10 وما يليها من القانون المتعلق بمكافحة التهريب.

و ما هو مصير الدعوى الجبائية في عدم حضور إدارة الجمارك وتأسسها كطرف مدني بالرغم أن نص المادة 260 من قانون الجمارك تلزم الجهات القضائية أن تطلع إدارة الجمارك بكل المعلومات الخاصة بالجرائم ذات الطابع الجمركي المطروحة أمامها حتى يتسنى لها متابعتها اولمطالبة بحقوقها، فإنه عند عدم حضورها بسبب عدم إخطارها بموضوع القضية محل الفصل فيها فإن القاضي الجزائي ملزم بالبت في الدعوى العمومية فقط أو ان حق الجمارك في المطالبة بالجزاءات الجبائية يبقى قائما طبقا للمادتين 16 و 89 من قانون الجمارك باعتبار أن تقدير قيمة البضاعة محل الغش حسب ما استقرت عليه المحكمة العليا هي من اختصاص إدارة الجمارك دون غيرها.

•ما يضفي على جريمة التهريب طابع الجريمة المنظمة، هو الوصف الذي أعطي لها في حالة تهريب الأسلحة اولعقوبة المقررة لذلك، وهي السجن المؤبد.

•فيما يخص الغرامات :يلاحظ في تعريف الغرامة أنها هي الأخرى محل جدل فقهي كبير،انعكس كذلك على موقف التشريعات المختلفة، إذ هي تصنف وفق ثلاث وجهات نظر:

-الغرامة الجمركية كتعويض مدني غايته إصلاح الضرر الذي يلحق الخزينة العمومية.

-الغرامة الجمركية عقوبة جزائية رادعة.

-أو أنها ذات طابع مزدوج.

وفي هذا الإطار، نجد أن قانون الجمارك مر بمرحلتين في تكييفه للغرامة، إذ قبل تعديله كانت المادة 259 تنص في الفقرة ال ا ربعة على أن الغ ا رمة تشكل تعويضا مدنيا، وفي المواد من 319 إلى 326 ستعمل عبارة (يعاقب، عقوبة جبائية)وهذا يعبر عن اعتراف ضمني بالطابع الجزائي للغرامة، أما بعد تعديله تم إلغاء ما ورد في المادة 259 والتزم المشرع الصمت حيال المسألة.

•فيما يخص المصادرة :ما ينبغي الإشارة إليه أن الأصل في المصادرة هو ما يعرف بالمصادرة العينية، أما المصادرة بمقابل فقد نص عليها قانون الجمارك في المادة 336 والتي يؤخذ بها خاصة في حالة عدم ضبط البضاعة محل الجريمة.

وتعرف المصادرة جدلا في تكييفها، فهي عند البعض تعتبر كتعويض مدني، بينما يرى آخرون أنها عقوبة جزائية(1) رادعة، ولذلك نجد أن المشرع الجزائري عرف تباين في موقفه اتجاه هذه النقطة، حيث كان يعتبرها كتعويض مدني في النص القديم للمادة 259 ق ج، ليقر بعد تعديله بالطابع المزدوج للمصادرة مع تغليب الطابع الجزائي وهذا من خلال نص المادة 281 الفقرة الثانية، وهو نفس الإتجاه المتبع في الأمر 06/05

قد نصت عليها المادة 16 من الأمر، وهي تكون بالنسبة :البضائع المهربة ا ولبضائع المستعملة لإخفاء التهريب ووسائل النقل إن وجدت في الحالات المنصوص عليها في المواد من 10 الى 15 من نفس الامر.

•فيما يخص الحبس :وقد كانت هذه العقوبة تطبق على الجنح فقط في إطار قانون الجمارك، دون المخالفات (التي يدخل فيها فعل التهريب كمخالفة من الدرجة الخامسة) أما في إطار الأمر 06/05 فقد أصبحت تطبق على كل أفعال التهريب وبدرجات متفاوتة.

•فيما يخص الإكراه :في قانون الجمارك إذ أنه طبقا للمواد 262.263.264 من قانون الجمارك يمكن لقابضي الجمارك أن يصدروا الأمر بالإكراه قصد تحصيل الحقوق والرسوم والغرامات والمبالغ الأخرى

المستحقة لإدارة الجمارك، بمجرد إثبات أن مبلغ ا ما أصبح مستحقا إثر عملية ناتجة عن تطبيق التشريع والتنظيم المكلفة بتطبيقهما لإدارة الجمارك.

(1)عبد المجيد زعلاني :خصوصيات قانون العقوبات الجمركي، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر، . 1998 ، ص 404

ويجب أن يتضمن الأمر بالإكراه نسخة من السند الذي يثبت الدين أو نسخة من الوثيقة التي تبرر دعوى إدارة الجمارك, ويؤشر رئيس المحكمة المختصة على الأوامر بالإكرره، ويتم التأشير دون مصاريف.وتبلغ هذه الأوامر ضمن الشروط الواردة في المادة 279 من قانون الجمارك.

ولقد خصت المادة 299 من قانون الجمارك فعل التهريب بأن يحبس مرتكبه إلى أن يدفع قيمة العقوبات المالية الصادرة ضده، وهذا ما يسمى الإكراه البدني المسبق (1) ، الذي يخضع له كل مدان بهذا الفعل وذلك بغض النظر عن كل استئناف أو طعن بالنقض، إلا أن مدة الحبس لا يمكن أن تتجاوز المدة التي حددها المشرع فيما يخص الإكراه البدني(عامين.)،

-إلا أن تطبيق الأمر 06/05 خاصة فيما تعلق بالعقوبات المشددة، يعد عائق أمام الدعوى الجبائية التي تمارسها إدارة الجمارك.

(1) .الإكراه البدني إجراء ساري المفعول في المخالفات الجمركية فالاتفاقية الدولية المؤرخة في 16-12-1986 التي انضمت إليها الجزائر تمنع تسليط الاكراه البدني في مقابل تحصيل حقوق مالية، لكن لايزال ساريا في القضايا الجمركية لأن الاتفاقية لا تحظر الإكراه إلا بصدد مستحقات مالية ناجمة عن التزام تعاقدي وليس مخالفة أو جنحة، حسب القرار رقم 313996 الغرفة المدنية القسم الثاني مؤرخ في02-06-2004.

الأحكام الجديدة التي جاء بها الامر 06/05.

- تطرق قانون الجمارك لتوضيح المقصود من التهريب، ليكمل بعد ذلك بالأمر 06/05 بمكافحة التهريب، واللذان يمكن من خلالهما استنتاج التأطير القانوني للظاهرة، اولهدف الأساسي للأمر هو وضع تدابير(1) وقائية جديدة،من خلال التأطير الجيد للتنسيق بين القطاعات او ادخال قواعد جديدة فيما يتعلق بالمتابعة او لردع ذات طابع أكثر تشددا.

إن تحليل ظاهرة التهريب التي ظلت ملازمة لاقتصادنا الوطني منذ الاستقلال كشف عن نقائص كبيرة في أساليب المواجهة المعمول بها ولتدارك هذه النقائص جاء الأمر بتصور شامل يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية و الاقتصادية او الجيوسياسية للمشكلة، ويقترح لمعالجتها قواعد وقائية أوطر جديدة للتنسيق أوحكاما جزائية وقواعد إجرائية خاصة وكذا آليات للتعاون القضائي الدولي.

فالتهريب من الظواهر المتعددة الأسباب او المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية او الاجتماعية العامة المتعلق بمكافحة التهريب نص على جملة من التدابير التي من شأنها القضاء على العوامل المنتجة للتهريب او الحد منها ويتعلق الأمر أساس:-إعلام وتوعية وتحسيس المواطنين حول مخاطر التهريب

–تأمين الشريط الحدودي وبشكل خاص المناطق البعيدة عن مراكز المراقبة و في نفس السياق نص كذلك على دور المجتمع المدني و المتعاملين الاقتصاديين في مكافحة التهريب سواء من خلال التحسيس و التوعية أو السهر على احترام أخلاقيات المعاملات التجارية.

كما يقترح هذا الأمر معالجة الإختلالات و النقائص المسجلة على مستوى التنسيق ما بين القطاعات وذلك من خلال إحداث هيئة وطنية أسندت لها مهام التحليل و التنسيق و اعطاء المشورة لجهة اتخاذ القرار في كل ما يتعلق بمكافحة التهريب، وينص هذا الأمر أيضا على إمكانية إنشاء لجان محلية تقوم تحت سلطة الوالي بتنسيق نشاطات مختلف المصالح المكلفة بمحاربة التهريب.

.(1)هي مقتضيات التي جاءت في هذا الأمر المتعلق بمكافحة التهريب الذي شمل على 43 مادة موزعة على 7 فصول.

و لردع المخالفين نص الأمر على عقوبات سالبة للحرية تتراوح بين سنتين او السجن المؤبد، كما نص أيضا على قواعد ردعية أخرى كالعقوبات التكميلية اوستبعاد الظروف المخففة بالنسبة للمحرضين وكذلك إذا ارتكبت الجريمة من طرف موظف عمومي، أو باستعمال سلاح ناري ونص الأمر كذلك على الفترة الأمنية وعلى مضاعفة العقوبات في حالة العود.

كما خص الأمر أفعال التهريب التي تشكل بحكم ظروف ارتكابها جريمة منظمة ويدخل في هذا المفهوم التهريب باشتراك ثلاثة أشخاص أو أكثر حيازة مخازن معدة للتهريب، التهريب باستعمال وسائل نقل، التهريب مع حمل السلاح، تهريب الأسلحة او التهريب الذي يهدد الأمن الوطني او الصحة العمومية او الإقتصاد الوطني.

وفضلا عن المتابعات الجزائية فإن لإدارة الجمارك الحق في ممارسة الدعوى الجمركية و المطالبة بتعويض الضرر اللاحق بالخزينة وفي هذا الشأن تم رفع قيمة الغرامات الجمركية في حالات التهريب التي جرمها الأمر إلى عشرة أضعاف قيمة البضاعة المهربة، علما أنه تم استثناء مرتكبي هذه الجرائم من إمكانية الاستفادة من المصالحة.

كما نصَّ الأمر كذلك على قواعد إجرائية و اساليب تحريات خاصة من شأنها أن تدعم مكافحةالتهريب.

كما أخذ الأمر بعين الاعتبار الالتزامات المترتبة على انضمام بلدنا لعدد من الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة لاوسيما في مجالات تبادل المعلومات او التسليم المراقب او التعاون العملياتي.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال تطرقنا للعقيدة الأمنية الجزائرية ومختلف اسراتيجيات لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية التي تفرزها البيئة الإقليمية الجزائرية خاصة دول الجوار ومنطقة الساحل الإفريقي توصلنا إلى النتائج التالية:

–تستند العقيدة الأمنية الجزائرية إلى جملة من المرتكزات الأساسية كالعوامل التاريخية والسياسية والايديولوجية، وقد مرت هذه العقيدة الأمنية بعدة مراحل منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا، وحاولت التكيف مع الظروف والمستجدات المحلية والتطورات الإقليمية والعالمية وهذا من اجل ضمان حماية الأمن والاستقرار الوطني للنظام والدولة والمجتمع الجزائرية ، غير أن العض يعيب على الجزائر غياب وثيقة الأمن الوطني التي ترتكز عليها العقيدة الأمنية للدولة، وهو ما يجعلنانقول أن للجزائر مقاربة أمنية وليس عقيدة أمنية بالمفهوم المتعارف عليه.

–تبدل الجزائر مجهودات كبيرة في حل وتسوية الأزمات الراهنة التي تعرفها دول الجوار خاصة تونس وليبيا ومالي، ولا تتوانى الجزائر في بدل أي جهد سياسي أو دبلوماسي أو أمني أو اقتصادي لتسوية هذه الأزمات، نظرا لأن استقرار هذه الدول هو من استقرار وأمن الجزائر، والعكس بالعكس، وتعمل الجزائر على مقاربة سياسية سلمية تعاونية إقليميا ودوليا من أجل تسوية هذه الأزمات وضمان عدم تعقدها أكثر.

–عملت الجزائر من عدة سنوات على انتهاج إستراتيجية حازمة وصارمة في مواجهة ظاهرة الإرهاب، وقد طورت الجزائر في منظورها في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة بحيث تنتهج إستراتيجية أساسها أن لا تفاوض ولا مساومة مع الإرهاب ورفض دفع الفدية والعمل على تجفيف منابع تمويل ودعم الإرهاب، كما ، كما تعمل الجزائر على مقاربة تعاونية إقليميا ودوليا مع شركائها لمواجهة هذا التهديد.

–تعمل الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة أمنيا وسياسيا في عصر العولمة حيث تكيفت العقيدة الأمنية الجزائرية في معالجة وبلورة استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وتحاول الجزائر الأخذ بجدلية الأمن والتنمية في إطار مقاربة تنموية لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة في منطقة الساحل، حيث ترى الجزائر أن انعدام التنمية يتسبب في انعدام الأمن، وانعدام الأمن يعرقل بناء التنمية، وبالتالي العمل وفق مقاربة تنموية لتحقيق الأمن والاستقرار .

خاتمة

من الواضح جدا شدة تأثر الجزائر بمختلف التحولات السياسية والأمنية التي تعرفها البيئة الاقليمية، ويرجع هذا التأثر إلى شساعة مساحة الجزائر والحدود المترامية التي تربطها مع عدة بلدان مغاربية وافريقية ساحلية والتي تعرف اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة التهديد المباشر لأمن واستقرار الجزائر "، وهذه التهديدات والمخاطر ذات طبيعة وبنية معقدة، حيث ترتبط علائقية,ببعضها البعض، وهذا يرجع أيضا لارتباط الجزائر بعدة دوائر جيوسياسية وأمنية(مغاربية،عربية، افريقية، متوسطية)، وايضا بحكم الطبيعة اللاتماثلية للتهديدات الحالية كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والمخدرات وتجارة وتهريب السلاح...الخ، التي باتت تهدد أمن واستقرار الجزائر.

وقد شكل الحراك السياسي العربي الراهن "الربيع العربي "الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار الشرقي الجزائري وهي تونس وليبيا، منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات والتحديات الأمنية المحدقة بالجزائر في اطار التحولات الكبيرة والمهمة التي تشهدها البيئة الاقليمية، ولعل تداعيات هذاالحراك السياسي في تونس وليبيا قد أثر سلبا على الأمن الوطني الجزائري ، فطول الحدود التي تربط الجزائر بهاتين الدولتين والانعكاسات الأمنية التي أفرزتها الأزمة السياسية والأمنية في هذه الدول جعل من الجزائر تعاني من بيئة أمنية معقدة، في ظل انتشار مظاهر عدم الأمن وعدم الاستقرار على معظم الحدود الجزائرية، ومن أبرز التهديدات التي باتت تهدد الجزائر جراء أحداث الحراك السياسي في تونس وليبيا هي انتشار وتنامي نشاط الارهاب والجماعات المسلحة وبروز الجماعات المتطرفة في هذه الدول والتي تنشط على قرب من الحدود الجزائرية وما تشكله من خطر انتقال نشاط هذه الجماعات الارهابية إلى داخل التراب الجزائري، كذلك نجد تزايد نشاط الجريمة المنظمة خاصة تجارة وتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة اللاجئين.

ولقد مثلت منطقة الساحل الافريقي نقطة محورية لأمن الجزائر ، ولذلك فإن التحولات التي تعرفها

هذه المنطقة ومعاناتها من عدة اشكاليات أمنية لها أبعاد سياسية واقتصادية واستراتيجية، قد أثرت بشكل سلبي على أمن واستقرار الجزائر ، فهذه المنطقة باتت أرض خصبة لتنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية كالارهاب والجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها والهجرة غير الشرعية وتجارة وتهريب السلاح والمخدرات، وترابط نشاط الجريمة المنظمة مع الارهاب والجماعات المسلحة، هذه التهديدات كان لها انعكاس مباشر على الأمن الوطني الجزائري بحكم انتقال هذه التهديدات والمخاطر إلى التراب الوطني ،فهذه التهديدات غير التقليدية لا تعترف بالحدود لا بالأوطان، بل باتت تدخل في اطار التهديدات الأمنية المعولمة، إلا أن هذه التهديدات لم تكتفي بهذا الحد بل تداخلت معها تهديدات أخرى معقدة خاصة في ظل الأزمة التي تعرفها مالي والتدخل الفرنسي في هذه الأزمة، وهذا يتنافى مع جهود مبادئ الجزائر التي ترفض أي تواجد أجنبي في المنطقة، وفقا لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، ومبدأ حل الأزمات في المنطقة سياسيا وسلميا، وهذه التواجد الفرنسي يشكل تهديد أخر لأمن و استقرار الجزائر خاصة في ظل تردي الأوضاع في المنطقة خاصة في ليبيا والتي تدخل الناتو فيها للاطاحة بنظام القذافي وخلق فوضى أمنية غير منتهية وتريد فرنسا الآن أن تبسط يدها على ليبيا أيضا، وهذا يشكل شد لأطراف النزاع و الجزائر أمنيا، ويشكل انكشاف أمني خطير لحدود الجزائر خاصة في ظل شساعة مساحتها وطول حدودها مع هذه الدول التي تعاني من مشاكل أمنية خطيرة.

وتعمل الجزائر على مكافحة التهديدات الأمنية غير التقليدية بانتهاج مقاربة تنموية وتعاونية إيمانا منها أن هذه التهديدات نظرا لطبيعتها تتطلب إستراتيجية مرنة وشاملة تتضافر فيها الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، بالاعتماد على القانون الدولي وفي ظل احترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

كما تنتهج الجزائر أسلوبا مرنا في حل الأزمات الأمنية والسياسية في البيئة الاقليمية وهذا لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذا وفقا لمبادئ العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية الجزائرية التي تحدد فعلها الامني في المنطقة وسلوكها وسياستها الخارجية، غير أن التحولات التي تعرفها البيئة الأمنية الاقليمية الجزائرية جعلت من البعض ينادي بضرورة اعادة النظر في هذه المبادئ في الفعل الأمني والسلوك الخارجي، لأن هذه الأزمات الأخيرة خاصة الحراك السياسي والأزمة السياسية والأمنية في تونس وليبيا، والأزمة في شمال مالي، جعلت من الجزائر تتحرك وفق رد الفعل وليس من منطق المبادرة والفعل الأمني والدبلوماسي، وبالتالي ضرورة تحليل هذا التراجع في السياسة الخا رجية الجزائرية تجاه الأزمات الاقليمية التي تهدد أمنها واستقرارها ، وضرورة كشف مواطن الخلل وتلافيها وتطوير عقيدة أمنية وسياسة خارجية أكثر تطور وأكثر تكيفا مع متطلبات المرحلة الراهنة في ظل التحولات التي تفرضها البيئة الاقليمية والعالمية.

الملخص:

الجزائر بموقعها الجيواستراتيجي في الشمال الافريقي وجنوب المتوسط وباعتبارها نقطة تقاطع محورية بين أوروبا وافريقيا، أعطاها فرص وفرض عليها تحديات، وقد كان للتحولات السياسية والأمنية الكبيرة التي عرفتها البيئة الاقليمية الجزائرية من حراك سياسي عربي" الربيع العربي "الذي مس دول الجوار الشرقي للجزائر وهي تونس وليبيا، وتزايد حدة الاشكاليات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي وتعقدها خاصة بعد أزمة شمال مالي، أثر كبير على الأمن الوطني الجزائري الذي بات يعاني من عدة تهديدات تقليدية وغير تقليدية، ويواجه انكشاف أمني خطر على طول الحدود الوطنية.

وسَعت هذه الدرا سة إلى بحث وتحليل مختلف التهديدات والمخاطر التي فرضتها هذه التحولات الخطيرة في البيئة الاقليمية الجزائرية خاصة دول الجوار الشرقي ومنطقة الساحل الافريقي، ومدى تأثيرها على أمن واستقرار الجزائر ، ابراز أهم التحديات الأمنية التي باتت تواجهها الجزائر من جراء هذه البيئة الاقليمية المتغيرة والمضطربة.

كما هَدَفت هذه الدراسة إلى إبراز كيفية تعامل الجزائر مع هذه التهديدات الاقليمية، ومدى نجاعة العقيدة الامنية الجزائرية ومختلف الاستراتيجية التي تعتمدها في مواجهة واحتواء مختلف هذه التهديدات والمخاطر الأمنية، ومدى تكيّف العقيدة الأمنية الجزائرية مع هذه التحولات الأمنية في البيئة الاقليمية، وهذا من أجل أفضل مقاربة تمكنها من ضمان وحماية الأمن و الاستقرار الوطني.

قائمة المراجع:

1-الكتب باللغة العربية:

1- أحسن بوسقيعة، المنازعات الجمركية،، دار هومة عين مليلة، الطبعة الرابعة2009

2- بوحنية قوي ، الجزائر و الانتقال الى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا ، مركز الجزيرة للدراسات : 2014

3- الحربي سليمان عبد الله ، مفهوم الأمن مستوياته و صيغه و تهديداته" دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، مجلة .العربية للعلوم السياسية 19 ، صيف 2008 .

4- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري" الجزائر، أو روبا والحلف الأطلسي " (الجزائر :المكتبة العصرية .للطباعة والنشر والتوزيع)،2005 .

3-مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية،(الامارت العربية المتحدة :ترجمة مركز .الخليج للأبحاث ،) .2008

5- أزهر محمد و السماك، الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات، (الموصل : مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،)1998

6- حماني محمد بن بينة,"ملفات تهدد الامن القومي رؤية برلماني جزائري"(دار,ليجوند للنشر,الجزائر),2017.

7- قسوم سليم ، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية" دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات .الدولية".2015

8- عايدة عمور، التدحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد" الربيع العربي"، الكتاب السنوي2012.

9- غنيم عبد الحميد ، الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، (الكويت :مكتبة الفلاح)،1998

10- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية (القاهرة :جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية،),2014.

11- شريف عبد الرحمن، أمتي في العالم الأزمة الجزئرية(.القاهرة :مركز الحضارات للدراسات السياسية، 1999.

12- محمد السيد سعيد،" الشرق الأوسط وعودة سياسات المحاور والأحلاف ."السياسة الدولية .مركز الأهرام للدراسات السياسية, والإستراتيجية،(القاهرة :مركز الأهرام العدد 166 ، أفريل 2007.

13- Barry Buzan, "New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century"

14- International Affairs, (Royal Institute of International Affairs, 1991

الرسائل و المذكرات:

15- إدابير أحمد، الأثنية و الأمن المجتمعي :دراسة حالة مالي(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية 2012 جامعة الجزائر).

16- بوسكين سليم,تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري, (مذكرة ماجستير,جامعة بسكرة,2015

17- بودح سارة, الإستراتيجية الجزائرية في الإنفاق على التسلح في ظل التهديدات الأمنية الجديدة,مدكرة ماجستير,جامعة ورقلة,2015

18- بشكيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة ماجستير،دراسة غير منشورة، جامعة الجزائر 2010 .

19- حسام حمزه'الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري,جامعة بسكرة,2015.

20- الحامدي عيدون, امن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر, "(جامعة المسيلة : مذكرة ماجستير غير منشورة، 2016) ,

21- شوقي ممدوح و مصطفي كامل، الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي، (مجموعة رسائل دكتورا ،د.ت.ن)

22- سيواني عبد الوهاب ، التهريب الجمركي و استراتيجيات التصدي له،) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم .التسير،جامعة الجزائر،(2007 ،

23-عمورة أعمر،" التهديدات اللاتماثلية من منطقة الساحل الإفريقي(مقاربة جيوأمنية ") ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, جامعة الجزائر,

24– شيخ الشيوخ زهرة، العقيدة الإستراتيجية لحلف شمال أطلسي بعد الحرب الباردة,مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم . 2012 ص 13.

25- زعلاني:عبد المجيد خصوصيات قانون العقوبات الجمركي، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر،. 1998 .

ملتقيات و محضرات:

26–محمد الصالح بوعافية،" دور الجيش في تأمين المنشآت الإستراتيجية حالة الجزائر منشأة تيقنتورين النفطية"، ملتقى الدولي : الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 12و 13 نوفمبر 2014

27-زكرياء وهبي، رهان الأمن الحدودي في إستراتجية الدفاع الوطني الجزائري (.الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية .جامعة -قاصدي مرباح - ورقلة 2014) .ص9.

28مبروك كاهي، الانفاق على التسليح كآلية للدفاع الوطني (الملتقى الدولي حول الدفاع الوطني بين الالتزامات والتحديات الاقليمية .جامعة - قاصدي مرباح - ورقلة 2014.

29–مصطفى صايح،" الجزائر والأمن الجهوي :التسوية الدبلوماسية لازمة شمال مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الجهوي."
من أعمال الملتقى الدولي حول": سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة . 12–13 نوفمبر .2014 .

المجلات و الدوريات:

30–عبد الرزاق أبو داود، "قضايا الحدود في العالم العربي"،المجلة الجغرافية العربية، عدد25 .(1994),

31-مجلة الجيش ، العدد :54 ، مؤسسة المنشورات العسكرية ، جانفي 2013

32–علي بوشربة وبوعلام بولعراس،" الجزائر في مواجهة الارهاب والجريمة المنظمة إستراتيجية فعالة ." مجلة الجيش(الجزائر .)العدد

618. ، جانفي 2015

33–الهجوم الارهابي على مركب الغاز بتيقنتورين بولاية إليزي الجزائر تصر على مكافحة الارهاب بكل حزم ."مجلة الجيش

(.الجزائر .)العدد 594 ، 2013

34–جريدة الصوت الآخر,عدد 12 ديسمبر 2016,تاريخ الاطلاع, السبت 20 مايو 2017 – 7:09 مساءً, على الموقع الالكتروني: http://www.assawt.net/?p=4298

35–سيدي اعمر بن شيخنا،" المفاوضات المالية–الأزوادية في الجزائر قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل ."مركز الجزيرة للدراسات.

Oxford Dictionary online :the web site has been browser-36

مواقع الكترونية

37-http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_534000/534473.stm

38-www.politics-ar.com/ar/index.php/permalink/3043.html

40-Online Etymology Dictionary ,:see it on 15/04/2017 <http://www.etymonline.com/index.php?term=border>

41--Etymology and Terminology, Posted by: Borderless Borderguard :see it on 15/04/2017<http://bordersca.wordpress.com/2008/01/28/etymology-andterminology/>

42-http://www.annaqed.com

43- ياسين بودهان ، دور الجزائر في حل الأزمة الليبية .على الرابط 2017/04/06 14:00 http://www.washingtoninstitute.org

(1) http://www.alaraby.co.uk/opinion44-

45-مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية .على الرابط http://www.aljazeera.net

46علومحمد ,ازمة الصحراء الغربية حرب افريقيا المنسية على الرابط: www.lebarmy.gov.lb

47-studies.aljazeera.net/reports

48-www.saharamedias.net

49-موقع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، الحصيلة الوطنية للمخدرات و المؤثرات العقلية

49-www.eeas.europa.eu/csdp/missions_operations/eubamlibya

50-المنجي السعيداني،"الجزائر تلعب "الوسيط الصديق " لحل الأزمة بين المعارضة والحكومة التونسية ."متوفر على الرابط: دورhttp://archive.aawsat.com

القوانين و المناشير

51–دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية,لسنة 1963م,المادة 08.

52- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية,لسنة 1989م المادة 24.

53- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية,لسنة 1996م,المواد 26/25.

54-المرسوم الرئاسي المؤرخ في 27 أفريل سنة 2009 م تم تغيير التسمية من هيئة حراس الحدود إلى " قيادة وحدات حراس الحدود "بقيادة الدرك الوطني و هي التسمية الحلية.

ل55-إتحاد الإفريقي، البرتوكول الملحق لاتفاقية منع ومكافحة الإرهاب في إفريقيا، إثيوبيا، أديس أبابا :القمة العادية الثالثة، جويلية 2004.

56-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .دستور 1996 . المادة42.

57، الجريدة الرسمية، عدد 46 قانون رقم99/08 المؤرخ في1999/07/17

58-المرسوم رقم 93/06 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة المؤرخ في 2006/02/28

59-المرسوم رقم 06/94 المتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الإرهاب. المؤرخ في 2006/02/28

60-المرسوم رقم 06/95 المتعلق بالتصريح المنصوص في المادة 13 من الأمر المتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية المؤرخ في 2006/02/28

61-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .قانون العقوبات .

62-قانون الجمارك.

63-الامر06/05 المئرخ في 28غوشت 2005.

قائمة الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
1	توزيد النفود في الاقاليم الليبية	58
2	خريطة تونس السياسية	68
3	توزع الطوارق في منطقة شمال افريقيا	75
4	توزع اطراف النزاع في مالي	76
5	موقع منشاة الغاز بتغنتورين في خريطة الجزائر	77
6	الوثائق المحجوزة لدى الجماعة الارهابية تبين مخطط لمركب الغاز بتغنتورين	81
7	طرق الهجرة غبر الشرعية المنطلقة من الساحل الجزائري نحو الحوض المتوسط	87
8	الافريقي الساحل منطقة في القاعدة نشاط	90
9	طريق الوحدة الافريقية	116

الفهرس

شكر و عرفان	أ
اهداء	ب
مقدمة	.ص.01
خطة الدراسة	ص.02
الإطار النظري للدراسة	ص.04- 11
الفصل الأول:مدخل نظري	ص.
المبحث الأول: الأمن ومضامينه المختلفة	ص
المطلب الأول: مفهوم الأمن وتطوره التاريخي.	ص
المطلب الثاني: الاتجاهات النظرية في الدراسات الأمنية	ص.
المبحث الثاني:ماهية الأمن القومي	ص
المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي وتطوره التاريخي.	ص
المطلب الثاني: تطور مفهوم الأمن القومي و تغير المشهد الدولي.	ص
المبحث الثالث: الحدود الدولية	ص
المطلب الأول: نشأة الحدود وتطورها التاريخي.	ص
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للحدود	ص

خلاصة الفصل الاول ص

الفصل الثاني: القضايا الإقليمية الراهنة المؤثرة على الأمن القومي الجزائري ص

المبحث الأول: الإشكالات والقضايا الإقليمية المغاربية. ص

المطلب الأول: الحراك في تونس وليبيا. ص

المطلب الثاني: الرواق الغربي وتداعيات قضية الصحراء الغربية . ص

المبحث الثاني.: التداعيات الإقليمية الجنوبية في الساحل الإفريقي. ص

المطلب الأول: تداعيات الأزمة في مالي ص

المطلب الثاني: تداعيات حادثة تقنتورين ص

المبحث الثالث: التهديدات غير التقليدية (اللاتماثلية) ص

المطلب الأول: الهجرة غير الشرعية و أزمة النازحين. ص

المطلب الثاني: الجريمة العابرة للحدود والتهريب الدولي ص

خلاصة الفصل: ص

الفصل الثالث:استراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الإقليمية الجديدة ص

المبحث الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية. ص

المطلب الأول: مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية ص

المطلب الثاني: تطور العقيدة الأمنية الجزائرية. ص

المبحث الثاني: الآليات العسكرية في مواجهة التهديدات الإقليمية ص

المطلب الأول: :الاجراءات العسكرية الداخلية الجديدة. ص

المطلب الثاني: الاجراءات العسكرية المشتركة مع دول الاقليم المغاربي و المتوسطي ص

المبحث الثالث : الآليات السياسية والدبلوماسية ص

ـ المطلب الأول ::تسوية النزاعات الإقليمية و التعاون السياسي الإقليمي. ص

ـ المطلب الثاني: الآليات التشريعية و الإجراءات القانونية المتخذة. ص

ـ المطلب الثالث : دراسة حالة :الآلية قانونية (قانون مكافحة التهريب 05/06). ص

خاتمة ص

قائمة الخرائط **ص**

الملخص ص

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.825.999.000
مصالح الوزير الأول	4.508.933.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	394.260.754.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	35.216.220.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية.....	للبيان
العدل	72.671.000.000
المالية	87.513.834.000
الصناعة والمناجم	4.617.498.000
الطاقة	44.157.846.000
المجاهدين	245.943.029.000
الشؤون الدينية والأوقاف	25.375.735.000
التجارة	19.511.320.000
التهيئة العمرانية ، السياحة والصناعة التقليدية	3.622.324.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	212.797.631.000
الموارد المائية والبيئة	16.183.538.000
السكن والعمران والمدينة	17.658.533.000
الأشغال العمومية والنقل	27.425.215.000
التربية الوطنية	746.261.385.000
التعليم العالي والبحث العلمي	310.791.629.000
التكوين والتعليم المهنيين	48.304.358.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	151.442.004.000
الثقافة	16.005.614.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	70.904.217.000
العلاقات مع البرلمان	235.083.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	389.073.747.000
الشباب والرياضة	34.554.477.000
الاتصال	18.698.935.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.432.269.000
المجموع الفرعي	**4.126.290.127.000**
التكاليف المشتركة	465.551.834.000
المجموع العام	**4.591.841.961.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.526.016.000
مصالح الوزير الأول	1.799.832.000
الدفاع الوطني	421.726.569.000
الداخلية والجماعات المحلية	387.178.344.000
الشؤون الخارجية	30.408.280.000
العدل	45.384.455.000
المالية	49.044.731.000
الطاقة والمناجم	26.368.795.000
الموارد المائية	7.845.277.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	2.038.802.000
التجارة	10.538.816.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.497.089.000
المجاهدين	145.404.843.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.784.069.000
النقل	19.345.233.000
التربية الوطنية	390.566.167.000
الفلاحة والتنمية الريفية	115.991.244.000
الأشغال العمومية	5.547.020.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	195.011.838.000
الثقافة	21.630.130.000
الاتصال	7.567.720.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.776.342.000
التعليم العالي والبحث العلمي	173.483.802.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.023.203.000
العلاقات مع البرلمان	194.649.000
التكوين والتعليم المهنيين	28.498.036.000
السكن والعمران	10.675.181.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	70.770.822.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	92.935.939.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.482.697.000
الشباب والرياضة	20.304.072.000
المجموع الفرعي	**2.313.350.013.000**
التكاليف المشتركة	**524.649.810.000**
المجموع العام	**2.837.999.823.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	12.577.574.000
مصالح الوزير الأول	2.447.889.000
الدفاع الوطني	723.123.173.000
الداخلية والجماعات المحلية	622.260.318.000
الشؤون الخارجية	29.716.600.000
العدل	75.487.291.000
المالية	104.196.257.000
الطاقة والمناجم	31.783.386.000
الموارد المائية	50.291.662.000
الاستشراف والإحصائيات	961.428.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.395.874.000
التجارة	22.189.764.000
الشؤون الدينية والأوقاف	29.630.963.000
المجاهدين	191.635.982.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.407.118.000
النقل	28.387.232.000
التربية الوطنية	544.383.508.000
الفلاحة و التنمية الريفية	242.383.415.000
الأشغال العمومية	12.342.022.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404.945.348.000
الثقافة	19.618.095.000
الاتصال	10.739.311.000
السياحة والصناعة التقليدية	4.289.735.000
التعليم العالي والبحث العلمي	277.173.918.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	3.927.269.000
العلاقات مع البرلمان	228.806.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.132.325.000
السكن والعمران	18.204.576.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	186.100.734.000
التضامن الوطني والأسرة	165.845.327.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	2.647.204.000
الشباب والرياضة	36.141.213.000
المجموع الفرعي	**3.910.595.317.000**
التكاليف المشتركة	**697.655.158.000**
المجموع العام	**4.608. 250.475.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.305.494.000
مصالح الوزير الأول	3.363.645.000
وزارة الدفاع الوطني	825.860.800.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	566.450.318.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.383.812.000
وزارة العدل	68.308.083.000
وزارة المالية	81.376.609.000
وزارة الطاقة والمناجم	36.273.458.000
وزارة الموارد المائية	41.056.640.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	23.302.271.000
وزارة المجاهدين	221.050.281.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة	2.711.530.000
وزارة النقل	20.022.340.000
وزارة التربية الوطنية	628.664.041.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	215.686.294.000
وزارة الأشغال العمومية	9.923.617.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	154.122.325.000
وزارة الثقافة	21.604.452.000
وزارة التجارة	23.114.603.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	264.582.513.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	269.375.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	47.635.070.000
وزارة السكن والعمران	15.513.582.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	276.503.735.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	306.925.642.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	2.710.849.000
وزارة الشباب والرياضة	34.352.001.000
وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4.149.500.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.308.384.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.230.922.000
وزارة الاتصال	11.813.725.000
المجموع الفرعي	**3.952.575.911.000**
التكاليف المشتركة	383.038.573.000
المجموع العام	**4.335.614.484.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول	3.618.099.000
الدفاع الوطني	1.047.926.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	549.809.342.000
الشؤون الخارجية	31.196.709.000
العدل	74.707.836.000
المالية	92.615.093.000
الطاقة	44.010.067.000
الصناعة والمناجم	5.314.058.000
الفلاحة و التنمية الريفية	255.101.097.000
المجاهدين	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.500.459.000
التجارة	24.276.345.000
النقل	12.549.139.000
الموارد المائية	21.144.492.000
الأشغال العمومية	19.930.760.000
السكن والعمران والمدينة	22.600.480.000
التربية الوطنية	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	234.882.131.000
التهيئة العمرانية والبيئة	2.550.261.000
الثقافة	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	131.653.688.000
العلاقات مع البرلمان	276.609.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	381.972.062.000
الشباب	14.158.870.000
الرياضة	26.282.691.000
الاتصال	18.871.461.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.985.130.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.429.022.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.404.748.000
المجموع الفرعي	**4.436.059.221.000**
التكاليف المشتركة	536.219.273.000
المجموع العام	**4.972.278.494.000**

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول	2.712.507.000
وزارة الدفاع الوطني	955.926.000.000
وزارة الداخلية والجماعات المحلية	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية	30.617.909.000
وزارة العدل	72.365.637.000
وزارة المالية	87.551.455.000
وزارة الطاقة والمناجم	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف	24.260.117.000
وزارة المجاهدين	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية	38.922.265.000
وزارة النقل	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية	19.405.864.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	19.449.647.000
وزارة التهيئة العمرانية والبيئة	2.405.141.000
وزارة الاتصال	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	270.742.002.000
وزارة الثقافة	25.233.155.000
وزارة التكوين والتعليم المهنيين	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	135.822.044.000
وزارة التجارة	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان	277.547.000
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	274.291.555.000
وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	365.946.753.000
وزارة الشباب والرياضة	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.680.186.000
وزارة السياحة والصناعة التقليدية	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية	2.323.410.000
المجموع الفرعي	**4.243.755.743.000**
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	**4.714.452.366.000**